تأثير عمل المرأة
على تماسك الأسرة في المجتمع العربي

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
المكتبة الأمنية
الرقم العام :
التصنيف : ٣٨١٢٣

تأثير عمل المرأة
على تماسك الأسرة في المجتمع العربي

الدكتورة تماضر زهري حسون

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٤هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١٤هـ [الموافق ١٩٩٣م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــات

التقديم . . . بقلم الدكتور فاروق بن عبدالرحمن مراد ١١
الباب الأول: الدراسة النظرية ١٣
الفصل الأول: عمل المرأة في التراثين
العالمي والعربي ١٥
الفصل الثاني: أوضاع المرأة العاملة العربية ٧٥
الباب الثاني: الدراسة الميدانية ١٠٩
الفصل الأول: الاطار المنهجي وجمع البيانات
وعرض وتحليل النتائج ١١١
الفصل الثاني: النتائج والتوصيات ١٦٣
المراجـــــع ١٨١

التقديـــــم

للتنـظيم الاجتماعي الاسـلامي الأسس التي يـرتكـز عليهـا، وأحد هذه الأسس نظام تقسيم العمل في المجتمع إذ لا يقتصر تقسيم العمل في المجتمع الاسلامي على عامل الجنس فحسب بـل يأخـذ في حسبانه عامل العمر والثقافـة والتعليم والمزايـا الشخصية لـلأفراد الى غير ذلك من المعايير التي تتداخل لتفضي الى ما يشبه الوصف الوظيفي لأفـراد المجتمـع في التعبـير الاداري الحـديث، ويتميـز نـظام تقسيم العمل في المجتمع الاسلامي بالديناميكية أي التطوير والمرونة ومراعاة الاحتيـاجات التي تنبـع تحت ظروف عـادية وغـير عاديـة، في حـالـة الحـــرب تختلف عن حـالـــة السلم ولمختلف الـظروف الاقتصـــاديـة اعتباراتها.

غير أن ثوابت نظام تقسيم العمل واضحـة ودقيقة. وأي معـالجة لابـد وأن تأخـذ في الاعتبار هـذه الخلفية إذا مـا رأت أن تبحث هـذه الـظاهرة في المجتمـع المعاصر في العـالم العربي الاسـلامي، وغني عن القول في هذا المجال أن النظام الاسـلامي لتقسيم العمل في المجتمـع يأخذ في حسبانه التكوين البيولـوجي للمرأة والـرجل من جهـة، ومن جهـة أخرى البنـاء الاجتماعي الـذي يتكـون من منـظومـة الخـلايـا الأسـاسية في المجتمـع وهي الأسرة، فـإذا ما ارتبط عـامـل التكـوين البدني مع عامل الأساس الخلوي للمجتمع لـوصلنا إلى النتيجـة التي تربط ربطاً مباشراً ما بين المرأة والأسرة بل على الأصح المرأة الأسـرية

وأن العمل العلمي المنشور في هذا المجال باللغة العربية متوفر بشكل يصلح لأن يكون خلفية جيدة من الناحية النظرية، تبنى عليه وتختبر بعض مقولاته الدراسات الميدانية.

فاروق بن عبدالرحمن مراد

الباب الأول
الدراسة النظرية

الفصل الأول

عمل المرأة في التراثين العالمي والعربي

عمل المرأة في الكتابات العالمية والعربية

١ ـ المقدمـــة :

عدا أن النظريات والدراسات والأبحاث الإجتماعية تعمل على مد الباحث بالمفاهيم العلمية والأطر التحليلية التي يعتمد عليها في دراسة المجتمع، فإنها تشكل حجر الأساس والركيزة المتينة التي تزود الباحث بالمعرفة العلمية الصحيحة وتوسع أفقه ومداركه مما يمكنه بالتالي من الإنطلاق في مجالات البحث. إضافة إلى أن تباين الأصول النظرية والأطر التحليلية للنظريات والدراسات والبحوث الاجتماعية التي تتنوع وتتعدد بتنوع وتعدد الفلسفات العلمية السائدة في فترات تاريخية معينة وتختلف باختلاف الظروف الموضوعية التي تشكل تلك الفلسفات، حيث يفرز التحول والتغير في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي يمر بها أنماطاً معينة من التفكير العلمي وطريقة معينة في التفكير الانساني وأشكالاً محددة من المعرفة.

وبالتالي، فإن الدراسات والبحوث السابقة في مجال المرأة ستساعد ـ بدون أدنى شك ـ على فهم المعطيات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي أفرزت تطورات وتغيرات اجتماعية واقتصادية وأخرى سياسية أثرت بشكل مباشر على دور ومكانة المرأة.

ويسعى هذا الفصل إلى استعراض أهم الدراسات الاجتماعية السابقة التي تميزت في مضمار المرأة والتركيز بشكل خاص على مجالات معينة كعمل المرأة، وأثر عملها على التماسك الأسري، والشروط السليمة لادماج المرأة في العمل، والعقبات التي تقف أمام مزاولتها لأنشطة اقتصادية منتجة خارج المنزل.

وعلى اعتبار أن عمل المرأة ظاهرة عالمية لا تنفرد بها أقطار الوطن العربي فقط، لذلك يجدر التعرض إلى ما توصل إليه بعض العلماء والباحثون الاجتماعيون من نتائج في هذا المضمار.

٢ ـ عمل المرأة في الكتابات العالمية:

أشاد المصريون القدماء بفضل العمل الانساني واعتبروه فضيلة إنسانية. من هذا المنطلق، حرصوا على اشراك المرأة في تحمل أعباء ومسؤوليات الحياة على قدم المساواة مع الرجل. وتصور الرسوم والتماثيل التي خلفتها الحضارة المصرية القديمة، لوحات جميلة تظهر بها النساء العاملات إلى جانب الرجال في مواسم البذر والحصاد واللقاط. كماأشادت النصوص المصرية القديمة بعمل النساء في مجال طحن الحبوب على الرحى الحجرية اليدوية، وتحضير العجين اللازم للخبز، وجمع روث البقر وتجفيفه لاستعماله كوقود، وصنع وحياكة الملابس التي اقتصرت في ذاك الوقت على النساء اللواتي كن يقمن

بعملية جز الأغنام وغزل الصوف وحياكته بعد ذلك[1]. ودلت النصوص التي استشهدت بها عالمة الاجتماع الفرنسية (افلين سوليرو)[2] على أن المرأة في مصر القديمة زاولت التجارة إلى جانب الزراعة، وكانت نشيطة وفاعلة في هذا المضمار، كما استخدمت مصانع وورش صناعة الملابس والأغذية والأدوية التابعة للدولة عمالتها من النساء والفتيات. وقد ورد بالنص «إن عاملة صغيرة السن كانت تعمل في معمل للملابس فصلت من العمل بسبب عدم كفاءتها، وقد أثار هذا الطرد والدتها، فاشتكت القائم على العمل إلى رئيس المعمل، الذي عمل على اعادة الفتاة لعملها» .

ودلت النصوص التاريخية أيضاً، على أن المرأة في مصر القديمة شاركت في أعمال السخرة لإشادة الأهرامات والمقابر المصرية المشهورة منذ عام (٢١٠٠) قبل الميلاد. فقد وردت بالنص أن النساء العاملات في بناء المقابر ذهبن إلى الفرعون ورفعن إليه شكواهن بقولهن: «إنك حكيم وعاقل وتتفهم جيداً بأننا لا نستطيع العمل وبطوننا خاوية، فنحن لم نأكل منذ (٣) أيام، فاستجاب الفرعون لهن

١ ـ للاستزادة، انظر:

أ ـ حلمي عبدالجواد، د. يوسف ساري، الأسرة قديماً وحديثاً، مطبعة دار التعاون، مصر، ١٩٥٦.

ب ـ مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه: تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره، مطبعة لجنة البيان العربي، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٥٤م.

2 - Evelyne Sullerot, Histoire et sociologie du Travail Feminine, E, Gonthier, Paris, 1968 P.45

قائلاً بأن تلك النساء لديهن حق، فهن لا يستطعن العمل ولا إرضاع أطفالهن وهن جائعات وبطونهن خاوية، وأمر بتوزيع الطعام عليهن كي يستطعن متابعة العمل». [1]

فالمرأة في مصر القديمة عملت في الحقل والمصنع وورش البناء والتجارة جنباً إلى جنب مع الرجل، وكانت مساوية له في الحقوق والواجبات. . . كما أنها زاولت كثيراً من مظاهر النشاط التي كان يزاولها وشغلت كذلك الوظائف العامة، فكان منهن الملكات وصاحبات الشأن والمسيطرات على شؤون الدولة.

أما الكونفوشيوسية التي ترى أن استقرار المجتمع واستمراره يتم من خلال نظام أسري متماسك تلعب فيه المرأة دوراً مهماً ورئيساً من شأنه أن يساعد على قيام نظام سياسي يكفل الحرية والمساواة ويحقق العدالة بين أفراد المجتمع، كما أنها دعت إلى تزويد أفراد الأسرة ومنهم المرأة، بالعلوم والمعارف الانسانية، إلا أنها حددت دور المرأة بالعمل على استمرار الأسرة واستقرارها فقط. [2]

أما نظرية أفلاطون حول المرأة فقد قامت على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وجميع الالتزامات المدنية، وتقلد الوظائف العامة، معتمداً في ذلك على مقولة أساسية تتمثل في أنه لا فرق بين المرأة والرجل، وإن وجد فإنه لا يكون جوهرياً أي لا يتناول

---

1 - Pirenne, Histoire de L'egypte, T.III, P.384

٢ ـ مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١ صفحة ١٣٣.

طبيعتهـا في ذاتها من حيث الملكـات والمقـومـات الأسـاسيـة، ولكنـه اختـلاف عرضي يـرتبط بأداء الـوظيفة الجنسيـة، ولذلـك يجب عـلى الـدولة أن تسـوي بينهما في الحقـوق والواجبـات وتقاليـد الوظـائف، ويجب أن يتلقى كـل منها العلم والفلسفـة كالآخـر تمـامـاً، ويمكن أن يتقلد كل منهما الحكم إذا كان كفؤاً لذلك[1].

ورغم كل ما يقال ويكتب عن وضع المرأة العربية قبل الاسلام، إلا أنـه من الانصاف القـول، بأن شبـه الجزيـرة العربيـة كانت تضم قبائل لا حصر لها، واختلف وضع ودور المرأة من قبيلة لأخرى. غـير أن التاريخ أثبت أن الغالبية العظمى من القبائل العربية كانت تسوي بين رجالها ونسائها في كثير من الحقوق والواجبات، فقد شاركت المرأة الرجل أعماله ومتاعبه في البحث عن المـاء والمرعى كـما زاولت بعض الفنـون والصناعـات السائـدة في ذاك العصر كالصنـاعات الغـذائيـة والنسيجية وصنع الحصر والأواني الفخارية وصناعة الأدويـة والعطور والأسلحة كالرماح. . . الخ.

كذلك برزت منهن الشاعرات كالخنسـاء التي تصدرت معلقـاتها أسواق عكاظ وحَكَّمت شعر أعتى الشعراء، وكـان منهن المقاتـلات، والمحترفات لفن القيافة ومنهن الكاهنات وضـاربات الـرمل والقـرعة والـراقيات، ومنهن التـاجرات وصـاحبات الثـراء كالسيـدة خـديجـة

---

١ ـ هيفاء الكبرة، المـرأة والتحولات الاقتصـادية والاجتمـاعية (دراسـة ميدانيـة لـواقع المـرأة العاملة في سـورية) دار طـلاس للدراسـات والتـرجمـة والنشر، دمشق، ١٩٨٧ صفحة ٣٠.

وهند.[1] ومنهن أيضاً من صنع التاريخ العربي القديم كملكة سبأ التي ورد اسمها في القرآن الكريم، وزنوبيا ملكة تدمر التي قادت الجيوش وحكمت بذكاء مملكتها التي امتدت من مصر إلى آسيا الصغرى ووقفت بوجه أعتى الجيوش الجرارة. كذلك لا يغيب عن البال الأدوار المهمة التي لعبتها المرأة العربية قديماً في العلاقات السياسية بين القبائل من حيث توثيق عرى السلام أو إذكاء نار الحروب والغزوات.

أي أن النساء لم يكن مبعدات عن العمل والانتاج لأن العمل في ذاك الزمان كان بحد ذاته قيمة إنسانية، وتدل إسهامات المرأة ودورها الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع العربي القديم، على أنها كانت عاملة ومنتجة، تعمل بكل كد وجهد على قدم المساواة مع الرجل لتأمين مصادر الغذاء والمعيشة للجماعة.

وفي روما القديمة، كانت عمليات تصنيع المواد الغذائية، والملابس والغزل والنسيج وحياكة السجاد حكراً على النساء اللواتي زاولنها في ورشات ومصانع خاصة. كذلك مارست المرأة التجارة وعملت جنباً إلى جنب مع الرجال في المناجم وخاصة مناجم الذهب والفضة.[2]

---

١ ـ مصطفى الخشاب. المرجع السابق، صفحة (١٤٢).

2 - Evelyne Sullerot, Op. Cit. p. 50.

أما عند القبائل الجرمانية التي لم تكن قد عرفت الملكية الخاصة بعد، فوضع المرأة ودورها لم يختلفا عن وضع ودور الرجل لا في القوانين والتشريعات، ولا على أرض الواقع والممارسة، ويعود ذلك إلى خاصتين أساسيتين:

أولهما : لكون النساء خضن غمار الحروب مع الرجال.

وثانيهما: لأنهن مارسن الزراعة والرعي جنباً إلى جنب معهم، وليس من باب الصدفة أن صك (الكولواز) على نقودهم نقوشاً للفارسات يتقلدن السيوف ويرتدين الدروع. فقد كن يذهبن للقتال، ومنهن من دخلت ساحات الحروب على صهوات الجياد البيض وخاصة الكاهنات، وان بعض المقاتلات كان يعهد لهن بعملية ذبح السجناء. وتؤكد المصادر التاريخية أن بعض (الجرمانيات) وبعض نساء (الكولواز) قد انتخبن عضوات في المجالس الاستشارية التي ترسم سياسة البلاد وتقرر السلام والحرب وتحاكم الرجال. ولم يقتصرن على ذلك بل احتكرت نساء الجرمان والكولواز، الأعمال الزراعية، وانفردن بأعمال التنقيب وصياغة الذهب.[1] (ويروي ديودور دي سيسيل) عن تاريخ (الكولواز) أن عاملة كانت تقوم بأعمال الردم جاءها المخاض فابتعدت داخل غابة صغيرة حيث وضعت طفلها ثم عادت للعمل. كذلك قاسمت الزوجة الجرمانية زوجها كل الأعمال بما فيها أعمال بناء مسكنهما الزوجي، فقد كانت القبيلة تقدم الأرض والأخشاب اللازمة للبناء على الزوجين معاً تقع مهمة بنائها.

---

1 - Athemee, Liv. . IV, Chap. xxv.

من تلك المقتطفات السالفة الذكر عن حضارات العالم القديم، يلمس بوضوح ان المرأة كانت عاملة بكل تلك الحضارات، ولم يطالعنا نص أو نقش أو رسم يفيد أن المجتمع الذي عاشته النساء العاملات سواء كن حاكمات أو ملكات أو كاهنات، أو مقاتلات أو تاجزات أو مزارعات أو صائغات أو عاملات، قد اشتكى من ضعف تماسك الأسر وتفككها أو انحراف الأبناء وانحلالهم بسبب اشتغال المرأة بشؤون الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك بكل بساطة لأن المجتمع كان بحاجة لعمل المرأة كحاجته لعمل الرجل للتفتيش عن مصادر الغذاء والبحث عن وسائل المعيشة الضرورية لحفظ البقاء.

ومع أن العصور الوسطى التي تعتبر أشد العصور جاهلية وظلماً للإنسان، فإن المرأة ـ مع ذلك ـ لم تحرم من ممارسة العمل إبانها. ورغم أنهن لم يحظين بالمساواة التامة مع الرجال، فإن وضعهن يعتبر ـ نسبياً ـ أفضل من العصور السابقة واللاحقة لتلك الفترة.[1] وتفيد الكتب التاريخية أن المرأة في أوروبا وكذلك في آسيا والمنطقة العربية بتلك الفترة امتهنت كل أنواع وأشكال المهن ومارستها بكل اتقان، ويُذكر منها: صناعة السجاد، والغزل والنسيج، والحياكة، والتطريز وصياغة الحلي من الذهب والفضة، وتصنيع الأواني والأدوات، هذا إلى جانب ممارسة الأعمال الزراعية التي استقطبت ـ في ذاك العصر ـ الغالبية العظمى من السواعد النسائية العاملة واعتبرت العمل الأول

---

1 - Evelyne Sallerot, Op. cit.p.55

والأساسي للنساء، إلى جانب تربية المواشي والدواجن وتصنيع منتجاتها، وطحن الحبوب وتصنيع المواد الغذائية، كما شاركت الرجل في بناء المسكن في وسط الحقول والغابات، واهتمت إلى جانب الزراعة وزراعة الحبوب بوجه خاص، بعمليات اللقاط وقطاف الثمار البرية وجمع الحطب وتخزينه لاستخدامه كمصدر للوقود والطاقة.

وعلى النقيض في المراحل التاريخية التي تلت، فقد حصر دور المرأة ومسؤوليتها في تدبير شؤون المنزل ورعاية الزوج والأطفال، ويلمس ذلك لدى (أوجست كونت) الذي صنف في اليوتوبيا «الخطة الوضعية للإصلاح الزراعي» الفئات الاجتماعية وفق مقياس تدريجي من الأهمية والتخصيص الوظيفي، مستثنياً من ذلك النساء اللواتي تقع عليهن مسؤولية التبعات المنزلية فقط.[1]

أما (هربت سبنسر) فقد أعلن بأن المرأة إذا فهمت كل ما يحتويه العالم المنزلي لقصرت حياتها عليه ولما رضيت عنه بديلاً.

كذلك ربط (دوركايم) بين الأسرة من حيث طبيعتها وأشكالها وتغيير وظائفها، وبين تغير مكانة المرأة وتطورها، وهو يرى بأن الأسرة هي مملكة المرأة ولكي تستمر لابد أن تكون مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي، وهذا دور المرأة. أما الرجل فلابد وأن ينغمس في

---

١ ـ انظر: الدكتورة سامية الساعاتي، إغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر، المجلة القومية، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٤، العدد ٣، مصر ـ ١٩٧٧م.

عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية بدلاً من الاهتمام بالواجبات المنزلية.[1]

واستمر الحال هكذا حتى القرن التاسع عشر، حيث أخذت قضية المرأة مع (باخوفين) تنحو منحى جديداً، وغدا دور المرأة وخروجها للعمل محوراً للعديد من الدراسات والأبحاث انشغل بها الكثير من العلماء والفلاسفة في كل المجتمعات الانسانية وراح كل منهم يعالجها من منظور وإطار فلسفي واجتماعي معين. ففي خطاب إلى (كوجلمان) أعلن (كارل ماركس) أن التقدم الاجتماعي يمكن أن يقاس بدقة بالوضع الاجتماعي للمرأة.[2] كذلك استعرض (انجلز) العوامل الأساسية التي أثرت في وضع المرأة تأثيراً مباشراً، وربط تبدل وتغير واقع المرأة بتطور وبتغير أطر العائلة وتطورها عبر التاريخ نتيجة للتغيرات والتحولات التي أصابت البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات. ومن خلال استقرائه للتاريخ اتضح له أن المرأة في المجتمع الانساني القديم احتلت منزلة محترمة جداً نتيجة لمشاركتها الفعلية للرجل في العمل داخل وخارج المنزل، وذلك لأن نظام الملكية والانتاج الاقتصادي في ذاك الوقت، لم يكن معروفاً بعد.[3]

وهنا يقول (انجلز): إن الشعوب التي تؤدي نساؤها أعمالاً أشق مما نتصور، تكن للمرأة احتراماً أعمق مما يكنه الأوروبيون لنسائهم،

---

١ ـ المرجع السابق.

2 - Baber, R.E.: Marriage and the Family. Macgraw-Hill Com. Wc., New York and London, 1939, p. 357.

٣ ـ فريدريك انجلز، أصل العائلة، ترجمة أديب يوسف، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٥، صفحة ٤١.

وإن الحالة الاجتماعية للمرأة في عهد المدنية ـ وهي المرأة المحاطة بالإحترام الزائف، والمبعدة عن كل عمل حقيقي ـ لأحط كثيراً عن حالة المرأة التي كانت تؤدي أشق الأعمال في عصري الوحشية والبربرية والتي كان قومها ينظرون إليها على أنها سيدة حقيقية بحكم طبيعة وضعها.[1]

وفي مرحلة لاحقة وإثر تحول اجتماعي كبير أصاب بنى المجتمع الانساني وغيرّ بالتالي من علاقاته الانتاجية، نجم عن ذلك إبعاد المرأة عن مجالات الانتاج، وانحصر دورها في مسؤوليات العمل المنزلي وإعادة الانتاج الطبيعي فقط، وأصبح الرجل المنتج والمالك الوحيد لوسائل الانتاج والسيادة والسلطة.

وتشير كتابات (انجلز) كذلك إلى نقطة مهمة وأساسية تدور حول عودة المرأة للمشاركة في عمليات الانتاج، فقد رأى أن هذا الرجوع لم يؤمن لها الحقوق المرجوة. فقد كان يعهد إليها إدارة المنزل في البيوت القديمة، واعتبرت في حينها تلك الادارة وظيفة اجتماعية، وصناعة ضرورية من الوجهة الاجتماعية لا تقل أهمية عن مسؤولية تموين الرجال للبيت بالغذاء. أما عودة المرأة حالياً إلى العمل خارج البيت، فلم تعفها من مسؤولياتها المنزلية والعائلية، وبنفس الوقت لم تحظ تلك المسؤوليات بالأهمية اللائقة بحيث تعتبر على نفس درجة أهمية عمل الرجل خارج المنزل.[2] وبذلك أخذت المرأة العاملة تعاني

---

١ ـ المرجع السابق.
٢ ـ المرجع السابق، صفحة ٩٣.

من ظـروف صعبة، فـالعمل خـارج المنزل لم يمكنهـا من الافلات من سيطرة العمل المنزلي التقليدي.

بل كما تقول الدكتورة (كاميليا عبدالفتاح): إن الثورة الصنـاعية التي لعبت دوراً كبيراً في إحداث التغيـرات الاجتماعيـة التي أدت إلى نهضة المرأة، كان لظهور الرأسمالية الصناعية آثار كبيرة عـلى المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية. ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة بينما قاست المرأة في الطبقات الدنيا كثيراً. فـالضرورة الاقتصـادية اضـطرت المرأة للعمـل في المناجم والمصـانـع ـ كعمـال غير مهـرة ـ فانحـطت مكانتهـا. كما كـان عليها أعبـاء غير محتملة من العمـل داخل المنـزل وخارجـه.[1] ولكن هـذا لا يمنـع أن عملهـا المنتج جنبـاً إلى جنب مع الـرجل أعـطاهـا بعض المـزايـا التي تحققت بشكل تدريجي.

وترى (كارين سـاكس) أن منشأ دونيـة عمل المـرأة يعود لعمليـة تقسيم العمـل الجنسي الذي كـان سائـداً في المجتمعات العشـائـريـة السابقة لمرحلة الرأسمالية. فالعلاقات بين الـرجل والمـرأة التي كانت متعادلة في المجتمعات البشريـة الأولى، خضعت لتحولات وتبـدلات عندما لم يعد الانتاج محصوراً بالقيمة (أي الانتاج من أجل الاستهلاك الـذاتي). وإن السلطة العشائـرية قـد أخذت بـالـظهـور حـين تَمَلَّكَ الرجل وسائل الانتاج. وحيث تكون عملية الانتاج محصـورة بالعمـل

---

١ ـ الـدكتورة كـاميليا عبـدالفتاح ـ سيكـولوجيـة المـرأة العـاملة ـ دار النهضـة، بيروت، ١٩٨٤م صفحة ٥٠.

المنزلي، فإن علاقات القوى تصبح غير متكافئة، ذلك أن عمل المرأة يقتصر على استعمال القيمة، بينما ينتج الرجل بغرض المقايضة والتملك. والمغزى الاجتماعي لهذا التطور غير المتعادل يتكثف في الأنظمة التي تعتمد أكثر وأكثر على الانتاج بهدف المقايضة وذلك على حساب الانتاج بهدف استعمال الفائدة. والنتيجة التي يفرزها هذا الوضع هي اعتبار عمل المرأة في تلك الأنظمة عملاً لمصلحة الزوج والعائلة، وليس لمصلحة المجتمع.[1]

ويعتقد كل من (M. nim Koff) و (W.ouoburn) ١٩٥٥) بأن التطور التكنولوجي في حد ذاته كان عاملاً مهماً لإحداث التغير في النظام العائلي، وخاصة بالنسبة لتقسيم الأدوار ووضعية المرأة، إذ أن التطور الميكانيكي والتقني يمكن المرأة من تخصيص وقت أقصر لأعمالها المنزلية، فتصبح أقل ارتباطاً بالعمل المنزلي وتتفرغ بالتالي لأعمال خارج المنزل وهذا يرفع من وضعها الاجتماعي.

أما باحثون مثل (Wilensny, Klein, collver, and Lanjloi) فيرون بأن مشاركة المرأة في القوى العاملة هو نتيجة لعملية التصنيع التي جلبت العنصر النسائي إلى ميدان العمل بحكم التغيرات التي احدثتها في البناء المهني وفرص التعليم. وفي رأيهم يمكن دخول المرأة ميدان العمل مصحوباً بانخفاض في نسبة الولادات وتحول العائلة من وحدة إنتاج إلى وحدة استهلاك.

---

1 - K. Sacks, Engels Revisited, in M. Rosaldo and L. Lamnphere, eds. Women, Culture and Society. Stanford University Press, 1974.

ويرى كل من (Wilensky, Klein) أن عملية التصنيع جذبت المرأة للدخول في ميدان العمل وكان ذلك:

أولاً : إنتاج أنواع مختلفة من المواد الاستهلاكية الجذابة مثل (الأطعمة المحفوظة والمثلجة والملابس الجاهزة. . . الى غير ذلك). بعد أن كانت عمليات الانتاج لتلك المواد تقوم بها المرأة في الأسرة داخل المنزل.

ثانياً : إدخال الأدوات المنزلية الموفرة للوقت (كغسالة الملابس، وغسالة الصحون، والمكانس الكهربائية، وقدور الضغط. . . الخ.)، مما ترك أوقات فراغ كبيرة استفيد منها بالعمل خارج المنزل.

ثالثاً : إن عمليات التصنيع تحتاج لقوى عاملة بشرية هائلة. مما أتاح فرص العمل أمام النساء وخاصة المؤهلات منهن وتزامنت مع زيادة فرص العمل الرغبة في تحسين مستوى المعيشة بشراء المواد الاستهلاكية المتزايدة التي اشترطت زيادة القدرة الشرائية، والتي أصبحت ممكنة بمساهمة الزوجة في دخل الأسرة.[1]

فالتصنيع كطريق اقتصادي مصحوب بالعمل الآلي أدى ويؤدي إلى خلق أسس جديدة من شأنها أن تنقل عمليات الانتاج من المنزل إلى المصنع وبالتالي تؤدي إلى تغيير وضعية المرأة.

---

١ ـ عمر عسوس، المرأة والعمل في الجزائر، دراسة قدمت لندوة (المرأة في المجتمع العربي) التي عقدت في بنغازي في الفترة من ٢٨ ـ ٣١ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، صفحة: ٣ و٤.

أما العالمان (Langlois and Collvor) فيؤكدان على أن مشاركة المرأة في قوة العمل لكيفة حسب النظام الاقتصادي والنسق العائلي السائدين تقليدياً. وتنطبق هذه المقولة على المجتمعات العربية التي تنظر لمسؤولية المرأة الأولى على أنها تنحصر بالبيت والعائلة، وأن أدوارها الأساسية سوف تبقى أدوار الزوجة والأم وربة البيت، وحتى لو أنها لم تتزوج فإن توقعها للقيام بهذه الأدوار، سوف يمارس تأثيراً على نوع ومدى نشاطاتها العملية، أي أن مدى حرية المرأة في المساهمة في الانتاج الاقتصادي، مرهون إلى حد بعيد بتناغم أدوارها الاقتصادية والعائلية.

وعلى العموم، فقد اختلف وضع المرأة ودورها في الانتاج من مجتمع لآخر، وقد أدى بكل تأكيد خروجها لميدان العمل إلى تحقيق بعض المكاسب في مختلف بلدان العالم، خاصة في المجتمعات الغربية التي خاضت الحروب العالمية الأولى والثانية، حيث استعانت بقوة العمل النسائية لإنجاز كل الأعمال كي يتسنى للرجال الانضمام إلى الجيش، وأثبتت النساء جدارة ومقدرة ومهارة في كل الأعمال التي قمن بها. ومن يومها صممن على أن يتولين أمر مكاسبهن بأنفسهن، رغم محاولات النازية إلى تأنيث المرأة مرة أخرى ودفعها للمنزل، فقد كان خروجها للعمل في نظر النازية يعني نقصاً في عدد الأطفال وطرد الرجال من العمل.

وقد قال هتلر عن المرأة: «إن عالمها هو رجلها وأسرتها وأطفالها ومنزلها، ولا تشعر بأنه من الصواب أن تقتحم المرأة المجال الرئيسي

للرجل». ويختلف الأمر بالنسبة للمرأة الروسية التي أخذت نصيبها الكامل من المسؤولية إبان سنوات الاعداد للثورة، ولم يطالبن بأية مميزات لكونهن نساء، فقد كن يؤدين ما يطلب منهن دون أي تساؤل واقتسمن العمل سوياً مع الرجال بنفس الحماس. وبسبب هذا الاحساس المتبادل من الثقة والاحترام، لم تهتم المرأة الروسية بتكوين حركات تحرر لمحاربة الرجل بقدر ما عملت معه من أجل خطة وبرنامج أوسع من ذلك. لذلك حين نجحت الثورة البلشفية عام ١٩١٧م كان من الطبيعي أن تقدم مساواة تامة بين الجنسين في الدولة الجديدة. وأصبح لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات، بل حصلت على مميزات عديدة فيما يتعلق بالأجر في فترات الحمل والرضاع، والاشراف المباشر على الطفل في حضانات ملحقة بالعمل... الخ، وقد كان لقول لينين: «إن الأمة لا تكون حرة حيث هناك نصف عدد السكان مغلولين بأعمال المطابخ»[1].

الكتابات عن عمل المرأة في الاسلام:

لا يمكن التعرض لموقف الاسلام في مسألة عمل المرأة، دون التقديم له بتوضيح التصور الاسلامي للإنسان، ذكراً كان أم أنثى، إذ يبقى للمرأة رغم كل الخصوصية المستمدة من انوثتها، كل خصائص الانسان الثابتة له في التصور الاسلامي.[2] فالإنسان في

---

1 - Baber, R.E.: Op. Cit. p. 371.

٢ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد ـ التصور الاسلامي لقضية المرأة ـ دراسة قدمت لندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي انعقدت بالقاهرة من (١٣ ـ ١٥) كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧م.

التصور الاسلامي مخلوق متميز بالعقل والادراك وتحمل المسؤولية، وتميز الانسان بالعقل يعني تميزه بالإدراك والمعرفة وبالوسيلة للتحكم في السلوك، أما تميز الانسان بالمسؤولية فقد أوضحتها الآية الكريمة ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان﴾.[1]

فالإسلام عندما حَمَّل المسؤولية المرتبطة بالعقل للإنسان، رفض عملية التمييز بين بني البشر على أساس الجنس، أو اللون، أو الجنسية... الخ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما أراد الاسلام تحميل الأمانة أي عمارة الأرض ونشر الهداية فيها ـ فقد حَمَّلها للإنسان أيضاً ولم يحملها لجنس دون آخر، وساوى بين الناس جميعاً قائلاً: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾[2]، وورد أيضاً: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾.[3]

فالتصور الاسلامي للمرأة يرتبط ارتباطاً مباشراً بتصوره للإنسان، حامل الأمانة لإعمار الأرض. وإعمار الأرض لا يكون إلا بالعمل الذي حث الدين الاسلامي عليه وحث الناس بقوله: (وقل إعملوا) وقال الرسول ﷺ: «من أمسى آكلاً من عمل يده، أمسى مغفوراً له». ولم يفرق خطاب الرسول بين الرجال والنساء. لذا لا يمكن التصور بأن للإسلام موقفاً رافضاً لقيام المرأة بالعمل خارج

---

١ ـ سورة الأحزاب. الآية: ٧٢.

٢ ـ سورة المدثر. الآية: ٣٨.

٣ ـ سورة النجم. الآية: ٣٨.

البيت لإعالة نفسها من عمل يدها. والسؤال الذي يطرح بشكل دائم: هل هناك نصوص أو أحاديث نبوية تمنع المرأة من العمل؟ والجواب أنه ليست هناك نصوص تقضي بذلك، والادعاء بدعوى القرار في البيوت، ليست مانعة من خروج المرأة ولا هي مانعة من عملها.[1]

ولا يوجد على الاطلاق سوابق من عمل الرسول أو عمل أصحابه، منعت المرأة من العمل. ومعلوم أن النساء اشتركن في مبايعة النبي ﷺ في بيعة العقبة، ومعلوم أيضاً أنهن اشتركن مع النبي في الجهاد يداوين الجرحى ويسعفن المجاهدين ويجهزن على نفر من الكفار، ومعروف أن نسيبة بنت كعب بن عمرو، كانت في خلافة أبي بكر تشارك في حروب الردة. وقد روى البخاري في صحيحه قول إحدى الصحابيات: «كنا نغزو مع رسول الله نسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة». كذلك استأذنت إمرأة النبي أن تخرج لجذاذ النخيل فأذن لها.

وقال أبوموسى الأشعري: «ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا لديها علماً فيه». وإذا تمعنا بالآية القرآنية الكريمة ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾[2]، لوجدنا أن الاسلام أشرك المرأة في عملية الدعوة إلى الدين الصحيح عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

١ ـ أحمد كمال أبوالمجد. المرجع السابق.

٢ ـ سورة التوبة. الآية: ٧١.

ولئن استطاعت المرأة أن تقوم بجلائل الأعمال في صدر الاسلام وأن تشارك في الشؤون العامة مشاركة فعالة، وأن تقف بجانب الرجل موقفاً مشرقاً وكريماً، وأن تحقق بطولات عربية عزَّ نظيرها في تاريخ الأمم والشعوب، وذلك بحضورها في الحروب، إضافة إلى مساهمتها بالعمل والتجارة والبيع والشراء، وهي تملك ما تكسبه من مال من عملها أو تجارتها أو من إرثها، ولم يكن يفرق بينها وبين الرجل في الأمر، وذلك بكل بساطة لأن الاسلام يجل العمل ويقدسه، وقد أعطى بدون أي ريبة أو شك الحق والحرية الكاملة للمرأة في البحث عن الرزق والكسب بالطرق الكريمة كي لا يتركها عالة على غيرها. فالإسلام وضع المرأة في مكان المسؤولية عامها وخاصها وأمرها بتعلم ما تحتاج إليه من دينها ودنياها وفسح لها المجال في الجهاد والغزو، وجعل لها حقاً في الميراث فلم يكن من المعقول أن يسلبها أهلية مباشرة الحقوق المدنية من بيع وشراء، فأباح لها أن تملك وتتصرف بما تملك وأن توكل غيرها فيما لا تريد مباشرته، وأن تضمن غيرها ويضمنها غيرها كالرجال تماماً، بحيث لم يفرق بينهما كما في الآية الكريمة: ﴿للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن﴾.[1].

ولم يفرق الاسلام بين الرجل والمرأة لا في الأجر على العمل ولا في ربح التجارة ولا في إنتاج الزراعة، ويذكر أن أبابكر الصديق رضي الله عنه، عندما أخبر باكتشاف منجم للذهب سوَّى في توزيعه بين

---

١ ـ سورة النساء. الآية: ٣٢.

الذكور والاناث، فوضع بذلك قاعدة مفادها أن أجر الرجل والمرأة سواء مادامت تقوم بنفس العمل وتتحمل نفس التبعية والمسئولية. وبعودة لتاريخ العصر العباسي، نجد أن المرأة في ذلك العصر قد عملت بجد ونشاط وأثبتت كفاءة في ممارستها لمهن مختلفة كالطب والتدريس وشغل الوظائف العامة، وتربعت أيضاً على كرسي القضاء.[1] ولم يكن هذا بجديد، فقد سجل تاريخ الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ولى الشفاء قضاء السوق بالمدينة المنورة، وهي ليلى بنت عبدالله العدوية، كذلك اشتغلت المرأة المسلمة بالتدريس وتتلمذ عليها أفاضل الرجال وأجازت لهم. ويروى أن كريمة بنت أحمد المرزوي، قرأ عليها الخطيب البغدادي. كما كانت المرأة في الاسلام تتلقى العلم في المساجد والزوايا وقصور الخلفاء ودور الكتب والمدارس وغيرها من أماكن التربية التي كانت معدة لتعليم الولد. وهذا مؤشر واضح على أن الاسلام لم يفصل أعمالاً تناسب الرجل وأخرى تناسب المرأة، بل أباح ممارسة كل الأعمال الشريفة بدون استثناء أمام الطرفين.[2]

---

١ ـ الدكتورة حبيبة البوقادي، حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية من رؤية إسلامية، دراسة مقدمة لندوة (المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية) التي انعقدت في القاهرة من (١٣ ـ ١٥) كانون الثاني ١٩٨٧م.

٢ ـ الشيخ علي الطناوي، حديث قدمه الشيخ المذكور في برامج (نور وهداية) الذي بث يوم الجمعة الموافق (٢) ربيع الأول الموافق (٢١ أيلول ١٩٩٠) في التلفزيون السعودي القناة الأولى الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر ذاك اليوم.

ويلخص الدكتور الشيخ صبحي الصالح في كتابه (المرأة في الاسلام) حق المرأة المسلمة بالعمل فيقول: «إن وظيفة المرأة الأساسية هي الأمومة وتدبير المنزل وبناء البيت السعيد، ولكن وظيفتها لا تنحصر في هذه الأشياء. إنها في الاسلام، قبل أي امرأة في الدنيا، تتمتع منذ أربعة عشر قرناً بشخصيتها الاقتصادية المستقلة، وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها بدون إذن زوجها، لأنها كالرجل سواء بسواء، إن لها في الاسلام، سواء وافق زوجها أم رفض، أن تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات وتؤجر البيوت وترهنها بلا فائدة ولا تعامل بالربا، ولها أن تقوم بالغرس والزراعة والفلاحة والحصاد واستصلاح الأراضي الزراعية. ولها أن تكون طبيبة أو مهندسة، أو صحافية، أو استاذة جامعية، أو رئيسة شركة، أو مديرة أعمال، ولها أن تَنتَخِب وتُنتَخَب، لأي مجلس تشريعي أو سياسي، أو اقتصادي، ولها أن تتربع على منصة القضاء، بل لها أن تفتي الناس بأحكام الشريعة إذا كانت عليمة بها، مثلما كانت عائشة أم المؤمنين تفتي الصحابة في المسائل التي عرفتها وغابت عنهم. ولها أن تشتغل عند الضرورة في المعامل والمصانع بما يصون كرامتها». [1]

تلك هي نظرة الاسلام لقضية عمل المرأة، والشرع الاسلامي جاء ليرسي قاعدة صلبة لكرامة المرأة، ولحقها في المشاركة العريضة في شؤون الحياة العامة والخاصة، ولا يحتاج الأمر لتوضيح أكثر.

---

١ ـ الدكتور الشيخ صبحي الصالح، المرأة في الاسلام، كلية بيروت الجامعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م صفحة ٥٢.

وما تراكم من سحب وغشاوات وتعصبات حول تلك القضية، وما تناولها من آراء وأحكام وفتاوى تحتاج إلى تجلية حاسمة، ولا تعتبر إلا عن وجهات نظر أصحابها، ولعلنا في هذا المجال نشير إلى ما قاله الشيخ محمد عبده حول رأي بعض الفقهاء في تعريف الزواج وسرى منهم إلى عامة المسلمين، وما ينسحب على تعريف الزواج ينسحب على غالبية القضايا، ومنها قضية عمل المرأة. يقول الشيخ محمد عبده: (رأيت في كتب الفقهاء، أنهم يعرفون الزواج بأنه عقد يملك به الرجل بضع المرأة. وما وجدت منها كلمة واحدة تشير إلى أن بين الزوج والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية. . . وقد رأيت في القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج ويجب أن يكون تعريفاً له. . . قال الله تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، وجعل بنيكم مودة ورحمة﴾، والذي يقارن بين التعريف الأول والتعريف الثاني، الذي نزل من عند الله، يرى بنفسه إلى أي درجة وصل انحطاط المرأة في رأي فقهائنا، وسرى منهم إلى عامة المسلمين وتبع ذلك التصور ما تبعه من الأحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الأصل الشنيع.[1]

إن منطق الشريعة الاسلامية السمحة يقتضي الآن أن ينطلق الاجتهاد إلى دراسة مسألة عمل المرأة من زاوية كونها إنسانة مواطنة وأم وما يستلزم لوضعها في دائرة الحياة المتحركة لإرساء متطلبات التنمية الذاتية العربية الشاملة ومواجهة التحديات التي يتعرض لها

---

١ ـ محمد عمارة، الامام محمد عبده، سلسلة المعارف الحديثة، دار القدس ـ بيروت ـ بدون تاريخ، صفحة ١٢٤.

المجتمع العربي في كل أقطاره. وتلك جوانب مهمة تفرض نفسها على كل مجتهد مؤمن بضرورة تعمير الكون انطلاقاً من النظرة الواعية للمرأة ودورها الذي تقوم به في النهضة الانسانية الحديثة.

٤ ـ الكتابات عن عمل المرأة في الوطن العربي:

لقد أحرزت الدراسة الجادة لمسألة عمل المرأة وانعكاساتها تقدماً حثيثاً خلال العقدين الآخرين، في أقطار الوطن العربي. فهناك مجموعة لا بأس بها من المقالات والأبحاث والدراسات تتوخى استكشاف الأبعاد المختلفة لمسألة عمل المرأة. والنتيجة المستخلصة من كل ذلك صورة معقدة عن قضية عمل المرأة في إطار بيئة تتغير بصورة مطردة وتشترك كافة تلك المقالات والدراسات والأبحاث المتنوعة من حيث المنهج والالتزامات الفكرية في اعترافها الصريح أو الضمني بأن عمل المرأة في المجتمع العربي ينظر إليه على أنه قضية ثانوية لكون المرأة:

أولاً : تؤدي أعمالاً أقل تخصصاً وأقل انتاجية من الرجل.

ثانياً : لأن هناك آثاراً جانبية متباينة يتركها خروج المرأة للعمل على حياة الأسرة. إن المرأة تمثل نصف القطاع العامل من السكان وتشكل احتياطياً لا يستهان به لقوة العمل في البلاد، غير أن دمجها في الدوائر الانتاجية يجب أن تراعى فيه الضغوط الناشئة عن دورها كربة أسرة وزوجة. كذلك يجب أن تشجع المرأة على الاضطلاع بعمل يتفق مع تخصصاتها واستعداداتها وقدراتها وكفاءاتها، وتحقيقاً لذلك يجدر

بالحكومات أن تكثر من مراكز التدريب الفنية المتخصصة لتدريب وتأهيل النساء، كما من واجبها أيضاً وضع موضع التنفيذ قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة والطفولة واستقرار الأسرة.

وتعبر آمال رسام، عن رأيها حول هذه القضية بقولها: بالنظر لأن المرأة تعمل في قطاع اقتصادي أكثر «تخلفاً» (أي القطاع المنزلي)، فلا تحظى بالمكافأة، أو الاحترام الذي يناله الرجل الذي يعمل في القطاع الأحدث والأكثر انتاجية في الاقتصاد، (أي سوق العمال الأجراء). وفي نفس الوقت فإن الهوة التي تتزايد اتساعاً بين القطاع المنزلي والقطاع العام، إضافة إلى نمو الدولة والجيش المحترف في القطاع الأخير، واستبعاد المرأة منهما، أسهم في تفاقم تبعية وتهميش المرأة.[1]

وترى أيضاً أنه على الرغم من أن البرامج التي تستحدثها عمليات التنمية قد تسهم في زيادة فرص العمل أمام المرأة في القطاع العام، ولكنها قد تساهم أيضاً في زيادة استغلال المرأة إذا لم تكفل هذه البرامج توفير الأجور وشروط العمل مثل مراكز الطفولة واجازات الولادة... الخ. ويتضاعف الاستغلال للمرأة التي لا سيطرة لها على الأجر الذي تكتسبه بالعمل في الحقول أو بمواقع التشييد، إذ تخضع للاستغلال داخل المنزل وخارجه على حد سواء.[1]

---

١ ـ آمال رسام، المرأة العربية: حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية ويمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ـ من منشورات اليونسكو ـ ١٩٨٤ صفحة ١٧.

2 - See: B. Rogers, The Domestication of Women: Descrimination in Developing Societies. St. Martin's Press. N.Y., 1979.

ويلاحظ منذ بداية الثمانينات من هذا القرن، أن هناك بعض الآراء والأفكار قد أخذت تطرح وتدور حول الاحتفاظ بالمرأة داخل المنزل لتسهم في التخفيف من الضغوط الاقتصادية والتوتر الاجتماعي المصاحبين للبطالة التي يعاني منها الرجال. ويُبذل جهد كبير لإغراء المرأة العاملة على العودة إلى المنزل. واتجهت بعض برامج وسائل الاعلام وبعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية للإشادة بفضائل المرأة الزوجة والأم، وراحوا يؤكدون جميعاً على حاجة الطفل الماسة إلى أم تتفرغ له وحاجة المنزل لزوجة تدير شؤونه، وحاجة الزوج لزوجة تسهر على راحته. إذ من المعروف أن المرأة العربية تحتل مركزاً ثانوياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية كما سبق وذكرنا، ولكنها تستمد قدراً من القوة من خلال الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، لذا فقد راح هؤلاء يؤكدون لها على أن هذا الدور الوحيد الذي تجد به نفسها من خلاله مهددة من قبل عملها خارج المنزل. وقد تناولت نادية يوسف هذه النقطة الحساسة بالنسبة للمرأة بقولها: «تدرك المرأة تماماً ضرورة الوصول إلى مركزالزوجة، والأم، لتكتسب الاحترام والمكانة في دائرة أقاربها ومجتمعها المحلي. ولن تُقدم المرأة في وقت وشيك عن طيب خاطر على التقليل من أهمية الدور الوحيد الذي يمنحها مركزاً تعارضياً في البناء الاجتماعي. ويمثل الطفل شكلاً أكثر بكثير من أشكال التأمين الاجتماعي ضد الطلاق أو تعدد الزوجات الذي يتهدد المرأة، إذ أن

المرأة تستمد منزلة رفيعة من الأمومة حتى وإن طلقت أو نبذت من أجل زوجة ثانية.[1]

أما كل من الزياني ومجاهد، فقد عرضتا بدراستيهما الأدلة حول أهمية دخول المرأة العربية الخليجية لسوق العمل، خاصة في بلد مثل البحرين يعاني من نقص في العمالة، إضافة إلى أن العمل يكسب المرأة الاحترام بوصفها إنساناً مستقلاً في إمكانه ألا يعتمد تماماً على الرجل.. وأن المصاعب التي تواجهها المرأة العاملة يمكن التوصل إلى حلها عن طريق التسهيلات والخدمات التي ينبغي توفيرها لها، ولا سيما مراكز الرعاية الصباحية، وإشراك الزوج والأطفال في المسؤوليات المنزلية مما يحد من أعباء المرأة الأم العاملة.[2]

ويلاحظ أنه بالرغم من التطور الكبير الذي لاقاه عمل المرأة الذي تزامن ونمو القطاع الصناعي والتعليم، واعتراف غالبية المجتمعات العربية بكون المرأة عضواً منتجاً وفاعلاً، تمارس غالبية المهن والوظائف والأعمال بجدارة وكفاءة، إلا أن دورها وانجازها لواجبات الخدمة الخاصة في أسرتها وواجباتها العائلية لم تتغير، بل

---

1 - N. Youssef: Women's Status and Fertility in Muslim Countries of the Middle East and Asia, Unpublished paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association. N. Orleans, 1974.

٢ ـ أ ـ فايزة الزياني، المرأة في مجال العمل والانتاج، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، البحرين، ١٩٧٣.

ب ـ هدى مجاهد، دور المرأة في التنمية الاجتماعية، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، البحرين ١٩٧٦م.

وجدت المرأة العاملة نفسها في وضع لا يمكنها من خلاله انجاز مهامها واعبائها الأسرية على شكلها التقليدي. الأمر الذي اقتضى القيام بدراسات وأبحاث ميدانية متعددة الاتجاهات والمذاهب حول مسألة عمل المرأة، حضت نتائجها على وجوب خلق ظروف وشروط ملائمة لعمل المرأة وتأمين احتياجاتها من خلال توفير شبكة متخصصة من الخدمات والبرامج تلبي هذه الاحتياجات.[1] ولعل أهمها الدراسة الميدانية لواقع المرأة العاملة في سورية التي تضمنت جملة من النتائج الأساسية توضح اتجاهات التغير في واقع المرأة العاملة وأوضاعها وظروفها المجتمعية والعائلية وخصائصها الذاتية، وأوضحت تلك النتائج أن دخول المرأة مجال التعليم والعمل الاجتماعي، وانخراطها فيهما، أدى بشكل أو بآخر لظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط بمجالات متعددة كاسلوب التنشئة الاجتماعية، وزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه واقع السلطة التقليدي في العائلة والمجتمع نحو التبديل، فقد أصبحت المرأة العاملة تشارك الرجل في القرارات في محيط الأسرة والمجتمع، كما أدى عمل المرأة إلى قلب بعض المعايير التي كانت سائدة خاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل محيط الأسرة. إلّا أنه لرفع وتعميق مساهمة المرأة السورية في النشاطات الاقتصادية وتصنيف الدراسة المختلفة، وتأمين الاستقرار والديمومة للعاملات، لابد من تأمين الشروط الموضوعية لانخراط

١ـ أ ـ عفاف إبراهيم، وضع المرأة العاملة في التنظيم الاجتماعي للمصنع، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العددان (١، ٣)، مصر، ١٩٧٧. =

المرأة في أبواب العمل الاجتماعي، سواء منها شرط الضرورة المرتبط بتوفير فرص العمل، أو شرط الكفاية الذي يرتبط بالأسس الاجتماعية التي تدعم اتجاه المرأة للعمل وتعميقه كالتعليم والتدريب، وبرامج محو الأمية ودور الحضانة ورياض الأطفال والقيم والعادات الاجتماعية.[1]

أما دراسة (الدكتورة مادلين نصر) حول مشاركة النساء في مجمل قوة العمل لمنطقة المشرق العربي، فقد أكدت نتائجها على أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بلبنان يحتل الدرجة الأولى بين البلدان العربية ويتساوى في هذا القطر عمل المرأة بالمدينة مع عملها في الريف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أثر ذلك على طبيعة الأدوار التقليدية التي تقوم بها الزوجة ـ الأم العاملة في لبنان؟ لقد جاءت نتائج الدراسات العديدة لتقول رغم أن المجتمع يكل إلى المرأة العاملة أدواراً متعاظمة التحديد والتخصص والتنوع، تعتمد على القبول بالتجديد والسعي وراءه في مجالات العمل، إلا أن ذلك لم يغير تغييراً جذرياً عميقاً في العلاقات الاجتماعية وفي ترتيب مقوماتها، وبقيت العلاقات والواجبات الأسرية على ثباتها سواء فيما يتعلق بشأن الزوج، أو الأطفال، أو المنزل، أو عائلة الزوج. إن الازدواجية التي تحياها المرأة العربية العاملة، التي عليها أن تُظهر درجة عالية من الكفاءة والاتقان والذكاء وسرعة البديهة والفهم

= ب ـ حسن حمود، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحدة البحوث التربوية، تونس، ١٩٨٢.

١ ـ هيفاء كبره، مرجع سابق، صفحة ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

والتفوق في مجال عملها، كما عليها عندما تعود للمنزل أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة وتعود زوجة وأماً وامرأة تقليدية. إن تلك الأزدواجية في حياة المرأة العاملة، تشكل مأزقاً للثنائي الزوجي، وقد يدفع الأطفال ثمناً باهظاً لهذه الأزمة.[1]

إن المجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها جزءا منفصلاً عن ذاتها. إذ عليها أن تعيش في دائرة علاقاتها الأسرية والعائلية والقرابية على النموذج التقليدي، دون أن يتسرب العمل لمواقفها وبنيتها. كما عليها أن تمارس العمل في نفس الوقت بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة. ولكن في حقيقة الأمر، مهما ظننا أن العمل ينفصل عن الشخص في فترة زمنية ما، فهو من غير الممكن أن يبقى هامشياً وبرانياً، والتغيير يحصل.. وصورة المرأة تتغير وكذلك صورة الرجل.. فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة، فهي موظفة وعاملة وفاعلة في قطاعات عدة.[2]

لقد اعترف المجتمع بضرورة عمل المرأة ليس فقط لأنها أثبتت جدارة ومهارة وذكاءً وانضباطاً في مجال عملها، بل لأن طبيعة الحضارة العصرية الآلية فرضت ذلك، فعلاوة على الضغوط الاقتصادية للأسرة، فقد دخلت التكنولوجيا إلى كل بيت، لقد

---

١ ـ الدكتورة أنيسة الأمين ـ العمق النفسي ـ إجتماعي لعمل المرأة. دراسة مقدمة إلى الندوة التقويمية السابعة لأوضاع المرأة في لبنان ـ المنعقدة بالفترة (٥ ـ ٦) كانون الأول، ١٩٨٨.

٢ ـ المرجع السابق.

دخلت الغسالة والنشافة والملابس التي لا تحتاج إلى كي، ودخل الموقد الغازي وآلة الكنس، والأطعمة الجاهزة للكبار والصغار. . . . وغير ذلك.

إن هذا التطور التكنولوجي الهائل الذي دخل كل خبايا المنزل، لا يمكن أن يبقى خارج المرأة.

وقد أشار في هذا المجال الدكتور زهير حطب، إلى أن خروج المرأة للعمل ولَّد بحد ذاته مجموعة من المشكلات منها ما هو ناتج عن غيرة الزوج وحساسيته ضد كل التقاء لزوجته مع الجنس الآخر، حيث تصبح المرأة عرضة للشكوك وتعامل كمتهمة، أو عن عدم تمكنها من القيام بعملها المنزلي على الصورة التي تقوم بها سواها من غير العاملات خارج المنزل فتعامل كمقصرة بحق أسرتها وابنائها.

كل هذه الأوضاع تشكل نوعاً من الضغط النفسي الداخلي على المرأة بحيث تجعلها دائمة التوتر مستعدة للانفجار لدى أول شرارة، ويستحيل الحوار إلى لغة يتبادلها الطرشان. فالقلق والارهاق، والشعور بالاستنزاف وعدم التقدير تتضافر مع بعضها لترسم معالم الحياة النفسية للمرأة العاملة. وبالمقابل نجد أدوات التقويم والمفاهيم الرجالية الجاهزة حاضرة للتعامل مع المرأة كمخلوق جامد مسلوب الارادة والحرية والاختيار، فتقع المشادات ويحصل الخلاف وتطرح حياة الأسرة على كف عفريت.

ويخطىء كثير من الدارسين لهذه الظاهرة عندما يعتبرون الخلافات الزوجية نتيجة من نتائج عمل المرأة خارج المنزل، وأنه

بخروجها واطلاعها على أحوال الآخرين وأوضاع أسرهم فقدت قناعتها، وكثرت متطلباتها واحتياجاتها، وأصبحت ملحاحة، الأمر الذي يؤزم حياتها الزوجية ويغيرها. لقد غاب عن بال هؤلاء أن عدم الشعور بالخطر الكامن في بيئة ما لا يلغي وجوده. . . وخروج المرأة الى العمل لم يكن السبب المباشر، بل كان الظرف المساهم في بلورة نواة مشكلة كانت كامنة ودقيقة، تضرب بجذورها بعيداً في أعماق الحياة الزوجية.[1]

ويعتبر (الدكتور حامد عمار) في دراسته عن مشاركة المرأة العربية في التنمية، أن إتاحة مزيد من الفرص لانضمام المرأة إلى قوة العمل، يؤدي في كثير من الحالات إلى ارهاقها من خلال الجمع بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات البيت، ورعاية الأطفال. وليس من العدل أن تتحمل المرأة هذا العبء المزدوج إذا لم تتوفر خدمات رعاية الأطفال، والخدمات المنزلية المساعدة. إذ ليس من المنتظر أن يقدم الرجل على المشاركة في أعمال المنزل ورعاية الأطفال، إذا لم تتغير القيم الاجتماعية، بل والاقتصادية لمثل هذه الأعمال.[2]

وتشير (عالية بافون) في دراستها عن عمل المرأة في شمال إفريقيا العربية إلى مشاركة المرأة التونسية من خلال أنشطتها في دعم

١ ـ الدكتور زهير حطب، الدكتور عباس مكي، الطاقات النسائية العربية، قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٧ صفحة (١٦٤ ـ ١٦٥).

٢ ـ الدكتور حامد عمار ـ الاطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٣١) سبتمبر ١٩٨٣م، صفحة ٢٦.

الاقتصاد القومي، غير أنها حديثة العهد بالعمل المأجور، وخاصة العمل الذي يتطلب مهارة.. كما تربط بلمحة ذكية تراجع عمل المرأة لصالح الزواج والمنزل، مشيرة إلى أن نسبة النساء غير المتزوجات في الفئة العاملة تبلغ (٨٠٪) من مجموع أفراد هذه الفئة، إذ ينخفض معدل هذه العمالة بارتفاع معدلات الزواج، وكما هو واضح، هناك منافسة قوية في المجتمع بين البيت والعمل. وأوضحت الدراسة أيضاً أن غالبية النساء العاملات في تونس هن من غير ذوات المؤهلات، ولم يلتحقن بالمدارس إلا لسنوات محدودة، ومعظمهن يقمن بأود أسرته الفقيرة، وينحدرن بالغالب من أصول ريفية.

وتؤكد (بافون) على أن الدراسات التي اجريت عن تونس تساند البيانات التي سبق جمعها في مناطق أخرى من مجتمعات دول العالم الثالث، بشأن بعض خصائص عمل المرأة، حيث بينت نتائج الدراسات والأبحاث الآتي:

- تركيز الإناث على الأعمال الدنيا.
- ٤٩٪ منهن يمارسن أعمالاً يدوية.
- ٣٤٪ يعملن بالمكاتب.

- تركيز الإناث على الأعمال قليلة الأجر بالقطاع غير البنيوي المتمثلة في الأعمال اليدوية والأعمال المنزلية والعمل بالحرف الدنيا والبغاء.. إلى غير ذلك[1].

---

١ - عالية بافون، المرأة في شمال إفريقيا، المشاكل والاتجاهات والمتطلبات، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، اليونسكو، باريس، ١٩٨٤، صفحة ٧٩ - ١٠٥.

وتمضي (عالية بافون) بالحديث عن عمل المرأة في الجماهيرية العربية الليبية فتقول: إنه لا وجود فعال لمشاركة النساء في العمل، وأن هذا المجتمع يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة الأجنبية المستوردة. وتشير إلى أن مجتمع الذكور في ليبيا قد استفاد بصورة أساسية من توزيع الدخل البترولي، وذلك نتيجة عدم تمتع المرأة بمكانة الراشدين. وارتفاع المداخيل قد أسفر بصورة مناقضة للعقل عن تفاقم خنوع المرأة في هذه المنطقة نتيجة للطم كبريائها بتعدد الزوجات الذي تزامن مع الرخاء البترولي الاقتصادي.[1]

وعن خصائص عمل المرأة في شمال إفريقيا (المغرب، والجزائر، وتونس) تقول (بافون): إذا اعتبرنا أن إمكانية الحصول على عمل وعمل مدفوع بمثابة مؤشر للتنمية في مجتمع ما، فإن الدراسات المختلفة توضح أن شمال أفريقيا ما زال دون المستويات المقبولة لا سيما فيما يتعلق بعمل المرأة. إذ يعتبر مستوى نشاط المرأة في الفئة العاملة من السكان من أدنى المستويات في العالم. وتبدي بعض الملاحظات حول مساهمة المرأة في القوى العاملة في شمال إفريقيا العربية نورد فيما يأتي أهمها:

- لقد كان السواد الأعظم من السكان الاناث العاملات ممن يعملن بالزراعة حتى الستينات، بيد أنه حدث هبوط حاد في أعداد النساء في هذا القطاع نجم عن الدمار الذي لحق بالريف.
- ولقد عجزت الثورة الخضراء الجزائرية ذاتها.. في تثبيت القوة

---

١ - المرجع السابق.

العاملة في الريف بما في ذلك القوة العاملة من الإناث التي كانت تمثل (٢٣,٣٥٪ في عام ١٩٦٦، ٥,٧١٪ في عام ١٩٧٧م)، وواكب هذا الهبوط الحاد في معدل عمالة المرأة الخيار الخاص «بالإدارة الذاتية» واقتحام الأجير الذكر ميدان العمل في الريف. ففي حين أنه قد بدأت تتوافر في سوق العمل بشمال إفريقيا بعض فرص العمل للمرأة، فإن النسبة تثير السخرية، إذ أنها لم تصل حتى إلى المليون الواحد بالنسبة للبلدان الثلاث معاً (١٣٩,٠٠٠ في الجزائر، ٦٩٠,٠٠٠ في المغرب، ١١٦,٠٠٠ في تونس) كما أنها تتميز بتنوع محدود للغاية للمهارات. وبالخدمات) وتركزت في العمل في المصانع وبالخدمات التي لا تتطلب أي مهارة أو تأهيل.

وفضلاً عن ذلك، فإن العمل مقابل أجر - الذي يعتبر بمثابة مؤشر للإنماء وبلوغ المجتمع مرحلة الانطلاق - محدود للغاية، فنصيب المرأة من الأعمال التي تدر أجراً مازال هزيلاً. كشفت بعض البحوث في تونس عن حالة «بطالة للمثقفين» منتشرة بين النساء كان لها تأثير على جزء مهم من النساء في مهنهن.

وعن آثار عمل المرأة فقد أشارت (بافون) إلى أن المرأة العاملة في شمال إفريقيا تُستغل مرتين، إذ يستغل صاحب العمل المرأة في موقع العمل، كماأنها تستغل في إطار الأسرة. وكان (بافون) تريد أن تشير إلى أن المجتمع يعاقب العاملة من خلال ساعات العمل الطويلة والمتواصلة خارج الأسرة وداخلها والتي تصل في حدها الأدنى إلى (٤٥) ساعة عمل يومية، هذا فضلاً عن إثارة شعورها بالذنب

والتقصير حيال أطفالها.[1]

إن ساعات العمل المتواصلة والنضال المستمر الذي تجهد فيه المرأة نفسها لإعطاء الأسرة حقها من حيث المنظور التقليدي، وتحمل أعباء ومسؤوليات العمل الخارجي، لا بد وأن لها ردود الفعل العنيفة وانعكاساتها على وحدة العائلة في بادىء الأمر، ثم في مرحلة لاحقة على المجتمع ككل. لذا كما تؤكد دراسات (مرابط وكاشا) عن الجزائر، و(سليم عمار) عن تونس، فإن معدلات الانتحار تتزايد بصورة منتظمة، وكذلك الأمراض العقلية والاضطرابات البدنية والنفسية. ففي /١٩٦٤/ سجلت مدينة الجزائر وحدها /٧٥/ حالة محاولة انتحار، ومنذ عام /١٩٧٠/ بلغت حالات الانتحار بين النساء في تونس ثلاثة أضعافها بين الرجال. وتؤكد (كاشا) بدراستها عام (١٩٧٩) التي اجريت في الجزائر، أن اضطرابات الأمراض النفسية قد ازدادت حدة، وأن عدد المصابين بأمراض نفسية من النساء يفوق عددهن من الرجال.[2]

وتعود (بافون) فتشير إلى أن التقارير الحديثة قد أوضحت أن النساء الشابات العاملات الحضريات من سن ما بين (٢٤، ٢٩) سنة هن اللواتي يعانين على وجه الخصوص من الاكتئاب المرضي

١ ـ للاستزادة أنظر: الدكتورة تماضر حسون، التطور الأسري في ليبيا، اكس ـ أن ـ بروفنس، فرنسا ١٩٧٩، صفحة ٣٥٠ (باللغة الفرنسية)

٢ ـ للاستزادة أنظر:

A S. AMMAR, le Suicide en Tunisie, Universite de Tunis 1974

B - N. KACHA: La Situation et les Aspirations de la Femme Algeriene, thése de 3e cycle, Sorbonne, Paris, 1979

C F. MRABET: Les Algeriennes, Ed. Maspero, Paris, 1979

D - G. TILLION: Le Harem er ses cousins, Ed. du Seuil, Paris, 1966

الناجم عن حالة صراع قيم متعارضة لا تتلاءم ووضع المرأة الجديد.[1]

وتشير دراسة عمر عسوس (المرأة والعمل في الجزائر) إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة العمالة النسائية في الجزائر من (٦٪) عام (١٩٧٥)، إلى (٨,٥٪) عام (١٩٨٦م)، فإن هذا الارتفاع لايزال ضئيلاً إذا ما قورن بعدد النساء الجزائريات الهائل.. ويشير إلى أن المرأة الجزائرية في معظم الأحيان تباشر العمل لمدة معينة من الزمن لسد احتياجاتها المؤقتة كتجهيز نفسها للزواج أو لمساعدة زوجها في تأثيث البيت ثم تنقطع بمجرد زواجها، أو عند الولادة لتتفرغ لأداء دورها التقليدي المتمثل في تربية الأبناء وتدبير شؤون البيت. ولذلك نجد أن عمر المرأة من أحد العوامل المهمة من حيث علاقتها بعملها. ويكاد عمل الفتاة يقتصر على فئات عمرية معينة تكون فيها المرأة إما بصدد تحضير نفسها للزواج، وإما مطلقة وإما لم يسعفها الحظ في الزواج، وإما أرملة.[2]

وحول مشاركة المرأة الريفية في الوطن العربي تقول (عزيزة حسين): إن النساء الريفيات ـ اللواتي يشكلن (٦٠٪) من مجموع نساء العرب ـ هن العمود الفقري بالنسبة للإنتاج الزراعي. فهؤلاء النساء لا يعتنين فقط بالزراعة البيئية، إنما يقمن أيضاً بقسم كبير من

١ ـ عالية بافون، مرجع سابق.

٢ ـ عمر عسوس: المرأة والعمل في الجزائر، بحث قدم إلى ندوة (المرأة في المجتمع العربي) الذي عقدت في الجماهيرية العربية الليبية، في الفترة من ٢٨ ـ ٣١ اكتوبر ١٩٨٩م.

أعمال تنشيط التربة في الحقول، بالإضافة إلى حلب الماشية وصنع الألبان، والأجبان، والزبدة، وتربية الحيوانات وسواها من الأعمال.»[1]

كذلك فإن هنالك العديد من المهن والوظائف التقليدية التي تمارسها المرأة العربية في الريف وفي الأحياء الشعبية بالمدن كالعمل الموسمي في المنازل، والحياكة، والخياطة، والأشغال اليدوية، والتوليد، والتمريض، والخدمة في المنازل، وغير ذلك من المهن التي تمارسها المرأة من دون أن تتقاضى أجراً يذكر مقابل ذلك. ولا نكون مغالين إذا قلنا بأن جميع النساء العربيات والريفيات منهن بشكل خاص ـ غالباً ـ يبدأن بالعمل منذ نعومة أظفارهن وبدراسة ميدانية قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،[2] حول دراسة حالة المرأة الريفية المصرية المتزوجة، اتضح أن المرأة الريفية المصرية المتزوجة تقوم بالعديد من الأنشطة والأعمال خارج المنزل، منها ما يتعلق بالمساعدة في العمليات الزراعية، أو تسويق بعض المنتجات الزراعية والمساعدة في تربية الحيوانات كالطيور والدواجن، أو تصنيع بعض المنتجات الزراعية كالألبان ومنتجاتها وبيعها، والمشاركة في مشروعات الأسر المنتجة لزيادة دخل الأسرة، أو بالعمل لدى الغير في أعمال

---

١ ـ عزيزة حسين، العام العالمي للمرأة، تعليم الجماهير، مجلد رقم (٣)، ١٩٧٥، صفحة ١٣٣ ـ ١٥٠.

٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ دراسة حالة المرأة الريفية المصرية، (بحث ميداني) ـ سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ـ بغداد ـ ١٩٨٨ صفحة ٤٨ ـ ٥٢.

زراعية أو غير زراعية، أو مهن ووظائف أخرى. وتبين نتائج البحث الميداني، أن (٤٤٪) من العينة يشاركن بالأعمال الزراعية (٣٤٪) من السيدات أفراد العينة يقمن بالمساعدة في تسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية، كذلك الأمر بالنسبة لـ «٣٤٪» من العينة يشاركن في شراء مستلزمات الانتاج الزراعي، و(٤٧٪) من إجمالي أفراد العينة يقمن بدور فعال في مجال تربية الماشية والحيوانات المزرعية، و(٢٩٪) من العينة يساهمن ببيع المنتجات المزرعية كالحليب ومنتجاته من زبد وسمن وجبن وألبان. و(٦١٪) يقمن بتربية وبيع الدواجن.

وفيما يخص الأجر، فقد اتضح أن (٣٣٪) من أفراد العينة يعملن لدى الغير بدون أجر في الأعمال الزراعية على سبيل المساعدة المتبادلة، و(٩٪) فقط يعملن لدى الغير بأجر في العمليات الزراعية، و(٣٪) من السيدات أفراد العينة يشاركن في مشروعات الأسر المنتجة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية، بغرض زيادة دخل المرأة بصفة خاصة، ودخول الأسر الريفية بصفة عامة، كما تبين أيضاً أن (٥٪) يعملن بأجر عند الحكومة مثل أعمال السكرتارية بالمدارس، التمريض، الاشراف على الحضانة، الأعمال الكتابية.

ومما هو جدير بالملاحظة، أن جميع الزوجات العاملات قد ذكرن أنه لم تقابلهن أي مشاكل في العمل ولا في الأسرة نتيجة خروجهن للعمل، وأنهن جميعاً لم تقابلهن اعتراضات من أسرهن عند العمل. وبينت الدراسة أيضاً أن (١٤٪) من مجموع زوجات أرباب الأسر في الريف يعملن خارج المنزل، (يقصد به العمل بأجر عند الغير) في حين أن نسبة (٨٦٪) لا يعملن خارج المنزل، وذكرت (٢٩٪). أن

هناك مشاكل أسرية ناجمة عن خروج زوجات أرباب الأسر للعمل خارج المنزل. وترجع تلك المشاكل بصورة أساسية إلى عدم اعتقاد الزوج بدوره في مساعدة زوجته في إعداد الطعام وتجهيز المنزل، إذ يعتبر أن ذلك العمل يخص المرأة وحدها، فضلاً عن عدم توفر الأدوات المنزلية الحديثة التي يمكن أن تساعد الزوجة العاملة على الوفاء بالأعباء المنزلية بصورة مرضية في ضوء الوقت الضيق المتاح لها للقيام بهذه الأعمال.

كذلك تشير بعض الدراسات التي أجريت حول رصد واقع القوة العاملة البشرية للإناث في المناطق الريفية السورية، إلى أن (٨٧٪) من النساء الريفيات عاملات، منهن (٣٣٪) يتقاضين أجراً (٥٤٪) لا يتقاضين أي أجر، ويؤدين عملهن الزراعي بأساليب بدائية مرهقة ذات انتاجية متدنية وفي ظروف اجتماعية قاسية جداً. ومع أن المرأة في الريف تشكل محوراً رئيسياً في عملية الانتاج الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمتها في أعمال متعددة داخل المنزل وخارجه، فلا تعتبر هذه المساهمات من المكتسبات الشخصية التي تعود عليها بالنفع وحفظ الحقوق بل كان الزج بها في ميدان الانتاج عملية تلقائية تحتمها الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الريف بشكل عام. فالفتاة تعمل في منزل ذويها وحقلهم، ثم تنتقل إلى منزل زوجها لتقع على كاهلها كافة المسؤوليات وواجبات ربة المنزل إلى جانب العمل في الحقل باعتباره امتداداً طبيعياً لعملها المنزلي، مع أنه لا يعود عليها بأي مردود اقتصادي أو اجتماعي. هذا بالإضافة لممارستها بعض المهارات اليدوية في المنزل كالنسيج وحياكة

البسط وصنع الأواني المنزلية من الفخار.[1] ووضع المرأة في ريف سورية شأنه شأن وضعها في ريف الوطن العربي كله، رغم أن مساهمتها في العمل الانتاجي الزراعي قديمة قدم تراب هذا الوطن نفسه، إلا أن تلك المساهمة لم تمنحها وضعاً اجتماعياً مرموقاً وربما يعود ذلك لطبيعة الملكية السائدة حيث تعود ملكية وسائل الانتاج والبيت للرجل ولا تملك المرأة حتى الرداء الذي ترتديه، كما يعود وضعها المتدني أيضاً إلى جملة العادات والأعراف والتقاليد والقوانين الاجتماعية التي ما فتئت تحط من كبرياء المرأة عامة والريفية بشكل خاص كتعدد الزوجات والطلاق التعسفي وموافقة ولي الأمر لممارسة أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي.

وفيما يخص مشاركة المرأة البدوية في ميدان العمل والانتاج، اتضح أن أفضل كتب عن مشاركة البدويات في العمل، هي عالمة الاجتماع الأمريكية (اليس بولدنغ Elis Boulding)، إذ تعتبر أن التمييز على أساس الجنس يلعب دوراً أقل أهمية بين البدو الرحل منه بين السكان المستوطنين المستقرين. فالنساء البدويات يعشن في مجتمع تسود فيه روح المشاركة بين الجنسين بنسبة أكبر مما هو عليه الحال في المجتمع الذي تعيش فيه النساء المستوطنات. إن المهارات التي تتحلى بها المرأة البدوية، وقدرتها على اتخاذ القرارات وقابليتها على التكيف السريع، تعتبر من الأمور الضرورية، كما أن الرجل يقدر ذلك تقديراً عالياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن النساء

---

١ ـ هيفاء كبره: مرجع سابق، صفحة ٦٦.

المستوطنات يعشن في بيئة أكثر تقيداً وحصراً، فالأدوار والوظائف التي تمارسها المرأة في المجتمعات الدائمة الترحال والتنقل، يجب النظر إليها كنماذج على المشاركة المتزايدة للمرأة في كافة مرافق المجتمع.[1]

٥ ـ دوافع عمل المرأة:

تناولت العديد من البحوث والدراسات الدوافع التي وراء خروج المرأة لميدان العمل. وتعددت النتائج وتنوعت بتنوع آراء واتجاهات ومذاهب الباحثين والدارسين، فبعضهم اهتم بإظهار انعكاسات عمل المرأة الأم على أسرتها وأطفالها، والبعض الآخر اهتم بدراسة الاتجاهات والقيم الدافعة لعمل المرأة، وفريق ثالث رأى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أفرزت أزمات اجتماعية ومادية حادة اعترضت حياة المرأة والأسرة، وكانت دافعاً قوياً لخروج المرأة إلى العمل الذي ساعدها على تخطي تلك الأزمات، والمادية منها بشكل خاص.

وقد أظهرت نتائج الدراسة في هذا المجال أن أهم دوافع عمل المرأة:

٥ ـ أ ـ العامل الاقتصادي:

تؤكد العديد من الدراسات على أنه عندما تخرج المرأة للعمل إما أن تكون بحاجة ملحة لكسب قوتها، أو قوت أسرتها، وبالتالي لا يمكنها الاستغناء عن عملها، وإما أن يكون عملها عاملاً مساعداً في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة.

---

1 - E. Boulding, Nomadism, Mobility and the Status of Women, 1974.

ففي دراسة (عمر عسوس) حول المرأة والعمل بالجزائر، اتضح أن المرأة الجزائرية في معظم الأحيان تخرج لميدان العمل لسد احتياجاتها الشخصية أو لمساعدة زوجها، أو أسرتها الأبوية، وخاصة كلما انخفضت الطبقة الاجتماعية والاقتصادية التي تنتمي إليها المرأة.[1]

وكذلك جاء في دراسة الدكتور (عبداللطيف فضل الله) التي اجريت عن المغرب العربي، أن النساء العاملات دفعن للعمل تحت ضغط الحاجة المادية، فعندما لا تجد المرأة رجلاً أو عائلة تتكل عليها في لقمة عيشها، فإنها سوف تجد نفسها مجبورة على الخروج إلى العمل.[2]

ويضيف الدكتور(عبداللطيف فضل الله) ان الغالبية المطلقة من النساء العاملات في المغرب العربي ينتمين إلى الشرائح السفلى من الطبقة الكادحة. هذا ومن البديهي أن تخصيص جزء من وقت المرأة للعمل خارج المنزل من شأنه أن ينعكس على حياة الأسرة.. كما أن مساهمتها بشكل محسوس، وأحياناً بشكل رئيسي في ميزانية الأسرة، ينتج عنه بالإضافة إلى اعادة توزيع الأدوار وتغيير مواقع السلطة داخل الأسرة.[3] تحسن في وضع الأسرة المالي.

---

١ ـ عمر عسوس، مرجع سابق، صفحة ٢٤

٢ ـ للاستزادة، أنظر: الدكتور لويس كامل، مليكة وآخرون، قراءات في علم النفس الاجتماعي، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦٥.

٣ ـ الدكتور عبداللطيف فضل الله ـ المرأة والعمل في المغرب العربي ـ الرباط، جامعة محمد الخامس، صفحة ٢٣.

كذلك تبين من دراسة جامعة تونس عام (١٩٨٢)، أن الدوافع التي تجعل المرأة تمارس عملاً خارج البيت ترجع أساساً إلى الرغبة في تحسين الدخل العائلي والرفع من مستوى العائلة ككل. كما تبين من خلال نفس الدراسة أن هناك فئة من النساء اللائي يرين في ممارسة عمل خارج المنزل، فرصة لإثبات كفاءتهن ودعم ذواتهن وتحقيق استقلاليتهن الاقتصادية وضماناً لشيخوختهن. وهناك أقلية يعتبرن أن مساهمتهن في الدورة الاقتصادية للبلاد إرجاع لما استهلكنه من تعليم.[١]

وكشفت دراسة (مالك مخول) حول اتجاهات طلاب المدارس الثانوية السورية نحو عمل المرأة أن (٢ ,٧٣٪) من الطلاب موافقون على عمل المرأة، لأنه يؤدي إلى تحسين وضع العائلة المادي.[٢]

وتؤكد (مارلين نصر) على أن عامل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان دفع إلى صفوف النساء العاملات، أيدي عاملة نسائية جديدة ووفيرة. خاصة وأن أصحاب العمل يفضلون النساء لأن أجورهن

---

١ ـ الدكتورة ناجية بن صالح، المرأة والعمل في تونس، بحث مقدم لندوة (المرأة في المجتمع العربي) التي انعقدت في ليبيا في الفترة من ٢٨ ـ ٣١ اكتوبر ١٩٨٩.

٢ ـ الدكتورة صالحة سنقر، أثر تربية المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج، المنعقد في الكويت من ٢٨ ـ ٣١ مارس ١٩٨١م.

أقل. وتضيف: إن هناك نسبة كبيرة من النساء الآن في لبنان تقوم بدور رب الأسرة، تنفق على الأسرة من عملها.[1]

وبينت دراسة (الدكتورة تماضر حسون) أهمية الدافع الاقتصادي لخروج المرأة إلى العمل في المملكة العربية السعودية، وخاصة لدى نساء الطبقة ذات المستوى الاقتصادي المنخفض. إذ اتضح أن (٣٨٪) من أسر المبحوثات بحاجة إلى دخولهن، وأجابت (٢٣٪) أنهن يعملن من أجل رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتبين أن (١٢٪) منهن يعملن لشراء بعض الكماليات وتحقيق مزيد من الرفاه.[2]

وقد توصلت تلك الدراسة إلى نتيجة مهمة يمكن تعميمها وتطابق ما توصل إليه (تيلور)، وهي أن دوافع العمل في ثقافتنا ترتبط بالمال، فالناس قد رسخ في اعتقادهم أن المال هو المدخل إلى السعادة، فإنهم عندما يحسون بأن هناك نقصاً في حياتهم، فإنهم يطالبون بمال أكثر، وتشير الحاجة إلى أنهم يريدون شيئاً.[3]

---

١ ـ الدكتورة مارلين نصر، مداخلة في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، المنعقدة في القاهرة بالفترة من ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني، ١٩٨٧م.

٢ ـ الدكتورة تماضر حسون ـ فرص عمل جديدة للمرأة في القطاع الخاص ـ الشركة الخليجية للإنماء الرياض ـ ١٩٩٠.

٣ ـ ماري بونابرت، الحياة الجنسية، ترجمة الدكتور صلاح مخيمر وآخرون، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، صفحة ٢٢٣. ورد بكتاب الدكتورة كاميليا عبدالفتاح، صفحة ٨٧.

٥ ـ ب ـ العامل الثقافي ـ النفسي ـ الاجتماعي:

يأتي بعد العامل الاقتصادي، العامل الثقافي ـ النفسي ـ الاجتماعي، كدافع لخروج المرأة للعمل، وقد بينت نتائج الدراسات والبحوث المختلفة أن العمل ضرورة إنسانية، فمن خلاله تولدت اللغة والعادات والتقاليد والقوانين والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. . . الخ، ومن خلاله أيضاً تحقق للإنسان الشعور بقيمة الذات، الأمر الذي منح الانسان الشعور بالرضا والقدرة على تحقيق الرسالة الذي خلق من أجلها. لذا يعتبر العمل حق وجود انساني مرتبط بالإنسان سواء كان ذكراً أم أنثى.

وبدراسة أجريت عن ليبيا اتضح أن (٤٩٪) من النساء العاملات يعملن لتحقيق ذواتهن، ولإشباع حاجتهن للإجتماع بالآخرين، وكذلك من أجل تطوير أفقهن وتوسيع مداركهن.[١] ولعل تلك النتيجة ليست بعيدة عن تلك التي توصلت إليها دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أفادت العاملات بأن العمل مهم جداً في حياتهن، لأنه يمنحهن الشعور بالقيمة ويحقق ذواتهن ويطور مهاراتهن. هذا إلى جانب إشباع الحاجة الاجتماعية، حيث أفادت تلك السيدات أنهن كن يشعرن بالاكتئاب والملل قبل أن ينخرطن في ميدان العمل. فالعمل المنزلي والقيام بخدمة الزوج والأطفال غدت لهن متعبة وروتينية مضجرة.[٢] ولعله من المفيد أن

١ ـ الدكتورة تماضر حسون، العائلة الليبية المسلمة، وتطورها، مرجع سابق، صفحة ٥٨

2 - Siegrl, A E. and Haas, M B.: The Working Mother. R. of research, Child Develop. Seb. 1963 vol. 34 n. 03.

نورد في هذا المقام فقرة وردت في كتاب (علم النفس الاجتماعي في الصناعة) «هناك مصنع يحيل عاملاته إلى المعاش في سن الخامسة والخمسين معطياً إياهن معاشاً عائلياً سخياً. وقد وجد أن كثيراً من هؤلاء النساء يقفن على أبواب المصنع كل مساء في انتظار صديقاتهن عند الخروج واستمررن في المواظبة على حضور أي أحداث اجتماعية تجري في المصنع. وعندما يكون من الممكن الحصول على عمل اضافي بعض الوقت خلال الشغل، فإنهن يكن على استعداد دائماً للإنتظام فيه عن طيب خاطر. ولم يشعر الأفراد الذين استبروا هؤلاء النساء أنهن يهمهن المال أولاً، ومن الواضح أن كل ما يهمهن أن المصنع مركز اجتماعي». [1].

وتبين نتائج البحث الميداني الذي اجرى في الكويت عام (١٩٨٣) ان المرأة العاملة لا تقبل على العمل طمعاً في المال وإنما تسعى إليه إن كان مريحاً ومحققاً لذاتها وأهدافها، إذ أجابت (٤٠٪) من العاملات أن الحافز الحقيقي لالتحاقهن بالعمل هو تحقيق الذات، وذكرت (٢٨٪) منهن أنهن التحقن بالعمل قتلاً للوقت. [2] وتكاد تعتبر تلك النتيجة سمة من سمات عمل وتتطابق مع نتائج

---

١ ـ أ ، براون، علم النفس الاجتماعي في الصناعة، ترجمة الدكتور السيد محمد خيري وآخرين، دار المعارف، القاهرة ـ ١٩٦٠ صفحة ٢٠٦ .

٢ ـ الدكتورة سعاد الصباح، التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة، دار ابستلوردز للنشر، لندن، ١٩٨٣، ص١٤٩ .

دراسة «Elia Perroy» التي أجريت في فرنسا وجاءت نتائجها كالآتي:

١ - دوافع عمل المرأة خارج المنزل لدى أفراد الطبقة الميسورة عادياً.
- لتحسين ميزانية الأسرة (٩٥٪)
- حسب العمل (٥٨٪)
- للقضاء على الملل والضجر الذي يسببه الجلوس في المنزل (٥٠٪).

- من أجل الشعور بالاستقلال (٤٩٪).
- من أجل الشعور باللذة والرضا النفسي (٥٢٪).
- العمل يتيح الفرصة للإجتماع مع الآخرين (٥٤٪).
- دوافع عمل المرأة خارج المنزل لدى أفراد الطبقة المتوسطة الحال مادياً.

- لتحسين ميزانية الأسرة (٩٥٪).
- لمساعدة الأبناء على متابعة تعليمهم (٧٧٪).
- حسب العمل (٤٩٪).
- للقضاء على الملل والضجر الذي يسببه الجلوس في المنزل (٤٠٪).
- العمل يمنح الشعور بالسعادة (٤٠٪).

٢ - دوافع عمل المرأة خارج المنزل في الأوساط العمالية.

- لتحسين ميزانية الأسرة (٩٥٪).

- لمساعدة الأبناء على متابعة تعليمهم (٧٩٪).
- لضمان المعاش التقاعدي (٢٨٪).
- لشراء بعض حاجيات المنزل من أدوات كهربائية وغير ذلك (٢٣٪). [1] وقد أكدت نتائج الدراسات الميدانية لكل من (ماري تيرزا)[2]، و(شرمبار دو لوف)[3] ما توصلت إليه نتائج تلك الدراسة.

نختتم كلامنا عن دوافع عمل المرأة بالقول: صحيح أن للدافع الاقتصادي شأناً كبيراً في خروج المرأة للعمل لأنه يعمل بصورة قاطعة على تحسين المستوى المعاشي للمرأة وللأسرة وتوفير فرص أفضل لتعليم الأبناء، كما أنه يحسن بنفس الوقت مركزها داخل الأسرة، «وترى غالبية النساء أنهن يعاملن معاملة أفضل نتيجة مساهمتهن في دخل الأسرة. . . وترى نسبة جوهرية من النساء أنه ينبغي أن يكون لهن دور اقتصادي معترف به، ومصدر مستقل للدخل». [4] ولكن بالنسبة لنساء الطبقات الميسورة التي تتوفر لديهن الأموال، ماهو أكثر أهمية لديهن أنهن يرغبن أن يكون لهن كلمة أقوى في القرارات التي

---

1 - Elial Perroy: Le Travail de La Femme et ses Consequence, C.N.R.S., Paris, 1965.

2 - Marie Therese Renard: La Participation Des Femmes a la vie Civile, Les Edition Ouvrieres, Paris, 1965, p.115.

3 - Chombart de Lauwe, P.h. et M. Jhuguet, M. Perroye, N. Bisseret: La Femme Dans la Societe, Son Immage Dans Differents Milieux Sociaux. C.N.R.S., Paris. p.354.

٤ - زارينا بهاني - دراسة العاملات في صناعة البيدي (الدخان الخام) الله أباد، الهند ١٩٨٠ صفحة ٤١.

تتخذ بشأن انفاق الأموال، ولديهن الرغبة في تحقيق الذات عن طريق تثقيف النفس وإنماء الخبرات والمهارات والتخلص من أنواع الكسل والخمول المخيم على حياتهن في المنازل، والذي أفقدهن لذة الشعور بالرضا عن الذات وبالتالي شعرن أن الرسالة الانسانية التي حملنها أصبحت عرضة للتهديد.

تلك هي أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل، ننتقل بعد ذلك إلى نقطة مهمة وهي (النتائج المترتبة على عمل المرأة).

النتائج المترتبة على عمل المرأة

أولاً: نتائج عمل المرأة ذاتها:

أفرز خروج المرأة للعمل مجموعة من النتائج الايجابية والسلبية أثرت في شخصية المرأة العاملة ذاتها ونبدأ بالجانب الايجابي، يلمس بوضوح أن عمل المرأة قد عَمِلَ على اغناء شخصيتها بالتجارب، والاهتمامات الجديدة، وأكسبها موقعاً ودوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في الحياة العامة للمجتمع وفي أسرتها أيضاً. فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها إمكانية إبداء الرأي والمناقشة، ولكنه لم يوصلها بعد إلى مرحلة اتخاذ القرار. «فهي تناقش مسائل تتصل بمستوى المدرسة التي يتابع فيها أبناؤها دراستهم، ونوعية الملبوسات التي تختارها لهم، وتحدد أحياناً أنواع المأكولات والمشروبات التي ينبغي أن تتوفر في المنزل. وهي إذن مخولة بتقرير

الشؤون الاستهلاكية، أما ما يتعلق بالعلاقات والتقاليد والتصورات والآراء السائدة حتى ولو كانت تتناولها شخصياً، فإنها لا تستطيع مواجهتها بصورة مباشرة.

أما عن مكان العمل فإن مكانتها فيه تتحدد في ضوء موقعها في هيكلية العمل. ولما كانت جماعات عديدة من المتعلمات يدخلن ميدان العمل من أبواب الاختصاص العالي، فإنهن استطعن إحتلال مواقع مهنية جيدة. لكنها في هذه المواقع تلاقي كثيراً من المضايقات والصعوبات، والانصياع لتعليماتها إنما يكون نتيجة لموقعها الوظيفي وليس تكريماً لشخصها. ويتساوى الجنسان في هذه المواقف عموماً. كما أن مواجهة الاناث الأخريات لها وعدم تقبل توجيهاتها يكون أقسى وأشد وأوضح مما يبديه الذكور، لأنهن اعتدن على وجود رجل في مواقع السلطة»[1]

وتوصل (كاميليري) في دراسته عن تونس إلى أن عمل المرأة شكل عامل ضغط قوي في إتجاه تعديل توزيع الأدوار الاجتماعية ضمن نطاق الأسرة حيث أخذت العلاقات بين الزوجين تبنى على أرض مغايرة قائمة على أساس الاحترام وتبادل الرأي والمشاركة في القرار. [2]

إضافة لما سبق، إن دخول المرأة لميدان العمل أفرز تغيرات انعكست ايجابياً على حياة النساء العاملات وعلى طريقة تفكيرهن إذ

---

١ ـ الدكتور زهير حطب، الدكتور عباس مكي، مرجع سابق، صفحة ١٦١.

2 - C. Camilleri, Jeunesse, Famille, et Developement. C.N.R.S., Paris, 1973.

حصلت قفزة نوعية في اهتمامات غالبية النساء العاملات وطموحاتهن واحتياجاتهن ومهاراتهن، إذ لم تعد مواضيع المطبخ والملبس وتربية الأبناء محور وعالم النساء العاملات، كما أن طموحاتهن بدأت تتجاوز إطار الزواج والانجاب، وتطلّب التقدير الاجتماعي والقبول كأنثى، بل تعدت ذلك إلى التطلعات السياسية والاجتماعية والنجاح في مجالات العمل وتطوير المهارات، وكذلك تنوعت احتياجاتهن ولم تعد من نوعية واحدة سواء كانت عاطفية أم جسمية أم مادية أم اجتماعية أو نفسية أو ذهنية، بل أصبحت تشكّل من نسيج هذا كله.

أما الجانب السلبي لعمل المرأة، فيتجلى بتحمل المرأة العاملة عبأين، عبء حالتها كعاملة، وعبء الأعباء المنزلية، فبعد ضوضاء الآلات والمكاتب، وإرهاق ساعات العمل الطويلة، وتلقي الأوامر بصدر رحب وبدون إبداء أي تذمر، تجد أمامها في غالبية الأحيان ظروفاً سكنية صعبة وصياح الأطفال الجائعين فترتد للمطبخ وأعمال المنزل التقليدية. «إن المرأة العاملة تكاد تختنق فهي أسيرة الأعمال المنزلية المرهقة التي لا تنتهي وأسيرة عمليات الحمل والإرضاع والعناية بالأطفال التي تستهلك الصحة والجسد، وأسيرة العمل الخارجي الذي لا يرحم. وستبقى هكذا الى أن يعاد تنظيم الأعمال وتقسيم الأدوار في المنزل بينها وبين الزوج حتى يتسنى لها حفظ صحتها والمساهمة في الحياة العامة التي تجعلها تساير أحداث المجتمع». [1]

---

1 - E. Botchkareva, et S. Liubimouva: Femme du Monde. Mouscou, ed., Progrés, 1960, p.132.

هذا ومن الملاحظ أن البرامج التي استحدثت لزيادة عمالة المرأة في القطاع العام في جميع أقطار الوطن العربي، وبدون استثناء، أسهمت في زيادة استغلال المرأة العاملة، لأن تلك البرامج لم تكفل شروط العمل، مثل رعاية الطفولة والأمومة، وإجازات الوضع والإرضاع ورعاية الطفل، ولم يصاحبها تثقيف جماهيري من شأنه أن يعمل على تعديل العادات والتقاليد والأعراف والقيم والعلاقات السائدة في نطاق الأسرة والمجتمع ينسجم مع دور المرأة الجديد. ويتضاعف استغلال المرأة العاملة حين لا تملك السيطرة ولا حرية التصرف بالأجر الذي تكسبه من عملها في الحقول أو بمواقع التشييد والمؤسسات العامة والخاصة، وبذلك تكون المرأة قد استغلت ثلاث مرات.[1]

وبتطبيق طريقة دراسة ميزانية الوقت Time-budget Study لملاحظة طبيعة النشاطات المنزلية وتدوين الوقت المبذول في النشاطات داخل المنزل وخارجه خلال فترة الملاحظة، ويظهر هذا الجدول المعاناة الحقيقية للمرأة العاملة، ولن يكون الحل الأمثل باسترداد الأم العاملة إلى قوقعة المنزل بسحبها من سوق العمل، بل إن الأدراك الحقيقي لطبيعة وقيمة عمل المرأة يحتم تنظيم مساهمة المرأة بتهيئة الامكانات اللازمة على الصعيد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي إذ لا يمكن أن نترك المرأة العاملة لتحل بمفردها مشاكل الصراع بين مسؤوليات العمل داخل المنزل وخارجه.

---

١ ـ للإستزادة حول هذا الموضوع أنظر:

A - Barbara Rogers: The domestication of Women, Discrimination in Developing Societies. St. Martin's Press, N.Y., 1974.
B-H. Saffioti, Female Labor and Capitalism in U.S. and Brazil. ed. R. Rotlrlictl.

نموذج ميزانية وقت يوم عادي لزوجة وأم عاملة في كل من سورية، والأردن ومصر*

الزمن	النشاطات
٥ ـ ٧ صباحاً	الاستيقاظ وتحضير الفطور، وشطائر لتزويد أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال بها
٧ ـ ٨ صباحاً	تجهيز النفس والأطفال والذهاب للعمل
٨ ـ ٢ ظهراً	ممارسة العمل.
٢ ـ ٢,٣٠ بعد الظهر	العودة للمنزل.
٢,٣٠ ـ ٤ بعد الظهر	تحضير الأطفال وتقديم وجبة الغذاء للأسرة
٤ ـ ٧ عصراً	غسل الصحون وتنظيف المطبخ وترتيب المنزل وتنظيفه والقيام ببعض الأعمال المتفرقة كالكي، إصلاح بعض الملابس لأفراد الأسرة.
٨ ـ ٩ مساء	الاهتمام بشؤون الأطفال الدراسية
٩ ـ ١٠ ليلاً	تحضير الأطفال للنوم.
١٠ ـ ١١,٣٠ ليلاً	تحضير طعام لليوم التالي.
١١,٣٠ ـ ١٢ ليلاً	تحضير ملابس الأطفال والاستعداد للنوم
١٢ ـ	النوم.

* الدكتورة تماضر حسون، أعد هذا الجدول من خلال الملاحظة بالمشاركة لمدة عام كامل لستين زوجة وأم عاملة، بواقع عشرين من كل قطر

ثانياً: نتائج خروج المرأة للعمل على الأسرة

١ ـ أثر خروج المرأة للعمل على رعاية الأطفال:

يسود الاعتقاد عند معظم الناس والمثقفين منهم أيضاً، بأن هناك خطراً يحيق بطفل المرأة العاملة، لابتعادها عنه وعدم إيلائه الرعاية الحقة مما قد يؤدي بالطفل للسير في طرق الانحراف وبخاصة عندما يبلغ سن المراهقة. وأمام تسارع معدلات انحراف الأحداث في جميع أقطار الدول العربية وبدون استثناء، بدأ يستشري الهجوم على خروج المرأة للعمل، وكثرت التساؤلات حول دوره في إهمال رعاية الأطفال. وبدأت تظهر نتائج الدراسات والأبحاث والبراهين التجريبية المختلفة منها ما هو نتائج خبرات أكلينيكية[1] وبعضها نتائج أبحاث نفسية وفينومينولوجية[2] وبعضها الآخر توصلت إليها الأبحاث التربوية الميدانية[3] ورابعة إجتماعية[4] تنوعت نتائجها بين إثبات للعلاقة السلبية بين عمل الأم ورعاية الطفل، وأخرى نافية لتلك العلاقة مثبتة العكس، ولكن الذي تبين أن الغالبية المطلقة من تلك البحوث والدراسات لم تستطع أن تثبت فروقاً بين أبناء الأمهات

---

1 - A. Hesnard: Evolution de la Notion de Sur Moi dans la Théorie de la Psychanalyse, Rev. Fr. de Psychanalyse, 1951, XV, No. 2 Avril - Juin, pp. 185-194.

2 - R. Mucchielli: Comment ils deviennent delinquants, 8³e ed., E.S.F., Paris. 1981. p.130.

3 - A. Bourcier: La Nouvelle Education Morale, ed. E.S.F., Paris, 1966.
R. Mucchielli: La Personalité de l'Enfant, ed. E.S.F., Paris, 1968.

4 - C. Debuyst: Criminels et Voleurs, Vecues, ed. Nauwlearts, Louvain, 1960.

العاملات وغير العاملات. فبدراسة ميدانية مقارنة بين ثلاث أقطار عربية هي سورية، والمغرب، والسودان، حول أسباب إنحراف الأحداث، تمثل أحد فروضها بأن عمل الأمهات خارج المنزل أدى إلى الانحراف عند الأحداث. ولكن النتائج لم تؤيد هذا الفرض، فقد وجد (١٪) من بين أفراد العينة التي ضمت (٣٠٠) حدثاً منحرفاً كانت أمهاتهم يعملن خارج المنزل.[١]، وبذلك لا يحق لنا أن نفسر تفكك الأسرة والانحراف كنتاج لخروج المرأة للعمل، إذ لم تثبت وجود مثل تلك العلاقة. وما أود إضافته هنا، هو أن تنشئة الأطفال بحاجة لإشتراك الأم والأب معاً، والقضية ليست عودة المرأة للمنزل، وإنما هي عودة المرأة والرجل إلى الاهتمام بشؤون أسرتهما وأطفالهما على أسس راسخة وحقيقية تدع للمرأة مجالاً لممارسة دورها الاقتصادي.

كذلك نشير إلى نتائج دراسة ميدانية أجريت في مصر للمقارنة بين أبناء الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات، وجاءت تلك النتائج على النحو الآتي:

- يبدأ تكيف أبناء المشتغلات يقل عندما تتجاوز فترة غياب الأم اليومي عن خمس ساعات. اتضح أن للمستوى الاقتصادي والاجتماعي أثراً كبيراً على تكيف الأبناء عندما تكون الأم عاملة، إذ كلما ارتفع المستوى كان التكيف أفضل.

---

١ - تماضر حسون، إنحراف الأحداث في الوطن العربي (دراسة ميدانية بين كل من سورية والمغرب والسودان) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، تحت الطبع.

- أبناء المشتغلات أكثر طموحاً من غيرهم[1]. هذا وقد تعرضت بحوث ودراسات متنوعة للشعور بالذنب والقلق الذي يميز الأمهات العاملات، فقد بينت المناقشات التي تمت اثناء عرض نتائج الدراسات والأبحاث التي قدمت للمؤتمر الدولي الخامس حول (الوقاية من الجريمة) الذي عقد في مقر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض بالفترة من ١٦ - ١٨ جمادى الآخرة ١٤١٠هـ - الموافق ١٣ - ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠م، الآتي:

- إن الأمهات العاملات أكثر قلقاً واحساساً بالذنب تجاه أطفالهن، لذلك يعملن جاهدات لتعويض غيابهن، من خلال قضاء ساعات طويلة معهم بعد عودتهن من العمل.

- إن الأمهات العاملات أكثر حرصاً على مستقبل أبنهائهن، ويبذلن بالتالي قصارى جهودهن في الاشراف على تعليمهم وتثقيفهم، وقد ثبت أن الأمهات العاملات أكثر اتصالاً بمدارس الأبناء للوقوف على مستوياتهم.

- إن أبناء العاملات أكثر اعتماداً على النفس وأكثر ثقة بالنفوس من أبناء الأمهات غير العاملات.

٢ - أثر خروج المرأة على الحياة الزوجية:

لقد طرأت بعض التعديلات على العلاقات بين الزوجين في

---

١ - الدكتورة بثينة قنديل، دراسة مقارنة بين أبناء المشتغلات وغير المشتغلات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ١٩٦٤

أسرة المرأة العاملة بشكل عام، وهذا لا يعني شمولها لكافة الأسر التي تعمل فيها الزوجة. كذلك تفاوت التأثير الذي تركه عمل المرأة على العلاقات الزوجية من بلد لآخر وحتى داخل البلد الواحد من منطقة لأخرى. فهناك أسر ما زالت العلاقات القائمة بين الزوجين فيها محافظة على كل مظاهر العلاقات الزوجية السائدة في الأسر التقليدية. وما يهمنا في هذا المجال، هو الكشف عن التغيرات التي حدثت وإن كانت لم تعمم.

- في مجال اختيار الشريك: أصبحت المرأة العاملة وخاصة المتعلمة تشعر بأنها هي وحدها التي تستطيع أن تقرر مصيرها في مسألة الزواج وتستطيع عملياً قبول أو رفض الذي يتقدم لها. كذلك أتاح لها الخروج للعمل فرصة واسعة للتعارف، وبالتالي لاختيار الشريك الذي تتوفر لديه الصفات والشروط الذاتية التي ترغب فيها دون ان يترتب على ذلك نتائج اجتماعية سلبية، وهذا يعني بحد ذاته تحول اجتماعي مهم إذ أصبح الزواج شأناً شخصياً بعد أن كان شأناً من شئون العائلة، إضافة إلى أن اختيار الشريك ساعد الى حد كبير على عملية التوافق بين الزوجين وإقامة علاقات بينهما يسودها التفاهم والمحبة. مسألة أخرى مهمة استتبعت عملية اختيار الشريك والتفاهم معه بشكل مباشر وهي تقلص شأن وقيمة المهر والجهاز، فالمهر الذي كان ينظر إليه كسند ادخار وضمان مهم للمستقبل في حالات الطلاق والترمل، تراجعت قيمته وأهميته أمام الدخل الثابت المردود الذي يدره العمل على المرأة.

كـذلك، إن عمـل المرأة المـأجور يعني مسـاهمـة المـرأة في دخـل الأسرة، ومن يساهم في أمور الأسرة المادية لابد أن يساهم في أمـورها وقضاياها الأخرى، الأمر الذي عزز من المكانـة والتقديـر الاجتماعي للزوجة ومنحها الشعور بأنها عضو فاعل بالأسرة وند مسـاوٍ ـ إلى حد ما ـ للزوج فنشأت بالتالي نماذج جديـدة من العلاقـات بين الـزوجين تتـألف من مزيـج من الاحترام المتبـادل والاعتراف وبـاتت القرارات وقضايا الزوجين والأسـرة في غالبيـة أسر العامـلات لا تتخذ إلا بعـد تداول ونقاش بينهما.

مسألة أخرى في غاية الأهمية، وهي أن عمـل المرأة من العـوامل التي سـاعدت عـلى تقلص ظـاهـرة تعـدد الـزوجـات في أسر النسـاء العاملات، لأن الغالبية المطلقة منهن يرفضن فكرة التعدد. فاستقلال المرأة المادي منحها القوة والقدرة على رفض ما يسيء اليها، إذ لم تعـد القـدرة الماليـة للزوج ومزاجيتـه وميولـه ورغباتـه تحدد مسـألـة تعـدد الزوجات. وبالتالي فإن العلاقات بين الزوجين لم يعد يعتريها التهديد والخوف والخشية من قـدوم زوجة جـديدة تكسر مجـد وكبريـاء المرأة. وسقطت بالتالي أوهام السحر وكتابة الحجب والتوسـل لقبور الأوليـاء والصالحين كطريق لتحصين الزوج من امرأة أخرى.

أما بالنسبة للعلاقات الزوجية العاطفيـة، فقد طـرأ عليها تـطور ملحـوظ، فبعـد أن كـان هـذا الحق ـ ومـازال في غـالبيـة الأسر التقليدية ـ حقاً مشروعـاً للزوج فقط، أصبحت تلك العلاقـات من حق كلا الزوجـين. لقد كـانت الزوجـة تقضي حياتهـا دون أن ترفـع صـوتاً يكشف معـاناتهـا أو عدم حصـولها عـلى ما يبيحـه لهـا الـزواج

شرعاً، فتسكت خوفاً أو خشية الفضيحة أو القمع.[1] ورغم أن هذه المطالبة لم تعم كل أوساط النساء العاملات، إلا أنها تعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات التحول في طبيعة العلاقات الزوجية.[2] ظهرت نتيجة أخرى لعمل الزوجة مضافاً إليه تعلمها وثقافتها وهي إحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها، وأصبح يلاحظ عندها شعور عميق بالاستقلالية، فتقوضت بذلك عملياً أسس الطاعة المفروضة عليها من الرجل بشكل عام ومن الزوج بشكل خاص، إلا أن هذا الأخير لم يشأ أن يتنازل عن سلطته عليها كلياً، لذلك تنشأ بين حين وآخر تناقضات ونزاعات بفعل تصادم الآراء والتصورات، وينمو بالتالي صراع صامت في الأعماق، ونتيجة لتراكم تلك الصراعات وتفاعلها، تبرز بين الزوجين نزاعات ومتاعب زوجية، ويخيل للناس أن عمل المرأة هو سبب تلك الاشكالات والمتاعب، فيتخذون حياله موقفاً عدائياً. والواقع أن العمل قد طور من شخصية المرأة، وشعورها بأنها انسان مفيد ومنتج يجعلها تستطيع أن تواجه الحياة بمفردها لو اضطرت إلى ذلك، مما أكسبها الجرأة والقوة لأن تصرخ

---

١ ـ الدكتور زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م صفحة ٢٢٣.

٢ ـ للاستزادة في هذا المجال أنظر:

أ ـ الدكتورة سلوى الخماس، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣م

ب ـ الدكتورة نوال السعداوي، الأنثى هي الأصل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.

عالياً لا لوجهات النظر التي لا تتفق معها. فالعمل عبارة عن عامل يفجر التناقضات والصراعات الكامنة والموجودة أصلاً بين الزوجين. ومن الخطأ اعتبار عمل الزوجة مسبباً للمشاكل والصراعات الزوجية.[1]

- كذلك يلاحظ دخول المرأة ميدان العمل أدى إلى تغيرات عميقة من حيث العلاقات القائمة بين الأم والأبناء، فالمرأة العاملة تعمل على إعطاء أدوار جديدة للأبناء تعزز من استقلاليتهم وشخصيتهم، من خلال إقامة علاقات بين الطرفين تقوم على الحوار والتعاون المتبادل، والتفهم الكامل لظروف أفراد الأسرة التي تعيش في مجتمع تشهد فيه كافة التحولات والتغيرات.

- لذلك برزت مع دخول المرأة ميدان العمل ظاهرات أسرية جديدة مثل تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، انخفاض معدلات الولادات، وبالتالي صغر حجم أسرة المرأة العاملة، تقهقر معدلات تعدد الزوجات، بروز ظاهرة الزواج المختلط بين الطوائف الدينية من ابناء المجتمع الواحد، وكذلك الزواج من أبناء أقطار عربية وأجنبية أخرى.

تلك هي خلاصة أهم نتائج الدراسات التي تناولت قضية عمل المرأة في الوطن العربي. ونستعرض بالصفحات التالية أوضاع المرأة العاملة العربية ديمغرافياً وقانونياً.

---

١ - الدكتور زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، مرجع سابق، صفحة ٢٢٨.

الفصل الثاني

أوضاع المرأة العاملة العربية

حجم وخصائص البنية الديمغرافية في الوطن العربي

١ ـ حجم السكان في الوطن العربي:

بلغ سكان الوطن العربي في سنة ١٩٨٥ حسب تقديرات الخبراء (١٩٤,٤٩٧) مليوناً. وتشير الاسقاطات السكانية إلى أن هذا العدد سيصل عام (٢٠٠٠)م إلى حوالي (٢٩٤,٦٣١) مليوناً. ويقدر المعدل الوسطي لزيادة السكان في الوطن العربي بحوالي (٣٪) سنوياً مع معدلات مرتفعة من الخصوبة. وتمثل الفئة العمرية للأفراد البالغة أعمارهم (١٥ سنة أو أقل) ما يزيد على (٤٨٪) من إجمالي السكان. وهذا يعني أن البنية الديمغرافية العربية تتميز بالفتوة والشباب.

يمثل مجموع سكان مصر فقط بالنسبة لإجمالي سكان الوطن العربي (٢٦٪) منهم، بينما يمثل مجموعة سكان المغرب العربي (٣٠٪) ولا تتجاوز بعض الأقطار مثل قطر والبحرين (٢,٠٪) من المجموع العام للسكان. كذلك الأمر بالنسبة لمعدل الذكورة فهو ليس واحداً من الأقطار العربية، وإن كان هذا المعدل يصل إلى حد التساوي مع معدل الاناث في جملة أقطار الوطن العربي، (١٠١,٦) ذكر لكل (١٠٠) أنثى. وتتفاوت تلك النسب بتفاوت الأقطار العربية، إذ يلمس بوضوح ارتفاع معدلات الذكورة على حساب معدلات الاناث

في الأقطار العربية النفطية، فقد بلغت نسبة الذكورة في عام (١٩٨٠م) في الامارات العربية المتحدة (١ , ٢٢٦٪) وفي قطر (١٥١٪) وفي الكويت (٦ , ١٣٠٪) والبحرين (٦ , ١٢٦٪)[١] وذلك بسبب نزوح العمال الذكور من الأقطار العربية الأخرى إلى تلك الأقطار لتوفر فرص العمل.

هذا، ويمثل سكان الوطن العربي حوالي (٤٪) من سكان العالم، و(٧٥٪) من مجموع سكان الدول النامية، وبذلك يحتل الوطن العربي المركز الخامس بين المجموعات السكانية بعد الصين الشعبية، الهند، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية.[٢]

٢ ـ ١ ـ التركيب العمري لسكان الوطن العربي:

للتركيب العمري للسكان، أثره الفاعل والمباشر على خطط التنمية الشاملة. فنسبة البالغين من السكان يقع على عاتقها تحمل أعباء الفئات المستهلكة من السكان وعلى رأسهم فئة صغار السن وكبار السن، واتساع حجم فئة صغار السن يتطلب تأمين أنشطة وخدمات معينة ومتنوعة ينبغي على الحكومة التنبه لها والعمل على تأمينها. فكيف يا ترى يتوزع السكان حسب الفئات العمرية بالوطن العربي وبالتالي من يحمل أعباء إعالة هذه الفئات؟

---

١ ـ الدكتور زهير حطب، الدكتور عباس مكي، مرجع سابق. صحة ٢٣.

٢ ـ منظمة العمل العربية، الموارد البشرية واحتياجات الطاقة المستقبلية من كوادر وأبحاث وتدريب في البلدان العربية، قضايا عربية، العدد الرابع، السنة العاشرة، نيسان/ أبريل ١٩٨٣م.

الجدول رقم (١)

توزيع سكان الوطن العربي حسب فئات الأعمار لعام ١٩٨٧م

الـــدول	النسب المئوية للفئات العمرية			
	أقل من ١٥ سنة	١٥ ـ ٤٩ سنة	من ٥٠ ـ ٦٤ سنـة	٦٥ سنة فأكثر
اليمن	٤٩٪	٤٠٪	٧٪	٤٪
الضفة الغربية وغزة	٤٦	٤٣,٦	٦,٩	٣,٥
مصـر	٤٨,١	٤٦,٤	٨,٩	٢,٩
سورية	٤٨,٣	٤٠,٨	٦,٤	٤,٥
لبنان	٣٧	٤٧,٩	١٠	٥,١
السعودية	٤٠	٥٠	٦,٣	٣,٧
الأمارات	٢٩,٧	٦٥	٤,٣	١
الأردن	٤٨,٥	٤٣,٢	٥,٩	٢,٤
الكويت	٣٧,٤	٥٦,٠	٥,٣	١,٣
العراق	٤٥,٣	٤٤,٩	٦,٣	٣,٥
قطر	٢٨,٢	٦٥,٦	٥,٢	١
عمـــان	٣٩,٨	٥١,٨	٥,٩	٢,٥
البحرين	٣٤,٥	٥٧,١	٦,٢	٢,٢

* المصدر: صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، ١٩٨٧م.

من خلال استقراء واقع توزيع السكان حسب الأعمار، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- ارتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن الـ (١٥) عاماً.
- انخفاض نسبة السكان الذين هم في سن العمل.
- انخفاض نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم (٦٥ سنة وما فوق) أي أن الهرم السكاني للوطن العربي يتسم بالفتوة، حيث قاعدة الهرم أوسع بكثير من جسمه. وإذا أضفنا إلى فئة صغار السن فئة كبار السن، أي الذين تجاوزت أعمارهم الـ/٦٥/ عاماً، لاتضح أن نحو أكثر من نصف سكان الوطن العربي هم خارج قوة العمل. أما إذا أخذنا بالإعتبار أن المباشرة بالعمل تتم على الغالب بعد سن العشرين وليس عند بلوغ الفرد سن الخامسة عشرة، كما هو مقيد في الاحصاءات، فإن نسبة العاطلين عن العمل تزداد وبالتالي ترتفع الحاجة إلى الاعالة. فنسبة الفئة الأولى (صفر ـ ٤٩ سنة) كانت (٥٧,٣٨٪) في عام ١٩٧٥م، وبلغت نحو (٥٧,٨٥٪) في عام ١٩٨٠م،[1] وتقدر بنحو أكثر من (٥٨٪) في عام ١٩٩٠م. إن ذلك يعني أن نحو مائة مليون فرد من سكان الوطن العربي هم دون سن العمل.

ويمكن الافتراض بأنه ضمن الظروف والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، سيظل الوضع قائماً على ماهو عليه

---

١ ـ سكان الوطن العربي، إحصاءات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، عمان ١٩٨٠م، صفحة ١٨.

خلال عقدِ التسعينيات في جميع أقطار الوطن العربي، ويستند هذا الافتراض إلى جملة من العوامل الأساسية تتمثل بالآتي:

- استمرارية تحكم العادات والتقاليد والمفاهيم والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بمسألتي تنظيم النسل، وعمل المرأة، وذلك بسبب عجز الخطط التنموية عن إحداث التحولات الاجتماعية والثقافية المطلوبة، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات المواليد خلال عقد التسعينيات.
- افتقار الجهود الأنمائية إلى المضمون الاجتماعي المتمثل بشكل خاص بطريقة توزيع الدخل، الأمر الذي يعزز من مفعول أثر توزيع الدخل غير المتكافىء على المعدلات التفاضلية. هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه الأنماط التنموية تظل عاجزة عن إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة بسبب تمركزها على الخدمات على حساب عملية التصنيع الحقيقي.[1]
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادية، واعتماد ما يتحقق منها على الظروف والأوضاع الخارجية، مما يجعل النمو الاقتصادي ضعيف الأثر في إحداث التحولات الداخلية المطلوبة ويحافظ على استمرار تبعية الاقتصاد العربي.[2]
- تخصيص التراكمات، الضئيلة والطارئة والهامشية، لأغراض

---

١ ـ الدكتور منصور الراوي: السكان العربي، واقعه وآفاق تطوره، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب، بغداد، ١٩٨١، صفحة ١٨.

٢ ـ المرجع السابق.

استهلاكية لا تقود في المدى القريب أو المتوسط إلى رفع مستوى العنصر البشري ثقافياً واجتماعياً وصحياً.[1].

كما سبق وأسلفنا، إن حجم السكان في فئة الأعمار دون سن العمل (صفر ـ ١٩ سنة) تبلغ حالياً نحو مائة مليون شخص، الأمر الذي يتطلب من جهة إلى مضاعفة المخصصات المالية للإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ومن جهة ثانية العمل على تدعيم وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي لخلق فرص عمل جديدة لفئة السكان الذين هم في سن العمل، فالأعباء التي يحملونها على عواتقهم شديدة الثقل. ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما أخذنا بالاعتبار أن نسبة المساهمين فعلياً في الانتاج والعمل يصل إلى (٢٤٪) من مجموع السكان العرب، وذلك على أساس ـ ما معمول به حالياً ـ أن نسبة الفئة العمرية من ١٥ ـ ٦٤ سنة تبلغ (٥٢٪) وأن (٢٥٪) منها هم من النساء. والنساء العربيات العاملات لا تتجاوز نسبة مشاركتهن في العمل في أفضل الظروف (١٢٪). فإذا أخرجنا نسبة الرجال العاطلين عن العمل في هذه الفئة وأدخلنا النساء العاملات فإن نسبة المساهمين الفعليين في الانتاج الاقتصادي لن تتجاوز (٢٤٪) من مجموع السكان. وعلى عناصر هذه النسبة المنخفضة أن تحقق الانتاج من أجل سد الحاجات الاستهلاكية لجميع السكان أولاً، وأن تعمل من أجل تحقيق الفائض الاقتصادي الضروري لإعادة انتاج وسائل الانتاج ثانياً. من هنا تتضح الضرورة الموضوعية للزج بأكبر نسبة ممكنة من النساء في سوق العمل وتوفير الظروف لهن ليساهمن

١ ـ المرجع السابق.

بصورة فعالة أكبر في تحمل قسط من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإعالة جحافل غير المنتجين.[1]

١ ـ ب ـ النمو السكاني في الوطن العربي:

إن تزايد وتأثر التطور الكمي لمعدلات تزايد السكان في الوطن العربي، كان على حساب التطور النوعي لغالبية مجتمعات الأقطار العربية. ورغم الاختلاف الملحوظ بين تلك الأقطار فيما يتعلق بمعدلات النمو السكاني، حيث تتناقص تلك المعدلات في أقطار وتتزايد في أقطار أخرى ولكن تبقى معدلات الزيادة أعلى من معدلات التناقص لأن الأولى تتم في أقطار عربية يشكل حجم سكانها (٧٠٪) من مجموع سكان الوطن العربي.

وعلى هذا ستواصل معدلات النمو السكاني ارتفاعها. وهنا يمكن تبني التقديرات التي صدرت عن مكتب العمل الدولي في جنيف لسكان الوطن العربي، والتي تؤكد على أن السكان في الوطن العربي سيتزايدون خلال عقد التسعينات بنسبة مئوية تقدر بـ (٦٥ , ٢٪).[2] وهذا يعني أن قاعدة الهرم السكاني ستكون واسعة جداً بحيث:

- لن تستطيع الأقطار العربية عدا النفطية منها، توفير المتطلبات الأساسية للسكان، كالصحة والتعليم والمساكن والغذاء والطرقات... الخ.

---

١ ـ الدكتور زهير حطب، الدكتور عباس مكي، مرجع سابق صفحة ٣٠.

٢ ـ المرجع السابق صفحة ٣٣.

- إذا استمرت البنى الاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه، فإن الزيادة السكانية ستبتلع أي نمو اقتصادي. كما سيزداد تفاقم البطالة.
- ستضيق المجالات المتاحة حالياً للمرأة، وسيتم السعي لإغلاق بعض المنافذ التي فتحت لها. ويمكن أن تُستَغَلَ الأزمات والمآزق التي ستشهدها التركيبة البنيوية الاجتماعية - الاقتصادية لأقطار الوطن العربي، لإعادة التركيز على المقولات القائلة بأن «دور المرأة ينحصر بالأمومة والتربية والاهتمام بالمنزل، وأن مكانتها قد حددتها لها الشريعة. كذلك لا يجوز لها الاختلاط مع الجنس الآخر أو العمل خارج المنزل ويكفي أن تؤدي دورها المرسوم لتستمر البشرية وتختفي الأزمات وينزاح شبح البطالة»[1]

٢ - مؤشرات احصائية حول عمل المرأة في الأقطار العربية:

لقد حاولت الأقطار العربية منذ استقلالها السيطرة على مواردها الوطنية، وقطعت أشواطاً متفاوتة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي حرصت على تحقيق النمو السريع للناتج القومي وتطوير البنى الأساسية في تلك الأقطار. هذا إلى جانب التوسع في قطاعات التعليم والصحة وبعض الخدمات متطلعة في معايير انجازها على مدى اقترابها من مؤشرات التنمية في المجتمعات الصناعية وخاصة في إطار التحديث للمؤسسات ومظاهر الحياة العمرانية ومرافقها. ورغم أن تلك الخطط قد استطاعت أن تحقق بعض النجاح في قطاعات

---

١ - المرجع السابق صفحة ٣٥.

معينة، إلاَّ أنه لم يتوفر ذلك في المجال الاجتماعي. وبذلك لم يتحقق الافتراض القائل بأن مجرد زيادة الدخل القومي سوف يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمع، كما لم يتحقق الزعم القائل بأن نقل التكنولوجيا وشراء معداتها سوف يحلان مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، أو أن توفر الموارد المالية سوف يوفر الرخاء والطمأنينة. واتضح في كثير من الحالات أن الاعتماد المفرط على مصادر أجنبية في توفير مستلزمات التنمية من تمويل أو تكنولوجيا أو تنظيم، إنما يحقق مظاهر تحديث عمراني، دون أن يرسخ جذور تنمية وطنية وقومية، ويخلق مصادر جديدة للتفاوت بين الطبقات الاجتماعية والبيئات الجغرافية، وقد يغذي بطريقة غير مباشرة احياناً النعرات الطائفية والعرقية والفئوية، هذا فضلاً عن تنمية التطلعات الاستهلاكية المظهرية وإشاعة قيم وعادات تتناقض واحتياجات التنمية وأفرادها في المستقبل القريب والبعيد.[1]

لذا، فانطلاقاً من تجارب معظم الأقطار العربية في عمليات التنمية وانطلاقاً من المصاعب والمشاكل التي صادفتها من جراء تطبيق نماذج التنمية والتخطيط التي رسمتها وطبقتها مجتمعات تختلف عن المجتمع العربي اختلافاً جذرياً من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والقيمية، ظهر الوعي بأهمية الاعتماد على الذات لإنماء وتطوير

---

١ ـ الدكتور حامد عامر ـ الاطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي ـ مجلة شؤون عربية، العدد رقم ٣١، سبتمبر ١٩٨٣، ص ٢١.

المجتمع في جميع أقطار الوطن العربي، والاعتماد على الذات يعني أول ما يعنيه الاعتماد على الطاقة البشرية الذاتية من الرجال والنساء على حد سواء، الأمر الذي يتطلب تنمية هذه الطاقة وجعلها هدفاً من أهداف التنمية كي تصبح بدورها وسيلة فاعلة لإحداثها واستمرارها. وكما يبدو، فإن تنمية الموارد البشرية في أقطار الوطن العربي لم يحظ بمكان الصدارة... وإذا كانت تنمية الطاقات البشرية بصورة عامة لا تحظى بالأولوية اللازمة، فإن تنمية طاقات المرأة العربية لاتزال ـ رغم الاعتراف اللفظي بأهميتها ـ تحتل مكاناً ثانوياً في معايير التنمية وخططها... وليس من الميسور تبرير الاهتمام الفاتر بتنمية طاقات المرأة العربية استناداً إلى دورها كأم وربة منزل، وليس من التعسف أن يقال إنه حتى هذا الدور مع أهميته، لم ينل ما يستحقه من اهتمام لتؤديه الغالبية العظمى من النساء بوعي وكفاءة.

وفي إطار تعطيل الطاقات النسائية، تزداد نمواً واتساعاً ظاهرة استيراد القوى العاملة الذكرية في عدد من الأقطار العربية، في الوقت الذي تظل فيه طاقات المرأة كمخزون بشري غير قابلة للاستثمار، وفرص المشاركة في قوة العمل تخنقها موانع قيمية واجتماعية وادارية[1]... وفي اطار التحديات التي تواجه الأمة العربية، فليس

---

١ ـ للاستزادة أنظر:

أ ـ المرجع السابق، صفحة ٢٢ـ٢٣.

ب ـ جامعة الدول العربية، استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، تونس، ١٩٨٠م.

هناك ما يبرز على الاطلاق إبعاد المرأة عن قوة العمل بحجة أن عملها قد يؤدي لضعف التماسك الأسري.

هذا وتشير المعطيات الاحصائية[1] بوضوح إلى تدني مساهمة المرأة العربية في قوة العمل، إذا ما قورنت بمثيلتها في مختلف مناطق العالم، وحتى إذا ما قورنت بمثيلتها في دول العالم الثالث. وتتراوح تلك النسب بين (٣٪) في كل من قطر، ودولة الامارات العربية، و(٢٢٪) في لبنان، وترتفع لتصل إلى (٢٩٪) في الدول العربية الزراعية كالصومال وموريتانيا.

ورغم ازدياد عدد النساء المشاركات في العمل، إلا أن نسبة مشاركتهن لا تتقدم إلا بشكل بطيء. ففي عام (١٩٧٦م)، قدر عدد الاناث في القوى العاملة في الوطن العربي بـ (٣,٥) ملايين امرأة، أي (٩٪) من مجموع القوى العاملة العربية، ثم ارتفع هذا العدد عام (١٩٨٠م) إلى (٤,٢) ملايين امرأة، مع بقاء نسبة (٩٪) من مجموع القوى العاملة، بالمقارنة مع نسبة (٢٦٪) في البلدان النامية الأخرى، و(٣٢,٣٪) في أمريكا اللاتينية، و(٣٧,٤٪) في أمريكا الشمالية، و(٤٧,٧٪) في الاتحاد السوفياتي، و(٣٢,٥٪) في أوروبا الغربية، و(٤٣,٦٪) في أوروبا الشرقية. ويتوقع مكتب العمل الدولي ارتفاع عدد النساء العاملات في المنطقة العربية عام

---

١ ـ الدكتورة مي السراقبي ـ المرأة العربية والعمل ـ دراسة قدمت لندوة (المرأة في المجتمع العربي) التي عقدت في بنغازي بليبيا في الفترة من ٢٨ ـ ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩م.

(٢٠٠٠م) إلى (٩) ملايين امرأة، حيث تصبح نسبتهن (١١٪) من مجموع القوى العاملة العربية.

والجدير بالذكر أن ظاهرة ضآلة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ليست مستقلة عن ضآلة قوة العمل بشكل عام، مقارنة بمجموع السكان في الوطن العربي، حيث ترتفع نسبة الاعالة إلى (١ : ٥) ولا يسهم سوى (٢٦٪) من السكان في القوى العاملة. وتعتبر هذه النسبة، أي نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان، منخفضة بالمقارنة مع بلدان أخرى، حيث بلغت (٤٧,٧٪) قارة آسيا و (٣٩٪) في قارة إفريقيا. من ناحية أخرى، فإن نسبة الاناث العاملات إلى إجمالي السكان الاناث في الأقطار العربية تتراوح بين (١,٩٪) في الجزائر (كحد أدنى) و(٢٢,٨٪) في الصومال (كحد أعلى). فهي تنخفض في كل من السعودية (٢,٢٪) وموريتانيا (٢,٦٪) وليبيا (٣,٤٪) وقطر (٣,٥٪) والنساء الفلسطينيات في الأرض المحتلة (٥٪) واليمن الشمالي والامارات العربية المتحدة (٥,٨٪)، بنيما ترتفع في كل من السودان (١٢,٥٪) وتونس (١١,٢٪) والعراق (٩,٤٪) ولبنان (٩,٢٪) والبحرين (٨,٦٪) وسوريا (٨٪). ويعتبر الصومال حالة فريدة إذ ترتفع فيه هذه النسبة بالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى، ذلك نظراً لارتفاع مشاركة النساء البدويات، ضمن البدو الذين يشكلون حوالي (٧٠٪) من السكان.

.هذا وتتراوح نسبة الاناث العاملات إلى اجمالي قوى العمل بين (٢,٩٪ في قطر (كحد أدنى) و(٢٩,٤٪) في الصومال (كحد أعلى)

وهي تعتبر منخفضة في الامارات العربية المتحدة (٤,٣٪) والجزائر وموريتانيا (٣,٤٪) والسعودية ٦,٥٪) وليبيا (٨,٦٪)، بنيما تعتبر مرتفعة في كل من الأردن (٢,٢٣٪) والسودان (٨,٢٠٪) وتونس (٩,١٨٪) ولبنان (٤,٨٪) واليمن الجنوبي (٧,١٧٪) والعراق (٤,١٧٪)،

أما فيما يتعلق بانخراط المرأة في قطاعات العمل المختلفة، فإننا نلاحظ أن الغالبية العظمى من النساء النشيطات اقتصادياً يعملن في القطاع الزراعي، حيث تبلغ نسبتهن إلى اجمالي النساء النشيطات في هذه الأقطار كما يلي:

الصومال (٢,٩٢٪)، السودان (٩,٨٧٪)، اليمن (٨,٨٠٪)، (٥,٧٩٪)، السعودية(٧٥٪)، العراق (٨,٦٣٪) سوريا (٢,٣٥٪) والأردن (١,٥٩٪).

أما في الأقطار الباقية، فبالرغم من أن الزراعة تشكل نسبة لا بأس بها في الاقتصاد الوطني، فإن مساهمة الاناث فيها ليست مرتفعة جداً، بل هي كالتالي:

ليبيا (٥,٣٨٪)، المغرب (٢,٣٥٪)، تونس (١,٢٥٪)، مصر (٣,٢٢٪)، لبنان (٩,٢١٪)، الجزائر (٧,٥٪). والنساء الفلسطينيات في الأرض المحتلة (٥,٢٣٪). هذا، وتمثل النساء العاملات في الزراعة نسبة لا تذكر في قطرين عربيين هما الامارات العربية المتحدة والبحرين (٤,٠٪ و١,٠٪على التوالي.) يعود السبب

في هذه النسبة المنخفضة إلى وجود قطاع حضري ذي شأن في هذين البلدين.[1]

يلي قطاع الزراعة، من حيث الأهمية في جذب النساء العاملات، قطاع الخدمات (وهو يشمل قطاعات المال والتجارة والنقل). ويلاحظ أن الأقطار التي تتميز بأنها ريفية وجاذبة لنسبة كبيرة من النساء العاملات في قطاع الزراعة، تتصف بأنها أقل جذباً للنساء العاملات في قطاع الخدمات (الصومال ٨,٧٪، السودان ٩,٨٪، اليمن الديمقراطي ٢,١٧٪، السعودية ٧,٢١٪ العراق ٨,٢٤٪ وسوريا ٥,٢٥٪)، بينما تتصف الأقطار ذات الجذب الضئيل للنساء في قطاع الزراعة بأنها ذات جذب كبير للنساء في قطاع الخدمات (قطر ٠,٩٩٪، الكويت ٢,٩٨٪ البحرين ٨,٩٥٪، الجزائر ٢,٧٥٪، لبنان ١,٥٦٪، والامارات العربية المتحدة ٩,٣٩٪).

أما بالنسبة لاستخدام المرأة في قطاع الصناعة (الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز والبناء والتشييد)، فإن عدد الأقطار العربية التي ترتفع فيها نسبة مساهمة المرأة في هذا القطاع يعتبر ضئيلاً نوعاً ما:

تونس(٩,٤٥٪)، المغرب (٥,٢٩٪)، لبنان (٩,٢١٪)، الجزائر (١,١٩٪)، مصر (٦,١٤٪)، سوريا (١٤٪) والنساء الفلسطينيات في الأرض المحتلة (٢٥٪)[2].

---

١ - هنري عزام، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة: العوامل والسياسات التنموية، منظمة العمل الدولية، جنيف، ١٩٧٩.

٢ - هنري عزام. المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة في القوى العاملة ودورها=

وبالتالي، يمكن القول إن عمل المرأة العربية لايزال مقصوراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية المختلفة، بينما تظل مساهمتها في قطاعات الانتاج محدودة للغاية، أو حتى منعدمة تماماً في بعض الأقطار العربية.

ويلاحظ، مما تقدم، أن نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات تفوق، في كثير من الأقطار العربية، نسبة مشاركتهن في قطاع الصناعة. ويعود هذا لأسباب عديدة. فبالإضافة إلى أن تنوع نشاطات قطاع الخدمات بدرجةأكبر من تنوعها في قطاع الصناعة يساعد على استيعاب قوة عمل أكبر ومستويات مختلفة من التحصيل العلمي، فإن العادات والتقاليد السائدة في الوطن العربي لا تحبذ اختلاط الجنسين في التعليم أو التوظيف (فهي تطلب مثلاً أن يتم تعليم الفتيات على أيدي معلمات، والرعاية الصحية للنساء على أيدي طبيبات وممرضات).

أما فيما يتعلق بنسبة الاناث العاملات إلى إجمالي قوة العمل (ذكور وإناث)، على مستوى النشاطات الاقتصادية المختلفة، فنلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات في الزراعة، في كثير من الأقطار العربية، فإن نسبتهن إلى مجموع قوة العمل الزراعية لاتزال ضئيلة. ففي اليمن مثلاً، تمثل النساء الزراعيات (٤,٤٪) من مجموع قوة العمل الزراعية (ذكور وإناث)، بينما تمثل هؤلاء

= في عملية التنمية. في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م صفحة ٢٨٧ - ٢٩٠.

النساء حوالي (٢ , ٨٧٪) من قوة العمل النسائية، علماً بأن هذا ينطبق على كثير من الأقطار العربية.

كذلك نلاحظ أن نسبة العاملات في قطاع الخدمات إلى مجموع قوة العمل هي أدنى من (٦٪) في كل من اليمن والسعودية، وتتراوح بين (٦٪) و(١٠٪) في العراق وتونس، بينما تبلغ حدها الأقصى، وهو (٧ , ٢٦٪) في المغرب. أما في قطاع الصناعة التحويلية، فإن هذه النسبة تقل عن (٦٪) في مصر والعراق والسعودية واليمن، في حين تتراوح بين (١١٪) و(٤ , ٢٦٪) في كل من سوريا والمغرب على التوالي.[1]

٣ ـ توزيع قوة العمل العربية حسب القطاعات الاقتصادية:

يعكس توزيع قوة العمل العربية على القطاعات الاقتصادية الثلاثة: زراعة، صناعة، خدمات. خلل الهيكل الاقتصادي العربي بشكل عام، والذي يتسم بالسمات الآتية:

١ ـ تدني انتاجية العمل.
٢ ـ تركز قوة العمل في النشاطات الضعيفة الانتاجية (الزراعة بالنسبة للإناث والخدمات بالنسبة لكلا الجنسين).
٣ ـ انخفاض قوة العمل في قطاع الصناعة.
٤ ـ خلل في العلاقة بين العرض والطلب لقوة العمل، فحيث

---

١ ـ الدكتورة كريمة كريم. المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد ٣٩، أيار (مايو)، ١٩٨٢م صفحة ٦٠ ـ ٦١.

تشترط المهارة هناك عرضاً قليلاً وطلباً كثيراً[1]. ويتمثل واقع توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث في الوطن العربي لعام ١٩٨٧م كالآتي:

الجدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للسكان النشطين
اقتصادياً حسب القطاع* لعام ١٩٨٧

القطاعات	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
الجنس	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
اليمن	٨٥,٤	٥٦,٤	٤,٥	١٤	١٠,١	٢٩,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,١	٧,٣	٥,٣	٣٥,١	٩٢,٦	٥٧,٦
سوريا	٦٣,٢	٢٥,٣	٦,١	٣٣,٣	٣٠,٧	٤١,٤
السعودية	١٥,٨		٣٢		٥٢,٢	
قطر	٠,٢	٣,٨	٢,٧	٣٩,٨	٩٧,١	٥٦,٤
عُمان	٢٥,٣			٢٨,٧	٤٦	
لبنان	٢٢,٦	١٨,٢	٢٠,١	٢٦,٤	٥٧,٣	٥٥,٤
الأردن	٨,٤	٧,٧	٨	١٨,٤	٨٧,٢	٧٣,٩
العراق	٧٧,٢	١٨,٤	٦,٩	٢٥,٢	١٥,٩	٥٦,٤
مصر	١٦,٢	٤٧,٦	١٨,٦	٢١,٤	٥٦,٢	٣١

---

١ ـ الدكتور زهير حطب، عباس مكي، مرجع سابق، صفحة ٣٦.

* المصدر نفس مصدر الجدول رقم (١).

تظهر معطيات الجدول رقم (٢) ملامح الهيكل الاقتصادي العربي المخلخل كما هو عليه حتى نهاية عقد الثمانينات، ومن المتوقع أن يبقى عقد التسعينات حاملاً لسمات الخلل وعدم التوازن إذا استمرت الأمور على ما هي عليه. والتباين في توزيع القوى العاملة العربية على القطاعات الاقتصادية الثلاثة ما هو إلا نتيجة فشل خطط التنمية التي هيأت المناخ لنمو وازدهار التجارة الداخلية وما استتبع ذلك من نمو مضطرد في حركتي الاستهلاك والاستيراد والتوسع في الانشاءات العمرانية وما يتبع ذلك من نمو سرطاني لقطاع الخدمات غير المنتج الذي استقطب قوة العمل العربية بشكل عام على حساب تقلصها من القطاعين الآخرين الزراعي والصناعي.

كما كان لتمركز النشاطات الاقتصادية والخدمات الصحية والثقافية والترفيهية في المدن العربية وما استتبع ذلك من نزوح الأيدي العاملة الزراعية إلى المدن، إضافة إلى تمكن معظم الأقطار العربية من سد حاجاتها للمواد الغذائية عن طريق الاستيراد معتمدة بذلك على ثرواتها الوطنية من مردود النفط العربي، الأثر المباشر في ركود الانتاج الزراعي، وفي عدم السعي إلى تطويره أو بذل الجهود التنموية في الريف، واعتماد غالبية الأقطار العربية على استيراد خبزها.

وهذا الوضع يتناقض وعملية التنمية التي تعني في عمقها الأول تعزيز الاستقلالية الاقتصادية ودفع المسار الانمائي إلى الأمام وجعل الاقتصاد الوطني أو القومي متجهاً إلى ذاته بدلاً من تبعيته للسوق العالمية وارتباطه بالخارج، إذ أن التنمية تقتضي استكمالاً للتناقص

وردماً للثغرات في الهياكل الاقتصادية واسترجاعاً للمستلب من عناصرها وتدعيماً لقدراتها الذاتية والمحلية.[1]

وإذا عدنا إلى الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٢)، تبين أن معظم مساهمة المرأة في كافة الأقطار العربية المعوَّل عليها بتحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي تتمركز في قطاع الزراعة، وهذا ليس بجديد على المرأة العربية فهي «سجل أمين وحافل لأحوال الأرض وتاريخها ومشاكلها، ومن ثم فمستقبل المرأة لا ينفصل عن مستقبل الأرض ذاتها».[2] لذا يمكن بكل سهولة ويسر الاستفادة من إمكانية عمل المرأة في هذا القطاع دونما بذل الجهود الكبرى للتأثير في الاتجاهات الاجتماعية السائدة في الوطن العربي لجعلها تتقبل انخراط المرأة في العمل الزراعي، لأنها تعمل فيه أصلاً. فالإمكانية متاحة، والمطلوب فقط وضعها موضع التنفيذ، ويتمثل ذلك بوضع برامج تنمية ريفية تشكل المرأة عمادها الأساسي وتشمل تلك البرامج إعداد وتدريب للمرأة الريفية، وتطوير كفاءتها الانتاجية واستعمالها للأدوات المتطورة،[3] لا سيما وأن كل الدراسات التي أجريت حول (المرأة والعمل) في الريف العربي لم تلحظ أن عمل المرأة في الأرض

١ ـ الدكتور خميس طعمة الله، التنمية البشرية والاجتماعية في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للإجتماعيين العرب، حول «التنمية الاجتماعية العربية في الثمانينات بين الأصالة والمعاصرة». تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١م، صفحة ٣.

٢ ـ سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف والتنمية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م صفحة ٨.

٣ ـ الدكتور زهير حطب، الدكتور عباس مكي، مرجع سابق، صفحة ٣٨.

كان سبباً لشكوى أو تذمر الزوج أو الأب أو الأخ. كما أن نتائج تلك الدراسات لم تظهر أن عمل المرأة في الحقل ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تفكك أسرتها وانحلال أطفالها. وذلك باعتقادنا لأن معظم مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي تكون في استثمار ممتلكات الأسرة من الأراضي الزراعية، ومن دون أجر، وهي بذلك تحل مكان عامل زراعي بأجر وتوفر بقوة عملها أجره على الزوج أو الأب، أو الأخ، مما يجعلهم يتغاضون - إن ظهر من المرأة - بعض التقصير بأعمالها المنزلية التقليدية، من ناحية ثانية إن تماسك العائلة الممتدة في الريف العربي مازال قائماً، وتعتبر العائلة من أولى مهامها ووظائفها الاعتناء بأطفال العائلة، فالأم العاملة الريفية ليست بحاجة لدور حضانة أو رياض أطفال، ولا لأطعمة جاهزة أو مطاعم رخيصة، كما أن الأم والأب ليسا القائمين الوحيدين على تنشئة الطفل الاجتماعية فهناك الجد والعم والخال والجدة والعمة والخالة، بل هناك كل الراشدين من أبناء العائلة الذين يتولون تلك الوظيفة، فالطفل لا يعتبر فقط ابناً لأبويه، بل هو ابن للعائلة ككل.

من هنا نلح على انخراط المرأة في العمل الزراعي المنتج ومساهمتها الجدية والمنتظمة فيه، الأم الذي يشارك بصورة فعالة في توفير الناتج القومي للوطن العربي.

فإقبال المرأة العربية على ممارسة العمل الزراعي، يرسم بوارق الأمل للصورة المبتغاة للمرأة العربية المنتجة خلال التسعينات ليس في قطاع الزراعة فحسب، بل بكل القطاعات المنتجة الأخرى. فالعمق

الأول لعملية التنمية في الوطن العربي لا يعود إلى عدم وجود تكافؤ بين مختلف أجزاء الوطن العربي من حيث المعطيات الهيكلية والبنيوية، وإلى طبيعة التركيبة الاجتماعية لكل بلد من هذه البلدان فقط بل إلى تهميش متعمد لفئة النساء أيضاً.[1]

٤ ـ المرأة في تشريعات العمل العربية:

بين فترة وأخرى يثار موضوع (المرأة وتشريعات العمل العربية) على صعيد الوطن العربي، على اعتبار أن «قضية المرأة مقياس جيد وحساس لقياس تطور المجتمع أو تخلفه»[2]. وقد ازداد عدد المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تطرح فيها تلك القضية وتم عبرها اتخاذ القرارات والتوصيات، وحث المسؤولين على اعتماد تدابير معينة أو سن تشريعات محددة تساعد المرأة على الاضطلاع بدورها الانتاجي في المجتمع. وتبقى في الغالب تلك القرارات والتوصيات خارج إطار التنفيذ الرسمي، أو يتم التراجع عنها شيئاً فشيئاً حتى تلغى. مما يؤكد على أن الجهات المسؤولة عن التنفيذ غير جادة فعلاً في معالجتها لتلك القضية وأنها لم تع بعد متانة العلاقات الجدلية المتبادلة بين وضعية المرأة في المجتمع، ودرجة تقدمه وتطوره. والمطلع على النصوص الخاصة بالمرأة في الدساتير العربية يلحظ أن معظم ما جاء فيها من

---

١ ـ الدكتور سمير أمين، التطور اللامتكافىء، صفحة ٩٧.

٢ ـ الدكتور حيدر إبراهيم: حق المرأة في العمل: الانجاز والقصور والمعوقات، بحث قدم لندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي انعقدت في القاهرة، من ١٣ ـ ١٥ /كانون الثاني/ ١٩٨٧م.

تشريعات تتعلق بقضايا عمل المرأة إنما اكتسب اكتساباً ولم يأت نتيجة تطور ذاتي داخلي للعلاقات الاجتماعية، مما يجعل الالتزام بتلك التشريعات وتطبيقها أمراً يأخذ الطابع الشكلي، فالدول العربية تبنت في غالبتيها ما ورد في مواثيق الأمم المتحدة في هذا المجال. وكان لإعلان حقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ أكبر الأثر في اضفاء اللمسة الانسانية على دساتير دول العالم أجمع، ومنها الدساتير العربية حيث خرجت الانسانية من أحداث دمار الحرب العالمية الثانية مثقلة بالآلام والخراب متعطشة لمناخ الحب والحرية والمساواة. ويلمس ذلك واضحاً في المادة (٢٣) من إعلان حقوق الانسان الذي يحض على أن يكون لكل فرد الحق في أن يعمل، وله الحرية في اختيار وظيفته، وله الحق في أن تكون شروط عمله عادلة ومرضية، ولكل فرد، دونما تمييز، الحق في أن يتقاضى أجراً متساوياً للعمل المتساوي.

كذلك ورد في المادة (٧) من الجزء الثالث للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦م «يفترض العدل الحق في العمل، ولكل شخص الحق في أن تتاح له امكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتتخذ كافة التدابير المناسبة لصون هذا الحق». وجاء في المادة السابعة من هذا العهد: «تعترف الدول في هذا العهد بما لكل شخص من حق في المجتمع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص اجراً منصفاً أو مكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجراً يساوي أجر الرجل لدى تساوي

العمل». كما عبرت الأمم المتحدة في (الاعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة) الصادر عام ١٩٦٧ بقولها: «يقلقها وجود قدر كبير من التمييز ضد المرأة، رغم ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والميثاقين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والوثائق الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك رغم التقدم المحرز في ميدان المساواة في الحقوق».

لقد أثر هذا الوضع العالمي والحقبة التاريخية المذكورة، على الدساتير والقوانين العربية فيما يتلعق بحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة على وجه الخصوص. ونجد بصمات هذه المواثيق واضحة على التشريع العربي. ولكن من الملاحظ أن تلك التشريعات جاءت متنوعة بتنوع الاقطار ومتفاوتة بتفاوتها، وحتى ضمن القطر الواحد فإنها تختلف من قطاع لآخر، ولكن هذا لا يمنع أنها جميعاً قد اهتمت بشكل أو بآخر بالقضايا التي يمكن أن تعمل على زيادة دور المرأة الانتاجي على ألا يتعارض مع دورها الأساسي داخل الأسرة. وقد صدر العديد من التشريعات في هذا الصدد، ولعل أهمها (الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة)، حيث وافقت عليها الدول العربية في مؤتمر العمل العربي، في دورته الخامسة المنعقد في مدينة الاسكندرية في الفترة ٦ ـ ١٢ آذار ـ مارس ١٩٧٦م، وقد نصت على مساواة المرأة والرجل في كافة تشريعات العمال في جميع القطاعات وعلى الأخص قطاع الزراعة. ونصت المادة الثانية منها على وجوب ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في كافة مجالات العمل عند تساوي المؤهلات والصلاحية.

أما الاتفاقية العربية الصادرة عن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية بشهر مارس/ آذار ١٩٧٦م، فقد اشتملت على المواد الآتية:

المادة الأولى: يجب العمل على مساواة المرأة والرجل في كافة تشريعات العمل، كما يجب أن تشتمل هذه التشريعات على الأحكام المنظمة لعمل المرأة، وذلك في كافة القطاعات بصفة عامة، وعلى الأخص في قطاع الزراعة.

المادة الثانية: يجب العمل على ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام، بين الرجل والمرأة، في كافة مجالات العمل، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما يجب مراعاة عدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي.

المادة الثالثة: يجب العمل على ضمان مساواة المرأة والرجل في كافة شروط وظروف العمل، وضمان منح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل وذلك عن العمل المماثل.

المادة الرابعة: يجب العمل على ضمان توفير تسهيلات إعادة تدريب المرأة العاملة، بعد فترات انقطاعها ـ المسموح بها ـ عن مجال العمل.

المادة الخامسة: يجب العمل على ضمان توفير تسهيلات إعادة تدريب المرأة العاملة بعد فترات انقطاعها ـ المسموح بها ـ عن مجال العمل). كما يجب عدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي، وكذلك

المساواة في كافة شروط العمل وضمان منح الأجر المماثل للعمل المماثل، وضمان اتاحة الفرصة للمرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل في كافة مراحل التعليم والتدريب المهني واعادة التدريب.

وحرصت مواد هذه الاتفاقية وخاصة من المادة (٦) وحتى المادة (١٩) على إدراج أحكام خاصة تتعلق بعمل المرأة مثل: عدم السماح بتشغيل النساء ليلاً، وخطر تشغيلهن في الأعمال الخطرة والشاقة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق. إعطاء المرأة العاملة إجازات خاصة مثل إجازة الأمومة، مرافقة الزوج، عدم فصل المرأة من عملها أثناء الحمل، أو إجازة الأمومة أو الاجازات المرضية، توفير دور الحضانة لأطفال النساء العاملات، استفادة المرأة العاملة من التأمينات المختلفة، الحق للمرأة العاملة في الاستفادة من كافة الحقوق المالية والمكافآت والمعاش في مختلف الظروف.

وتأكيداً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وأحكام اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، فقد أعدت الجامعة العربية «مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان» وجاء بالمادة الأولى «تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل انسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون أي تفرقة

بين الرجال والنساء». وورد بالمادة (١٩) والمادة (٢٠) على التوالي: «تضمن الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة»، «لكل مواطن الحق في التقدم لشغل الوظائف العامة في بلاده».

أما بالنسبة للدساتير العربية، فقد كفلت غالبيتها حق المرأة في العمل وبالمساواة، إلا أن كلاً منها ينظر إلى المرأة من خلال الواقع الاجتماعي والأسرة. فبعضها يرى المرأة من خلال وظيفتين، هما وظيفة الأم، ووظيفة الزوجة، وبعضها يراها زوجة وأماً عاملة ومواطنة، والبعض الآخر ينظر إليها من زاوية الشريعة الاسلامية، بينما ينظر إليها فريق رابع من منطلق الخلط بين الاسلام والاشتراكية والموقف الليبرالي.[1] ومن الملاحظ أن غالبية النصوص التي وردت في الدساتير العربية تكاد تكون متطابقة ولا يوجد بينها سوى اختلافات طفيفة. فالدستور السوري الصادر عام ١٩٧٠ نص في المادة (٤٥) على الآتي: «تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع الاشتراكي».

ونص الدستور المغربي الصادر عام ١٩٧٣ في الفصل الثامن على أن «تتمتع المرأة والرجل بالحقوق السياسية نفسها» وبما أن الدستور

---

١ ـ أسمى خضر، دور المرأة العربية في التنمية، عن مي السراقبي، مرجع سابق، صفحة ٢١.

المغربي يركز على الحق السياسي مما يمكن أن يفسر ضمناً بأن يشمل الحقوق الأخرى، لأن هذا الحق أقصى ما يصبو إليه المواطن.[1]

وضمن الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦م كل الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة الجزائرية.

ونصت المادة (١٥) من دستور الجمهورية السودانية الصادر عام (١٩٧٣) على أن «للأمهات حق العناية، وعلى الدولة أن توفر للأم والمرأة العاملة الضمانات الكافية».

أما الدستور الكويتي فقد نص في المادتين (٧ و٨) على أن العدل والمساواة من المقومات الأساسية للمجتمع، وعلى الدولة أن تصونها وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين أجمع.

كذلك ورد في المادة (٣٦) من دستور جمهورية اليمن لعام ١٩٧٠، «تضمن الدولة حقوقاً متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو توفر بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة».

أما المادة (١١) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١، فتقضي بأن «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية».

---

١ ـ الدكتور حيدر إبراهيم، مرجع سابق، صفحة ١٨١.

هذا، ومن الجدير بالملاحظة أن غالبية الدساتير العربية تركز على دور المرأة في الأسرة، حيث يلاحظ أن صورة المرأة، الأم والزوجة، هي السائدة في دساتير عدد من الدول العربية، كالجمهورية العربية اليمنية والكويت ومصر والسودان والامارات العربية المتحدة.[1] مما حث جميع الدول العربية على إصدار قوانين خاصة بالمرأة العاملة بقصد تسهيل ظروف عملها ومساعدتها على تخطي عقبات دورها في الأسرة ودخولها ميادين انتاجية عديدة[2] نعرض فيما يلي أهم تلك القوانين:[3]

أ ـ مجالات الاستخدام:

تمنع بعض تشريعات العمل العربية تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة والتي يحددها التشريع في كل دولة. فقانون العمل الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠م وقانون العمل البحريني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦م يحظران تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة. كذلك يحظر قانون العمل التونسي عمل المرأة في المناجم (الفصل ٨٧ من مجلة الشغل التونسية)، كما يحظر قانون العمل الجزائري (المادة ٢٦٠ من المرسوم ٧٥ ـ ٣١) استخدام النساء في مراكز عمل غير صحية أو خطرة أو مضنية. ويمنع القانون السعودي استخدام النساء والرجال في مكان واحد، كما يمنع القانون السوري

١ ـ الدكتور ناصيف نجار، وضع المرأة في الدساتير العربية، في الوحدة العربية، العدد ٩، السنة الأولى، حزيران/ يونيو، ١٩٨٥م صفحة ٦.

٢ ـ حيدر إبراهيم، مرجع سابق، صفحة ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣ ـ مي السراقبي، مرجع سابق، صفحة ٢٤، ٢٥، ٢٦.

والقانون العماني عمل المرأة في المجالات المضرة بها أخلاقياً، هذا وتركت بعض القوانين للوزير المختص صلاحية تحديد الأعمال المحظور تشغيل المرأة بها.[1]

ب ـ ساعات العمل:

يمنع القانون الأردني تشغيل النساء ليلاً، كما يحدد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً، وبما لا يزيد على ٤٨ ساعة اسبوعياً، وينطبق هذا على الكويت أيضاً. أما في الجزائر فتحدد ساعات العمل بأربع وأربعين ساعة أسبوعياً، بينما لا يزيد عدد ساعات العمل الأسبوعية موريتانيا على ٤٠ ساعة. هذا وتحدد ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك، بست وثلاثين ساعة اسبوعياً، كحد أقصى، وذلك في بعض الدول العربية، كالبحرين وعمان والسعودية.[2]

جـ ـ الاجـــازات:

تحدد التشريعات العربية إجازات خاصة بالمرأة مثل إجازة الحمل في الشهور الأخيرة أو إجازة الوضع أو الأمومة وتحدد هذه الاجازات بثمانية أسابيع (أربعة قبل الوضع وأربعة بعد الوضع) في السودان، وبستين يوماً في سوريا، وبأربعة عشر أسبوعاً في الصومال وبستة أسابيع في عمان، وبسبعين يوماً (ثلاثين قبل الوضع وأربعين بعد

---

١ ـ أسمى خضر، مصدر سابق، صفحة ٢٨

٢ ـ المرجع السابق.

الوضع) في الكويت، وبأربعين يوماً في لبنان،[1] وباثنين وسبعين يوماً في العراق، وبخمسين يوماً في كل من مصر وليبيا، وبخمسة وأربعين يوماً في كل من البحرين والامارات العربية المتحدة، وبستة عشر اسبوعاً (عشرة قبل الولادة وستة بعد الولادة) في السعودية.[2] وبالإضافة إلى هذا تنص التشريعات العربية على عدم فصل المرأة أثناء الحمل أو اجازة الوضع أو أثناء الاجازة المرضية بسبب الحمل أو الوضع.

د ـ الأجـــور:

أجمعت القوانين العربية بصورة صريحة أو ضمنية على المساواة بين النساء والرجال بالنسبة للمهنة الواحدة، وترك معظمها للوزير المختص صلاحية تحديد الحد الأدنى لها، غير أن ما يجري في الواقع هو خلاف ذلك، حسبما أشارت الاحصائيات الوارد ذكرها، إذ لا تتقاضى النساء، في كثير من الأحيان، أجراً مماثلاً عن الأعمال المماثلة.[3]

هـ ـ ساعات الارضاع ودور الحضانات:

تنص قوانين كل من: البحرين، وموريتانيا، والمغرب، ومصر،

---

١ ـ المرجع السابق، صفحة ٢٩.

٢ ـ نادرة فتحي محمد، القوانين الخاصة بالمرأة العاملة في دول الخليج العربية والجزيرة العربية، دراسة مقدمة الى المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، أبوظبي، ٢٤ ـ ٢٧ آذار ١٩٨٣م، صفحة ١٨.

٣ ـ أسمى خضر، مرجع سابق، صفحة ٢٦.

وليبيا، والصومال، والسعودية، وتونس، والجزائر، والعراق، وسوريا، على حق المرأة المرضع بفترات لا تقل عن ساعة لإرضاع طفلها، وذلك لمدة تتراوح بين ثمانية أشهر وسنة ونصف السنة، كما تنص على ضرورة توفير دور حضانات لأطفال النساء العاملات.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك قوانين أخرى تتعلق بشروط التدريب والتأهيل والبعثات، إلا أن المرأة العربية لا تتمتع بشكل تام بالفرص التي تتيحها لها مختلف اللوائح والتشريعات، وذلك إما لأسباب ذاتية أو اجتماعية أو ثقافية، وإما بسبب قصور برامج التدريب عامة في المجتمعات العربية.

من ناحية أخرى تشمل الحقوق التي تدعم عمل المرأة حق التنظيم أو الانضمام إلى النقابات المهنية. ويلاحظ أن حرية التنظيم النقابي مكفولة قانونياً في خمس عشرة دولة، ولكن مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية، كما دلت دراسة لمنظمة العمل العربية، لا تتجاوز حوالي (١٤,٥٪)، وهي مساهمة ضعيفة حتى من الناحية الكمية. [1]

كذلك تمنع دساتير وقوانين بعض الدول العربية المرأة من تولي مناصب معينة كالقضاء، أو رئاسة الدولة. هذا ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي يتولين وظائف عامة، يقل كلما تدرجنا في سلم

---

١ ـ أسمى خضر، مرجع سابق، صفحة ٢٩

الوظائف نحو الأعلى، وأنه ينعدم في بعض الدول بالنسبة لمناصب معينة، خاصة في المجالات الدبلوماسية والقضائية.[1]

وأخيراً وبمقارنة هذه الأحكام بالاتفاقيات العربية والدولية، نجد أنها تمنح المرأة العربية، في أحيان كثيرة، أقل مما تم اعتماده على المستويات العربية والدولية (الاتفاقية العربية رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن المرأة العاملة). ويعود هذا إلى أنه بالرغم من انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، إلا أن إقبال هذه الدول على المصادقة على الاتفاقيات الصادرة عن تلك المنظمات يعتبر ضئيلاً، كما أن تطبيق أحكام الاتفاقيات في حال تصديقها، ليس دقيقاً.

ولا شك أن أحكام وقوانين العمل تعتبر ذات أثر مهم في مجال ادماج المرأة في التنمية واستمرارها في الحياة العملية، خاصة عند الحمل والولادة وأثناء فترات الارضاع والحضانة، فبقدر ما يتطور تشريع العمل في هذا المجال، بقدر ما يصبح بالإمكان زيادة مساهمة المرأة في الحياة العملية ورفع مستوى انتاجيتها.[2]

هذا، وبما أن للمساواة في المجال القانوني أهمية كبرى في الاسهام بإلغاء التمييز ضد المرأة وإدماجها في التنمية، وبما أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا في إطار الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، فإن

---

١ ـ المرجع السابق، صفحة ٣٠

٢ ـ حيدر إبراهيم، مرجع سابق، صفحة ١٨٥ ـ ١٨٦.

المطالبة بقواعد حقوقية أكثر انصافاً للمرأة وأكثر مراعاة لأدوارها الاجتماعية المختلفة كأم وعاملة ومواطنة، إنما هي مطالبة بتهيئة الظروف الملائمة من أجل استثمار أفضل لطاقات المرأة العربية بما يخدم بلوغ التنمية الشاملة.

وفي حقيقة الأمر، فإنه على الرغم من المساواة الصريحة والضمنية بين العمال، رجالاً ونساءً، في غالبية تشريعات العمل العربي، فإن التمييز على أرض الواقع يظهر أن هذه المساواة غير محققة، وأن الأحكام المنصوص عليها والتي من شأنها مساعدة المرأة في التوفيق بين واجباتها كأم وواجباتها كعاملة، هي أيضاً، في كثير من الحالات، غير مطبقة. فهنالك مثلاً شلل بالنسبة لبعض الأحكام الخاصة بالمرأة، كالزام أصحاب العمل بإنشاء دور حضانة. كذلك هنالك فروق وتمييز في فرص الاستخدام ومستوى الأجور والاستفادة من دورات التأهيل والتدريب.

نختتم كلامنا عن (المرأة وتشريعات العمل العربية) بما توصلت إليه نتائج دراسة أجريت في الأردن عام ١٩٧٥، حيث اتضح أن معدل أجور الذكور أعلى من معدل أجور الاناث في (٢٣) مهنة من أصل (٣٥) مهنة. كذلك بينت دراسة أخرى أن متوسط الدخل الاسبوعي للمرأة العاملة كان عام ١٩٧٧، أقل من دخل الرجل بنسبة (٣١٪) في كل من تونس، والجزائر، وسوريا، هذا ونلاحظ إهمالاً من قبل معظم الحكومات العربية للنصوص والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، علاوة على ما تواجهه المرأة من تمييز في مجال الاسهام

بالمؤسسات التشريعية ذاتها، كالهيئات التشريعية المنتخبة أو اللجان المكلفة بصياغة مشروعات القوانين أو فرصة العمل في مجال القضاء والتشريع.[1]

---

١ - المرجع السابق، صفحة ٢٢، ٢٧.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

الاطار المنهجي وجمع البيانات وعرض وتحليل النتائج

١ ـ الاطار المنهجي

تعتبر الدراسات الاجتماعية الميدانية المنطلق الأساسي والمعول عليه لتحليل وسبر الواقع الاجتماعي، ولكي تحقق أهدافها بالكشف عن الحقائق لابد لها من الاستناد إلى منهجية علمية تحدد مسار العمل الميداني وتربط بين الأسس النظرية والواقع المعاش بسلسلة من الخطوات المنهجية المترابطة. هذا ويشتمل الاطار المنهجي العلمي للدراسة الميدانية على جملة من العناصر لعل أبرزها، اشكالية الدراسة، أهدافها، الفروض الأساسية للدراسة، مفاهيم الدراسة، عينة البحث، أدوات جمع المعلومات، كإستمارة البحث، ثم لا تنسى الناحية التنظيمية، كترميز الاستمارة، ومراجعتها مكتبياً للتأكد من صحة البيانات الواردة فيها، وبعد ذلك إدخالها بالحاسب الآلي، وتصميم برامج خاصة للدراسة ثم استخراج الجداول المطلوبة.[1]

إشكالية الدراسة:

بفعل مسيرة التطور التاريخي للمجتمع العربي، خرجت المرأة

١ ـ للاستزادة حول أصول البحث الاجتماعي، أنظر:

أ ـ الدكتور عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الخامسة، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٦.

للعمل منذ أكثر من نصف قرن، وفرضت نفسها وبجدارة في جميع ميادينه، وكان من الطبيعي أن يخضع دورها الأُنثوي لتعديلات عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، طالما أن علماء الاجتماع يؤكدون على وظيفية العمل. فالمشكلة إذن ليست بالعمل بحد ذاته، ولا بالظروف الاقتصادية الناتجة عنه، ولكن بالظروف الاجتماعية والنفسية التي يخلفها خروج المرأة للعمل. الأمر الذي أقلق معظم الدارسين والباحثين وعلماء الدين، رغم أنهم جميعاً على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم كانوا ومازالوا يتحدثون عن العمل كفعل يحقق الوجود الكلي، إلا أن خطابهم كان ومازال في معظمه موجهاً للرجل دون المرأة، رغم أن المرأة العربية خرجت للعمل وتمثلت دورها الفاعل فيه، ولم تلغ دورها كزوجة وأم.

وإذا كانت الوظيفة الاقتصادية للعمل هي وحدها المتداولة والمعلنة، لأنها ترتبط بالحاجة الأساسية للأمان المعيشي، فإن هذا لا يعني أن الوظيفة الاجتماعية والنفسية للعمل تقل عن ذلك أهمية، فالعمل كما قال عنه ـ فرويد ـ يبرر حياة الانسان، وهو كذلك المصدر

= ب ـ الدكتور حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٢م.

ج ـ الدكتور محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٣.

د ـ الدكتورة تماضر حسون، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، مذكرة جامعية غير مطبوعة، كلية التربية للبنات بالرياض ١٩٨٠م.

الأساسي لاتحاد البشر، وموضع تحقيق للذات، وموضع تفجر الامكانات وبث الشعور بالرضا بين جوانب النفس، وهو أيضاً ـ كما يقول عنه دوركهايم ـ أحد أشكال القهر. هذا وقد طرح خروج المرأة للعمل العديد من التساؤلات حول: أهمية عمل المرأة، وموقع المرأة من العمل، ودوافع عملها، والمهن التي تناسبها، وحقها في اختيار مهنتها، وموقعها من تشريعات العمل، وتعدد أدوارها، وفيما إذا كانت تلك التعددية قد أدخلتها فيما يسمى بدوامة صراع الأدوار، وما مدى تأثير ذلك على انتاجيتها وأسرتها وأطفالها. تساؤلات كثيرة تكاد لا تنتهي ولكنني سأتوقف عند (تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة). والمرأة العاملة التي يطالها البحث والتحليل هنا، هي امرأة المدينة التي تتمتع بحد أدنى من التعليم وصولاً إلى المستويات الجامعية وما بعد ذلك، والتي تنتمي ـ بشكل عام ـ إلى الطبقة المتوسطة والعليا.

أهداف الدراسة:

تعتبر الأسرة موطناً لعلاقات إنسانية متنوعة تقوم بين الأم والأب والأبناء، عدا أنها أيضاً تعتبر المصدر الأول لتشكيل قيم الأفراد. ومما تجدر الاشارة إليه أن تلك العلاقات والقيم لا تنشأ على نحو عفوي، وإنما تتأثر بعمق بالأنماط الثقافية والحضارية السائدة في المجتمع. وعندما تهتز أو تتعدد مرجعيات الأسرة، تفرز لدى أفرادها مستويات حادة من القلق، لأن عليهم أن يبتدعوا كل يوم سلوكاً وتصرفاً إزاء كل حدث يصادفونه.

والأسرة العربية التي تتنازعها أطر مرجعية متعددة ومتنوعة، تركت بصمات واضحة على الأسرة وعلى نوعية القيم والعلاقات القائمة بين أفرادها، وحددت لكل من المرأة والرجل دوره التقليدي المعروف. وعندما خرجت المرأة للعمل، تخطت هذا الدور المرسوم وعدلت كذلك من دور الرجل. ولما كان إهتمام هذه الدراسة منصباً على (أثر عمل المرأة على تماسك الأسرة)، فالهدف الأساسي لها يتمثل بالتعرف على الآثار التي يتركها خروج المرأة للعمل على الأطفال والزوج. ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية يمكن صياغتها على الشكل الآتي:

أ - التعرف على الخصائص الأساسية للمرأة العاملة في المجتمع العربي.

ب - معرفة الظروف التي أسهمت بدفع المرأة للعمل خارج المنزل.

جـ - معرفة ما إذا كان العمل يحقق للمرأة ذاتها نفسياً واجتماعياً ويعطيها الشعور بالأمان.

د - معرفة ما إذا كانت المرأة العاملة تعاني من صراع الأدوار.

هـ - الوقوف على الآثار التي يتركها عمل المرأة على الأطفال.

و - الوقوف على الآثار التي يتركها عمل المرأة على العلاقات الزوجية.

الفروض الأساسية للدراسة:

على ضوء ملاحظاتنا العامة، ونتائج الدراسات والمناقشات التي استخلصناها من القراءات النظرية، فقد حددت فرضيات الدراسة على الشكل الآتي:

الفرضية الأولى

ترى المرأة بدخولها لسوق العمل تحقيقاً لأمنها وأمن أسرتها الاقتصادي، وتغييراً لدورها ومكانتها الاجتماعية نحو الأفضل، وشغلاً لأوقات الفراغ، وقضاءً على الضجر والملل، وتحقيقاً للذات وإشاعة الرضا والراحة النفسية.

الفرضية الثانية

إن خروج المرأة للعمل يصطدم بالدور التقليدي المرسوم لها، مما يسبب عندها ما يسمى بـ «صراع الأدوار».

الفرضية الثالثة

أدى اشتغال المرأة في عمل خارجي، إلى تغيير في أنماط العلاقات الانسانية التقليدية السائدة في الأسرة، وغيَّر بالتالي من القيم التي تستند إليها هذه العلاقات.

الفرضية الرابعة

رفع دخول المرأة لسوق العمل الخارجي من كفاءة الأسرة في أداء عملية التنشئة الاجتماعية، من ناحية تعاون الزوجين في تربية أبنائهما، وتحميلهم بعض الواجبات والمسؤوليات، واشراكهم في اتخاذ بعض القرارات التي تخص الأسرة. كما أن المرأة العاملة تتحمل بشكل أساسي ومباشر عملية الاشراف على تربية الأبناء.

الفرضية الخامسة

يفترض أن خروج المرأة للعمل قد ساعد على زيادة الخلافات الزوجية.

تحديد مفاهيم الدراسة

المرأة العاملة: حدد مفهوم المرأة العاملة في هذه الدراسة، بالمرأة التي تزاول عملاً ما خارج المنزل لقاء أجر مادي مدفوع لها، إضافة إلى كونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة البيت.

الدور: هو مجموعة الأفعال والسلوك المكتسبة التي يؤديها الفرد بناءً على المركز الذي يشغله ويعبر عن ذلك (لينتون) بقوله: «الدور هو مجمل النماذج الثقافية الملتصقة بمركز معين» ويُعرف الدور الاجتماعي أيضاً بأنه «المظهر المسلكي للمنزلة الاجتماعية التي يحتلها

الشخص في المجتمع والجماعة التي ينتمي إليها». [1]

المكانـــة: يقصد بالمكانة، المنزلـة التي يصل إليهـا الفرد، ومنهـا يستمد قُوة تأثيره بالقول أو بالفعل عـلى من حولـه. وتُكتسب المكانـة بوسائـل مختلفة تبعـاً لظروف المجتمـع وحضارتـه وثقافتـه، فترجـع، مثـلاً، في الجماعـات البـدائيـة إلى الشجـاعـة والقـوة أو إلى السحـر والشعـوذة، وتكتسب في المجتمعـات التقليـديـة عن طـريق الأسـرة والنسب أو المـال والجاه، وتـرتبط في المجتمعات الحـديثـة بمعـطيـات أخرى كالثقافة والتعليم أو العمل أو القيادة. [2]

المرجعيـة: يقصد بالمرجعية الاجتماعية ـ الثقافية، الاطار العـام الذي يحكم الرؤية والسلوك عند الجماعات وعنـد الأفراد. وتتجسـد المرجعية بالأطر الدينية والسيـاسية والأيـديولـوجية التي تُشـرع وتنظم وتُسير حقل الرؤية عند الأفراد والجماعات. وتتحكم المـرجعية بنهـاية الأمـر بصيرورة السلوك، وهي لا قيمـة لهـا إذا لم تكن فـاعلة بنيـويـاً ووظيفياً. [3]

الأســـرة: جماعة صغيرة تتكون من الزوجة والـزوج ولهما طفـل واحد على الأقل، يعيشون جميعاً مع بعضهم البعض في بيت واحد.

---

١ ـ الدكتور محمد فرغلي فراج وآخرون، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة، المـركز القـومي للبحوث الاجتمـاعية والجنـائية، القـاهرة، ينـاير ١٩٧٤م، صفحة ٣.

٢ ـ الدكتور إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعيـة، الهيئة المصـرية العـامة للكتاب، مصر، ١٩٧٥م.

٣ ـ الدكتورة أنيسة الأمين. مرجع سابق، صفحة ١٠.

عينـــة البحـــث

يتجلى هذا البحث بالوقوف على الأثـر الذي يتـركه خـروج المرأة للعمل على تماسك الأسرة، ومن العسير دراسة نتائج عمل المـرأة ما لم تدرس داخل البناء الطبيعي الذي تعيش فيه، إذ لا يمكن فصل عمل المرأة عن علاقتها بأفراد أسرتها.

وقد تم اختيار عينة البحث بالاعتمـاد على الـطريقة العشـوائية، واختيرت حالات تمثل واقع المرأة العاملة في المجتمع العربي.

شملت عينـــة البحث (١٥٧) سيـدة عـــربيـة عـــاملة وجميعهن متـزوجات ولهن أبنـاء، كذلـك ضمت عينة البحث (١٥١) رجـلاً، وهم أزواج لهؤلاء السيـــدات، و(١٦٨) شـابـــاً أو شـــابـــة ممن تبلغ أعمارهم سن الثانية عشرة فما فوق، ـ بنفس الوقت ـ هم أبناء لهؤلاء السيدات العاملات. وجميع أفـراد العينة اختيـروا عشوائيـاً من ثلاثـة أقطار عربية هي: المملكة العربية السعـودية، والجمـاهيريـة الليبية، والمملكة المغربية.

ويفترض أن تلك الأقطار الثلاثة، تمثل واقع المجتمع العربي من ناحية عمل المرأة. فالمملكة العربية السعودية تعتبر من الدول العـربية التي تنخفض فيهـا معدلات عمـل المرأة، بينـما تحتل معـدلات عمـل المرأة في الجماهيرية الليبية موقعاً وسطاً، أما المغرب العـربي فيعتبر من الأقطار العربية التي تقبل المرأة فيه على العمل، وبالتالي فإن معدلات عمـل المرأة مـرتفعة في هـذا القطر بـالنسبـة لبقيـة الأقـطار العـربيـة الأخرى.

أدوات جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على عدة وسائل للحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على أثر عمل المرأة على تماسك الأسرة كالمقابلة الشخصية، والملاحظة، لكن الاستمارة كانت هي الاسلوب الأساسي في جمع البيانات المطلوبة.

ولقد اعتمد تصميم الاستمارة على جملة من الخطوات المنهجية، برز في مقدمتها ارتباط الاستمارة بوحدة التحليل، مما استدعى صياغة ثلاث استمارات أساسية ترتبط الأولى بالمرأة العاملة، ووزعت تلك الأسئلة على أقسام رئيسية ترتبط بالموضوعات التي تعالجها، فهناك قسم المعلومات الأساسية حول المرأة العاملة، يليه القسم الخاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة وأسرتها، ويشمل القسم الثالث الأسئلة المرتبطة بالصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة، ومدى استفادتها من الخدمات الاجتماعية.

أما الاستمارة الثانية فهي موجهة لأبناء السيدات العاملات ممن تجاوزت أعمارهم الثانية عشرة، واحتوت كذلك على مجموعة من الأسئلة، تدور حول مواقف الأبناء من عمل الأمهات، والمشكلات التي قد تنجم عن خروج الأم للعمل، وكذلك أهم الحلول برأيهم.

أما الاستمارة الثالثة فقد وجهت لأزواج النساء العاملات، ووزعت أسئلتها إلى ثلاثة موضوعات رئيسية، يتناول الأول منها المعلومات الأساسية لأوضاع هؤلاء الأزواج، ثم القسم الخاص

بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم ولأسرهم، وضم القسم الثالث مجموعة الأسئلة التي تدور حول المشكلات والمصاعب التي قد يخلفها خروج المرأة للعمل.

هذا وقد تضمنت الاستمارات الثلاث كافة أنواع الأسئلة، فكان هناك الأسئلة المغلقة، وكان منها الأسئلة المحددة الاجابة، وكان منها أيضاً السؤال المفتوح.

وفي المرحلة التالية لتصميم الاستمارة تم اختبار ما يقرب من (١٠٪) من مجموع أفراد العينة، وضمنت العينة التي تم اختبار الاستمارة من خلالها، مجموعة من السيدات العاملات، أزواجهم وأبنائهم، وكان الغرض من اختبار الاستمارة الاستدلال على وضوح الأسئلة الموجهة لأفراد العينة واستيفاء تحديداتها العملية بالبدائل التي قد تطرح وخاصة في الأسئلة محددة الاجابة، بالإضافة إلى سبر مدى شموليتها. واستناداً إلى معطيات هذا الاختبار، عدلت الاستمارة، واعتمدت الاستمارة المعدلة نهائياً وتم بموجبها جمع المعلومات وتفريغها.

تصميم الجدول وتفريغ البيانات:

تنظيم الترميز: تم تصميم جدول للترميز، ودربت المرمزات على استخدامه، وقد قام مكتب الخليجية الاستشاري بالترميز ووضع نظام له على أساس مراجعة كل استمارة بعد ترميزها بواسطة مراجعة أخرى غير تلك التي قامت بترميزها.

تجهيز وتحليل البيانات:

تم تجهيز البيانات عن طريق ترميزها ومراجعتها وإدخالها بالحاسب الآلي، وقد صممت برامج إدخال وتصحيح البيانات باستخدام برنامج (SPSS). وبعد تصحيح البيانات تم استخراج الجداول المطلوبة أيضاً باستخدام برنامج الـ (SPSS).

أما فيما يخص الأساليب الاحصائية المستخدمة، فقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليل المعطيات على ضوء الجداول التكرارية أو الترابطية.

٢ ـ تحليل النتائج وتفسيرها

أولاً: الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة:

تحاول الدراسة أن تستشف من خلال الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة، الملامح التي تتسم بها المرأة العربية العاملة، ولعل منها يمكن بلورة التوجهات المستقبلية لتعميق مساهمة المرأة العربية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أ ـ التركيب العمري والحالة الزواجية:

يعتبر التركيب العمري والحالة الزواجية من الخصائص الأساسية التي تعكس حجم تركز العاملات في مرحلة عمرية معينة وحالة زواجية محددة، الأمر الذي يساعد على وضع تصورات حول فاعلية قوة العمل، وتوجه بالتالي عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم (٣)

توزع السيدات العاملات وأزواجهن حسب العمر والحالة الزواجية

	الأنـــاث				الـذكـــور			
	التكـرار		النسبة المئوية		التكـــرار		النسبة المئوية	
	متزوجة	أرملة	متزوجة	أرملة	متزوج	أرمل	متزوج	أرمل
أقل من ٢٥ سنة	١٥	–	٩,٥٥	–	–	١	–	٠,٦٦
٢٦ ـ ٣٠ سنة	٤٣	–	٢٧,٣٩	–	١٩	–	١٢,٥٨	
٣١ ـ ٣٥ سنة	٣٩	–	٢٤,٨٤	–	٣٣	–	٢١,٨٦	–
٣٦ ـ ٤٠	٣٠	–	١٩,١١	–	١٧	–	١١,٢٦	–
٤١ ـ ٤٥ سنة	١٦	–	١٠,١٩	–	٣٧	–	٢٤,٥	–
٤٦ ـ ٥٠ سنة	١٠	–	٦,٣٧	–	٢٤	–	١٥,٨٩	–
٥٠ سنة فما فوق	١	٣	٠,٠٦	١,٩	٢٠	–	١٣,٢٥	
غير مبين	–	–	–	–	–	٢	–	١,٣٣
المجمـــوع	١٥٥	٣	٩٨,١	١,٩	١٤٨	٣	٩٨,١	١,٩٩

تـوضح معـطيات الجـدول السابق، أن نسبـة النساء العـاملات المتزوجات قد وصلت إلى (٩٨,١٪)، وهذا أمـر طبيعي، لأن اختيار العينة كان من النساء العاملات اللواتي لديهن أطفال، ولكن يستشف من هذه النسبة أمر بالغ الأهمية، وهو أن عمل المرأة لم يضعف تماسك الأسرة، ولم يشكل عامل تفكك لها، ولم يؤد إلى الطلاق أو الهجر لدى كل أفراد العينة إناثاً وذكوراً.

هذا، وتفيد معطيات الجدول رقم (٣) أيضاً أن أكبر نسبة من النساء العاملات تتمركز في الفئة العمرية (٢٦ ـ ٤٠) سنة، وتصل إلى (٣٤,٧١٪) من إجمال أفراد العينة، حيث احتلت الفئة العمرية (٢٦ ـ ٣٥) سنة وحدها نسبة مئوية تقدر بحوالي (٢٣,٥٢٪) من النساء العاملات، ويمكن ربط خروج المرأة للعمل في هذه المرحلة من العمر بانتهاء مرحلة التحصيل العلمي والرغبة بالتطبيق العملي والواقعي للمعلومات التي حصلت عليها خلال سنوات الدراسة الطويلة، إضافة إلى الرغبة بتحقيق مركز اجتماعي مقبول، أو في المشاركة برفع مستوى معيشة الأسرة.

أما الفئة العمرية من (٣٦ ـ ٤٠) سنة، فقد بلغت نسبتها المئوية (١١,١٩٪) من العاملات، وتتعدى ممارسة المرأة للعمل في هذه المرحلة من العمر، إطار واقع الحاجة المرتبطة بفقد المعيل لترتبط بدوافع أخرى، فالأبناء قد كبروا وانطلقوا في مراحل التعليم وبالتالي ازدادت أوقات الفراغ لديها، كما ازدادت بنفس الوقت مصروفاتهم. كذلك يشير الجدول السابق، إلى أن خروج المرأة للعمل يضعف بشكل ملحوظ لدى الفئات العمرية دون سن الخامسة والعشرين، حيث بلغت (٥٥,٩٪) من اجمالي النساء العاملات، وقد يعود السبب إلى إقبال البنات على التعليم، وطول سنوات الدراسة يحول دون خروج المرأة للعمل قبل هذا السن، كذلك تضعف نسبة النساء العاملات في الفئة العمرية فوق سن السادسة والأربعين التي مثلت أقل من (٧٪)، فالمرأة العربية بشكل عام تميل إلى الجنوح للراحة

والاستقرار في هذه المرحلة العمرية معتمدة في غالب الأحيان على مدخول الزوج والأبناء.

كذلك يشير التوزيع العمري لأزواج العاملات أن (٥٧,٦٢٪) منهم تتراوح أعمارهم بين (٣١ ـ ٤٥) سنة، تليها نسبة الأزواج في الفئة العمرية (٤٦ ـ ٥٠) سنة، حيث بلغت (١٥,٩٪)، و(١٢,٦٪) تقريباً في الفئة العمرية (٢٦-٣٠) سنة.

ومن الملاحظ وجود نسبة كبيرة من أزواج العاملات من الحاصلين على شهادات عليا، حيث تركزت نسبة (٣٣,٥٠٪) منهم في المستوى التعليمي الجامعي وفوق الجامعي.

ب ـ الأوضاع العائلية:

توضح دراسة توزع العاملات المتزوجات حسب توزع الأبناء العمري، إلى وجود (٤٧١) ابناً وابنة، منهم (١٦٨) ممن تجاوزوا سن الثانية عشرة، والباقي، أي ما مجموعه (٣٠٣) أطفال، ممن هم دون سن الثانية عشرة، ومنهم (١٥٠) طفلاً دون سن الخامسة، أي أنهم بحاجة لرعاية الأم أو من ينوب عنها في أوقات عملها.

ولدى اجراء المتوسط الحسابي لعدد أطفال المرأة العاملة الواحدة، يلاحظ أنه يبلغ (٣) أطفال، وهذا يعني أن متوسط عدد أفراد الأسرة بشكل عام يبلغ (٥) أشخاص بمن فيهم الأم والأب. هذا وقد اتضح أنه (٥٨٪) من الأمهات اللواتي لديهن أطفال دون

سن الخامسة، يعتمدن على الأقارب لرعايتهم أثناء غيابهن خلال ساعات العمل، كما اعتمدت (٢٠٪) منهن على الخدم، و(٢٢٪) على دور الحضانة. وكان معظمهن غير راضٍ عن الخدمات التي تقدمها تلك الدور. وبما أن الدراسة تتجه لمعرفة مدى تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري، فقد انصب الاهتمام على الأبناء (ذكوراً وإناثاً) ممن تجاوزوت أعمارهم الثانية عشرة، والجدول رقم (٤) يشير إلى توزع هؤلاء الأبناء حسب العمر والحالة التعليمية.

الجدول رقم (٤)

توزع أبناء السيدات العاملات الذين تجاوزوا

سن الثانية عشرة ـ حسب العمر والحالة التعليمية

العمر / الحالة التعليمية	١٢-١٤	١٥-١٧	١٨-٢٠	٢١ فما فوق	المجموع	النسبة المئوية
ابتدائي	٦١	–	–	–	١٦	٩,٥٢
متوسط	٣٨	٣٣	–	–	٧١	٤٢,٢٦
ثانوي	–	٣٠	٢٥	–	٥٥	٣٢,٧٤
جامعي	–	–	١٦	١٠	٢٦	١٥,٤٨
النسبة المئوية	٣٢,١٥	٣٧,٥	٢٤,٤	٦	١٦٨	١٠٠
المجموع	٥٤	٦٣	٤١	١٠	١٦٨	١٠٠

جـ ـ مستوى التحصيل العلمي

عدا أن التعليم ينمي من إدراك الانسان ذكراً أم أنثى، ويوسع أفقه، فإنه يعتبر بشكل عام، دافعاً قوياً من دوافع خروج المرأة للعمل، وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباط قوية بين التعليم والعمل، إذ كلما ارتقت المرأة في سلم التعليم كلما كانت أكثر رغبة في الخروج للعمل، وكلما كانت بالتالي فرص العمل المتاحة أمامها أوسع.

الجدول رقم (٥)

توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب الحالة التعليمية

المستوى التعليمي	إنـــــاث		ذكـــور	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
أميـــة	١٩	١٢,١	٦	٣,٩٧
معرفة القراءة والكتابة	١١	٧,٠١	١٦	١٠,٦
ابتدائـــي	٦	٣,٨٢	١٥	٩,٩٣
متوسط	٣١	١٩,٧٥	١٧	١١,٢٦
ثانـوي	٢٧	١٧,١٩	٢١	١٣,٩١
جامعي	٤٠	٢٥,٤٨	٤٠	٢٦,٤٩
فوق الجامعي	٢٣	١٤,٦٥	٣٦	٢٣,٨٤
المجمـــوع	١٥٧	١٠٠	١٥١	١٠٠

تبين دراسة توزع السيدات العاملات وأزواجهن حسب الحالة التعليمية أن الأمية منخفضة لدى كلا الطرفين، إذ بلغت (١٢٪) لدى السيدات وحوالي (٤٪) بالنسبة للأزواج. وماتجدر الاشارة إليه هو أن أكثر من (٧٪) من العاملات و(٦, ١٠٪) من الأزواج قد تعلموا القراءة والكتابة في فصول محو الأمية بعد ساعات العمل. فالعمل كان من المتغيرات التي جعلت كلاً من الرجال والنساء يفكرون جدياً بتحسين أوضاعهم العلمية وتعويض ما فاتهم، خاصة وأن قوانين العمل أصبحت ترفض تشغيل الأميين وتطالب من كان منهم على رأس العمل أن يمحو أميته. وفيما يخص نسبة العاملات الحاصلات على شهادة الدراسة الابتدائية فقد وصلت إلى حوالي (٨, ٣٪) مقابل (٩٣, ٩٪) بالنسبة لأزواجهن. أما الحاصلات على كل من شهادة الدراسة المتوسطة والثانوية، فقد بلغت النسبة المئوية على التوالي (٧٥, ١٩٪) و(١٩, ١٧٪) مقابل (٢٦, ١١٪) و(٩١, ١٣٪) بالنسبة للأزواج. ويلاحظ أن أكبر نسبة للعاملات قد تركزت في المستوى التعليمي الجامعي حيث وصلت إلى (٤٨, ٢٥٪)، وكدن يتساوين مع الذكور الذين بلغت نسبة الجامعيين منهم (٤٩, ٢٦٪). هذا ومن المهم في هذا المجال، التأكيد على بروز اتجاه نمو متابعة التحصيل العلمي فوق الجامعي بالنسبة لكلا الجنسين، حيث بلغت نسبة السيدات العاملات اللواتي تجاوزت مستوياتهن التعليمية المرحلة الجامعية (٦٥, ١٤٪) من اجمالي السيدات العاملات، ولعل لهذا البروز ما يبرره إذ اتضح أن نسبة الأزواج الذين يحملون مؤهلات عليا بلغت (٨٤, ٢٣٪) من إجمالي أفراد عينة الأزواج.

وبدراسة توزع السيدات العاملات حسب العمر والمستوى التعليمي، اتضح أن أعلى نسبة من النساء العاملات المتعلمات تقع في الفئة العمرية من (٢٥ ـ ٤٠) سنة، حيث بلغت أكثر من (٨٠٪) من إجمالي أفراد العينة، وتضم كافة المستويات التعليمية. وفي حين ضمت تلك الفئة العمرية حوالي (٥٪) من الأميات، فإن المرحلة العمرية الأقل من (٢٥) سنة لم تضم أي حالة من الأميات، هذا ومن الملاحظ أن معظم النساء العاملات من الأميات أو الحاصلات على الحد الأدنى من التحصيل العلمي ينتشرن بين أفراد الفئة العمرية من (٤٦) سنة فما فوق. أما بالنسبة للذكور فقد انحصرت الأمية والمستويات الدنيا من التحصيل العلمي في الفئة العمرية (٥٠) سنة وما فوق.

د ـ الوضع المهني

تعتمد جميع أسر النساء العاملات في دخلها على الأجور والمرتبات والأرباح التي يدرها عليهم العمل، الأمر الذي يؤكد على القيمة المادية للعمل. والدخل الذي يدره العمل يرتبط بجملة من المتغيرات لعل أهمها نوعية العمل، والمستوى التعليمي. هذا وقد اتضح من دراسة توزيع أفراد العينة حسب الدخل أن (١٨٪) من ذوي الدخل المنخفض، (أي أن دخل الأسرة لا يفي بسد احتياجات أفرادها الضرورية من سكن وغذاء وملبس وتعليم وصحة)، واعتبرت ما نسبته (٥٨٪) من اجمالي أفراد العينة، من ذوي الدخل المتوسط (أي أن دخل الأسرة يفي بمتطلبات أفرادها الضرورية بدون

تحقيق أي وفر أو ادخار)، وما تبقى من أفراد العينة ويمثل (٢٤٪) فقد اعتبروا من ذوي الدخل المرتفع، الذين يتمتعون برفاهية ويستطيعون الادخار.

الجدول رقم (٦)

توزع السيدات العاملات وأزواجهن حسب الدخل ونوعية العمل

مستوى الدخل	منخفض		متوسط	مرتفع		المجموع	
نوعية العمل	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
	ت ٪	ت ٪	ت ٪	ت ٪	ت ٪	ت ٪		
مستخدم	١٩ ١٢	٢٢ ١٤,٥	- -	- -	- -	- -	١٩	٢٢
موظف	٩ ٦	٥ ٣	٨٧ ٥٥	٨٤ ٥٥,٥	- -	- -	٩٦	٨٩
إداري	- -	- -	٤ ٣	٧ ٤,٥	٢٨ ١٨	٢٦ ١٧	٣٢	٣٣
عمل حر	- -	- -	- -	- -	١٠ ٦	٧ ٥	١٠	٧
المجموع	٢٨ ١٨	٢٧ ١٧,٥	٩١ ٥٨	٩١ ٦٠	٣٨ ٢٤	٣٣ ٢٢	١٥٧	١٥١

يشير توزيع أفراد العينة حسب الدخل ونوعية العمل، إلى تركز (٦١٪) من إجمالي السيدات العاملات، و(٥٨,٥٪) من الأزواج بالعمل الوظيفي، والغالبية المطلقة من هؤلاء يعتبرون من ذوي الدخل المتوسط، حيث بلغت نسبة الموظفات والموظفين من ذوي الدخل المنخفض على التوالي (٦٪)، (٥٪). بالمقابل تمركز ذوو الدخل المنخفض في فئة المستخدمات والمستخدمين فقط ومثلوا نسبة

(١٢٪) بالنسبة للسيدات و(١٤٪) بالنسبة للأزواج. أما ذوو الدخل المرتفع فقد تمركزوا في فئة العمل الاداري ومثلوا نسبة (١٨٪) بالنسبة للعاملات، و(١٧٪) بالنسبة للأزواج، وكذلك في فئة العمل الحر ومثلوا على التوالي (٦٪) للسيدات و(٥٪) للأزواج.

إن تمركز غالبية أفراد العينة في مستوى الدخل المتوسط والمنخفض يشير بوضوح إلى أهمية عمل المرأة ومساهمتها إما في رفع دخل الأسرة، أو بالإضطلاع بمعظم مسؤوليات الأسرة المادية، أو بالمساهمة في مصاريف الأبناء. وقد أظهرت دراسة توزع السيدات العاملات حسب مساهمتهن في الانفاق ان (٥, ٣٩٪) منهن يساهمن بكامل مرتباتهن في ميزانية الأسرة ولا يحتفظن لأنفسهن بشيء، كما أفادت (٤١٪) من السيدات أنهن يساهمن بـ(٩٠٪) من المرتب وتحتفظ بجزء بسيط لمصروفاتها الشخصية، هذا وقد أفادت (٦٪) من أفراد العينة أنها تتحمل مسؤولية الانفاق على تعليم الأبناء ومتطلباتهم، بينما أجابت (٥٪) بأنهن يحتفظن بمدخولاتهن لأنفسهن، و(٤٪) تساهم فقط في حالة ضائقة الزوج، أما ما نسبته (٥, ٤٪) فقد أفدت بأنهن يحتفظن بمدخولاتهن ويؤمن لهن الزوج احتياجاتهن.

ثانياً : ظروف عمل المرأة :

أ ـ دوافع خروج المرأة للعمل:

حين التحدث عن مسألة خروج المرأة للعمل، يمتد الحديث ليشمل طائفة الأسباب والدوافع والمبررات التي تحث بل وتبرر ترك

المرأة المنزل لمزاولة عمل ما خارجه، هدا وقد اتضح أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعاشي لها، السبب الرئيسي الذي دفع أكثر من (٨٨٪) من السيدات العاملات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل، خاصة الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تلا ذلك الرغبة في تحقيق الاستقلال المادي عن الزوج وعدم الاتكال عليه، وبلغت النسبة المئوية لهذا الدافع أكثر من (٤٨٪)، وعبرت عن ذلك النساء بقولهن إن التبعية المادية للزوج ومداهنته ومجاملته للحصول على ثمن ثوب أو حذاء أو جورب أو مصروف شخصي، وهو شامخ الأنف يستجيب مرة ويرفض مرات، تضع المرأة بموقف ضعف ومهانة لكرامتها الانسانية، إنه موقف مر تصل مرارته احياناً حتى الحلق. هذا وقد نظر حوالي أكثر من (٤٧٪) من السيدات العاملات، إلى العمل على أنه سند أمان وصك تأمين ضد عوادي الزمن. كذلك كانت الرغبة في تأمين مستوى من التعليم لائق للأبناء دافعاً لحوالي (٣٧٪) من العاملات لمزاولة أعمال خارج المنزل.

إلى جانب العامل المادي، وجدت عوامل أخرى لا تقل أهمية عنه كالرغبة في تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية التي أكدت عليها أكثر من (٤٣٪) من إجمالي أفراد العينة، والحصول على مركز اجتماعي مرموق ومثلت (٣٥٪)، وشغل أوقات الفراغ التي تثير الملل والضجر (٣٢٪)، كما كانت رغبة طائفة لا بأس بها (٧,٦٤٪) بتطوير الذات لأن العمل ينمي الشخصية، والجدول رقم (٧) يبين الأسباب التي كانت وراء عمل المرأة.

الجدول رقم (٧)

توزع السيدات العاملات حسب الأسباب التي دفعتهن للخروج الى العمل

الأسباب التي دفعت المرأة للعمل	التكرار	النسبة المئوية	المعدل المئوي منسوبا لعدد العاملات
١ ـ الرغبة في زيادة دخل الأسرة	١٣٩	٢٦,١٢	٨٨,٥٣
٢ ـ للمساهمة في تعليم الأبناء	٥٨	١٠,٩	٣٦,٩٤
٣ ـ الرغبة في الاستغلال المادي وعدم الاتكال على الغير	٧٦	١٤,٢٨	٤٨,٤
٤ ـ الرغبة في تأكيد الذات والرضا عن النفس	٦٨	١٢,٧٨	٤٣,٣١
٥ ـ لأن العمل ينمي شخصية الفرد	١٢	٢,٢٥	٧,٦٤
٦ ـ للحصول على مكانة اجتماعية	٥٥	١٠,٣٣	٣٥
٧ ـ للقضاء على أوقات الفراغ والشعور بالملل والضجر	٥٠	٩,٣٩	٣١,٨٤
٨ ـ صك تأمين ضد ظروف الحياة	٧٤	١٣,٩	٤٧,١٣
المجمـــوع	٥٣٢	٪٩٩,٩٥	

من كل ما تقدم يُستنتج أن النساء العاملات اندفعن للعمل خارج المنزل لأنهن وجدن في العمل ما يشبع دوافعهن ويحقق بالتالي آمالهن.

ب ـ الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة

تبين أن هناك عوائق تواجه النساء العاملات، ولكنها لا تحول دون المرأة والعمل. فهي صعوبات تعرقل مسار عمل المرأة، ولكن يمكن في نهاية الأمر إيجاد حلول مناسبة لها إن كانت المرأة نفسها عازمة الارادة على تحدي تلك العوائق. وقد اتضح أن أهم العوائق التي تواجه المرأة بشكل عام هي تمثلها لواقع تبعيتها للعادات والتقاليد وتجذر تلك التبعية في صميم حياتها حتى أصبحت نمطاً راسخاً من أنماط حياتها، ووقوفها شبه عاجزة عن تعديل أو تغيير هذا النمط وبذلك ترسخت لديها قيم الاعتماد والاتكال على الرجل، واستساغة الدور التقليدي الذي أنيط بهن. فمثلاً هناك (٢٨,٨٪) من العاملات أشرن إلى الصعوبة التي يواجهنها من النمط التقليدي لإعداد وجبات الطعام البيتي المطهو، واتساع المسكن، والأثاث المعقد، كما اعتبرت (١٦,٥٦٪) منهن بعد المسكن عن مركز العمل من الصعوبات التي تواجهن، وشكت (٢٨,٨٪) من صعوبة تحمل المسئولية، فإذا جُمعت تلك النسب لاتضح أن لدينا (٣٣,١٢٪) من النساء العاملات يعانين من عوائق ذاتية تتمثل بعدم مقدرتهن على التخلص من أدوارهن التقليدية والتفكير بأن للعمل قيمة بحد ذاته، وأنه ضرورة يطور بها الفرد شخصيته، ويرفض بالتالي بأن يستهلك ما ينتجه الآخرون.

هذا وقد أشارت أكثر من (٢٦٪) من العاملات، إلى الصعوبة التي يواجهنها في التوفيق بين أعباء العمل الخارجي وأعباء العمل

المنـزلي، كما واجهت نسب مختلفـة من العامـلات صعـوبـات أخـرى كعدم توفر دور للحضانة أو رياض للأطفال أو نواد لهم، وخاصـة في أوقات الصيف، وتعاني منها (١٤٪) من السيدات العاملات، كذلك أشارت ما نسبته (٢٪) تقريباً إلى عدم توفر مطاعم أو وجبات جـاهزة بـأسعار معقـولة. واشتكت نسبـة مهمة وصلت إلى (٢٢,٢٩٪) من الأرهاق العصبي الذي يعـانين منـه نتيجة لصـراع الأدوار التي وقعن فريسة لها من جراء توزعهن بين واجبات متعددة. ولعـل ما يسترعي الانتبـاه هـو شعـور (٤٠٪) من النسـاء العـامـلات، بـالـذنب تجـاه أطفـالهن، وبالتـالي محاولـة تعويضهم بقضـاء أوقـات أطـول معهم، والاهتمام بدراستهم، وإعداد ما يحبـون من ألوان الأطعمـة مما يـزيد من إرهاق الأم.

الجدول رقم (٨)

توزع السيدات العاملات حسب الصعوبات التي يواجهنها [1]

الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة	التكرار	النسبة ٪	المعدل المئوي منسوباً لعدد العاملات
ـ الشعور بالتقصير حيال الأطفال	٦٣	٢٩,١٧	٤٠
ـ التوفيق بين أعباء العمل الخارجي وأعباء العمل المنزلي	٤١	١٨,٩٨	٢٦,١١
ـ الارهاق العصبي المستمر نتيجةِ التوزع بين الواجبات	٣٥	١٦,٢٠	٢٢,٢٩
ـ بعد المسكن عن المقر	٢٦	١٢,٠٣	١٦,٥٦
ـ عدم توفر دور حضانة أو رياض أطفال خاصة في فصل الصيف	٢٢	١٠,١٩	١٤٠١
ـ صعوبة تحمل مسؤولية العمل الخارجي	١٣	٦,٠٢	٨,٢٨
حرص الزوج على النمط التقليدي بالطعام البيتي واتساع المنزل والأثاث المعقد	١٣	٦,٠٢	٨,٢٨
ـ عدم توفر مطاعم أو وجبات جاهزة بأسعار معقولة	٣	١,٣٩	١,٩١
المجمـــــوع	٢١٦	٪١٠٠	

١ ـ للاستزادة أنظر: أ ـ H. Saffiotti, Op. Cit.
ب ـ الدكتورة كاميليا عبدالفتاح، مرجع سابق.
جـ ـ الدكتور زهير حطب، مرجع سابق.

جـ عوامل تشجيع المرأة على الاستمرارية في العمل

رغم أنه لاتزال وظيفة المنزل هي الاحتفاظ بالمرأة بوصفها قوى عاملة احتياطية لا يتاح لها الانضمام إلى عمليات الانتاج إلا إذا طُلِب إليها ذلك، وتُسحب من سوق العمل عند الاكتفاء، إلا أن استطلاعات الرأي أكدت على النظرة الايجابية التي ينظر بها للمرأة العاملة، مقدرة الدور الفاعل الذي تقوم به من أجل مصلحة الأسرة والمجتمع[1]. وحتى تتمكن المرأة العاملة من أداء دورها الفاعل بعيدة عن الارهاق النفسي والجسدي الذي يستهلك العمر ويفني الجسد، فقد أفادتنا النساء العاملات بعدة عوامل من شأنها أن تشجع المرأة للإقبال على العمل والاستمرار فيه. وتركزت تلك العوامل حول ثلاث مسائل مهمة: الأولى: تعاون الزوج، والثانية: الشعور بضرورة الاشتراك بصنع القرار، والثالثة: توفير الخدمات الضرورية، وفيما يلي نستعرض تلك العوامل:

أفادت (١٢, ٣٣٪) من العاملات بضرورة تقاسم الزوجين للعمل المنزلي، و(٢, ٢٤٪) أكدت على أهمية تعاون الزوجين في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، والاهتمام بمتابعة دراستهم، كما عبرت (٤٧, ١٨٪) منهن على ضرورة تنازل الزوج عن أنماط الحياة التقليدية، كالامتناع عن المساعدة في الأعمال المنزلية، والعناية بالأطفال، والتمسك بالطرق التقليدية في مجال تحضير الطعام والدعوات والالتزامات الاجتماعية، وعلى ما يبدو فان مسألة تعاون الزوج مع زوجته في تقاسم الحياة الأسرية لها الأثر الأكبر في تشجيع

المرأة على الاستمرار بعملها. يلي ذلك عامل في غاية الأهمية، وينم عن وعي المرأة بقضاياها، وهو عامل إشراك المرأة العاملة في المجالس الادارية، ومواقع اتخاذ القرار، وحاز على نسبة (٢ , ٢٤٪) من إجمالي السيدات العاملات، كذلك حازت مسألة الوقوف بوجه المرأة العاملة للترقي إلى مواقع اتخاذ القرار وحاز على حوالي (١٦٪) من آراء السيدات العاملات.

كما ظهر عامل جدير بالإهتمام به، وهو وضع قوانين تسمح بالعمل النصفي للمرأة كي تتمكن من القيام بالأدوار المنوطة بها خير قيام، خاصة بالنسبة للسيدات اللواتي مازال أطفالهن صغاراً وبحاجة لرعاية الأم واهتمامها.

وجاء في المرتبة الثالثة، عامل توفير الخدمات كشرط أساسي من شروط تشجيع المرأة على الاقبال والاستمرارية في العمل. فقد رأت (١١ , ١٩٪) من العاملات أن توفير دور للحضانة، ورياض للأطفال، وحدائق ومنتزهات عامة، ونواد، من شأنه أن يحل كثيراً من مشاكل خروج المرأة للعمل وتوزيع تفكيرها بين التركيز على مشاكل العمل ومستلزماته، وبين القلق على الأطفال وصحتهم وعلاقاتهم التي يكونونها مع أطفال آخرين أثناء انشغال الأب والأم في ساعات العمل، وما لتلك العلاقات من مخاطر لأنها تولد وتتكون بعيداً عن إشراف الأبوين. كذلك ألحت (٢٩ , ٥١٪) من العاملات على ضرورة تأمين مواصلات من البيت للعمل وبالعكس، أو بناء مساكن خاصة بالمنشآت الاقتصادية تكون قريبة من مكان العمل.

فالمواصلات العامة صعبة ومزدحمة كما هو الحال في المغرب، وسورية، وتونس، أو أنها نادرة كما هو الحال بالسعودية، ودول الخليج وليبيا، حيث يعتمد الناس على سياراتهم الخاصة، فدخولهم المرتفعة تمكنهم من شراء وسائل نقلهم الخاصة، وعندها سيتحمل الزوج في الغالب مسؤولية توصيل الزوجة لمقر عملها واصطحاب الأولاد لمدارسهم صباحاً، والعودة بهم ظهراً، مما يشكل عبئاً ثقيلاً يكون مصدر تذمر ومبعث تأفف يمكن أن تقف عثرة بوجه عمل المرأة. أما مسألة تأمين مطاعم عمالية رخيصة، ووجبات طعام جاهزة ومغاسل عامة معقولة الثمن، فإنها احتلت (٢,٥٥٪)، وفيما يخص اقتناء أدوات المنزل الكهربائية فقد أكدت على ضرورة اقتنائها الغالبية المطلقة من السيدات العاملات.

الجدول رقم (٩)

توزع السيدات العاملات حسب العوامل المشجعة على خروج المرأة إلى العمل

العوامل المشجعة لخروج المرأة إلى العمل	التكرار	النسبة المئوية	المعدل المئوي المنسوب لأفراد العينة
١ ـ تقاسم العمل المنزلي بين الزوجين	٥٢	٢٠,٦٣	٣٣,١٢
٢ ـ تقاسم الزوجين لمسؤولية الاهتمام برعاية الأطفال والعناية بهم	٣٨	١٥,٠٨	٢٤,٢
٣ ـ تنازل الأزواج عن أنماط الحياة التقليدية	٢٩	١١,٥١	١٨,٤٧
٤ ـ إشراك العاملات في المجالس الادارية مواقع اتخاذ القرار	٣٨	١٥,٠٨	٢٤,٢
٥ ـ عدم الوقوف بوجه فرص ترقي المرأة العاملة إلى مواقع اتخاذ القرار	٢٥	١٠	١٥,٩٣
٦ ـ وضع قوانين تسمح بالعمل النصفي للمرأة	١٢	٤,٧٦	٧,٦٤
٧ ـ توفير دور حضانة ورياض أطفال وحدائق ومتنزهات ونواد للأطفال	٣٠	١١,٩١	١٩,١١
٨ ـ تأمين مواصلات أو مساكن قريبة من مواقع العمل	٢٤	٩,٥٢	١٥,٩٢
٩ ـ إيجاد مطاعم ووجبات جاهزة رخيصة كذلك مغاسل عامة معقولة الثمن.	٤	١,٥٩	٢,٥٥
المجمـــــوع	٢٥٢	٪١٠٠	

الجدول رقم (١٠)
توزيع السيدات العاملات حسب امتلاك
الأجهزة والآلات الكهربائية المنزلية

الأجهزة والآلات الكهربائية المنزلية	نعم	لا	النسبة المئوية		المجموع العام	النسبة المئوية
			نعم	لا		
١ ـ الثلاجة	١٥٢	٥	٩٦,٨٢	٣,١٨	١٥٧	١٠٠
٢ ـ غسالة ملابس	١٥٥	٢	٩٨,٧٣	١,٢٧	١٥٧	١٠٠
٣ ـ فرن غاز	١٥٢	٥	٩٦,٨٢	٣,١٨	١٥٧	١٠٠
٤ ـ مكنسة كهربائية	١١٢	٥٤	٧١,٣٤	٢٨,٦٦	١٥٧	١٠٠
٥ ـ قدر ضغط	١٣٨	١٩	٨٧,٩٠	١٢,١٠	١٥٧	١٠٠
٦ ـ غسالة صحون	٤٤	١١٣	٢٨,٠٣	٧١,٩٧	١٥٧	١٠٠
٧ ـ جهاز تلفزيون	١٥٦	١	٩٩,٣٦	٠,٤٦	١٥٧	١٠٠
٨ ـ جهاز راديو	١٥٤	٣	٩٨,٠٩	١,٩١	١٥٧	١٠٠
٩ ـ جهاز فيديو	١١٨	٣٩	٧٥,١٦	٢٤,٨٤	١٥٧	١٠٠
١٠ ـ جهاز هاتف	١١٦	٤١	٧٣,٨٩	٢٦,١١	١٥٧	١٠٠

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أهمية الأدوات والأجهزة الكهربائية والتي حرصت المرأة العاملة على اقتنائها، لأنها تخفف أعباء الأعمال المنزلية سواء من حيث الوقت أم الجهد، فالمرأة العاملة لا تملك الوقت الكافي لإنجاز أعمالها المنزلية على الطريقة التقليدية كما أن إجازتها الاسبوعية لا تمكنها من القيام بكل الأعمال المنتظر القيام بها إلا إذا استعانت بمثل تلك الأدوات.

ثالثاً : العلاقات الأسرية :

أ ـ حجم الأسرة :

كانت العائلة ومازالت ـ خاصة بالريف ـ تتسم بأنها عائلة ممتدة تسيرها التقاليد، وتشكل وحدة واحدة تتكون من الزوجين وأبنائهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم وبناتهم غير المتزوجات، كما قد تضم أحياناً أحد الأقارب كالأعمام والعمات والجدات. إلا أن التغيرات والتطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومنها عمل المرأة، عملت بشكل أو بآخر على تشجيع ظهور وانتشار الأسرة النواة التي تتسم بصغر الحجم والاستقلال عن جسم وقرارات العائلة ـ إلى حد ما ـ تسودها علاقات ديموقراطية ومساواة نسبية. مما ساعد المرأة بشكل أو بآخر على التحكم بحجم الأسرة من خلال عمليات تنظيم النسل، إذ إن التوفيق بين أدوار المرأة داخل المنزل وخارجه حمّل المرأة العاملة عبئاً كبيراً ومسؤوليات جسيمة رزحت تحتها متعبة مرهقة مما أدى إلى ضرورة السيطرة على النسل وتنظيمه بحيث يتلاءم وظروف الأسرة والمجتمع. فالأطفال عدا مسؤولية تنشئتهم تنشئة سليمة، يمثلون عبئاً اقتصادياً مهماً. فالزوجان العاملان واعيان كل الوعي بضرورة توفير مستوى معيشي وتعليمي وتربوي لائق لأطفالهم، ولا يمكنهم تحقيق ذلك مع أعداد غير مسؤولة من الأطفال. نضيف إلى ما سبق أن المرأة انسان لا أداة تفريخ، يجب احترام انسانيتها وشخصيتها وإمكاناتها وقرارها بعدد الأطفال الذي ترغب به، فالإنجاب كالحب لا يكون قسراً.

وكما سبق وذكرنا لدى مناقشة الأوضاع العائلية، إن أسرة المرأة العاملة تميل نحو صغر الحجم، فقد اتضح لدى اجراء المتوسط الحسابي لعدد أطفال المرأة العاملة أنه بلغ (٣) أطفال، مقابل أن الأسرة العربية بشكل عام يبلغ متوسط عدد أفرادها (٥) أطفال. وقد بينت نتائج البحث الميداني أن (٤٧٪) من السيدات العاملات ليس لديهن استعداد لإنجاب أكثر من ثلاثة أطفال، لأن التوفيق بين العمل، وتربية الأطفال، وتدبير المنزل متعب للغاية في ظل الظروف الاجتماعية الحالية التي تعيش فيها المرأة العاملة، كما صرحت (٦٨٪) من السيدات العاملات بأنهن إما أن استعملن أو يستعملن حالياً وسائل تنظيم النسل.

ب ـ عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية

يعتمد الأطفال في إشباع حاجاتهم الغريزية على الأم، ويظلون طيلة فترة طفولتهم الأولى التي تتسم بالعجز، معتمدين عليها في مأكلهم وملبسهم وحمايتهم. ويبدأون بالابتعاد عنها تدريجياً كلما تعلموا كيف يعتمدون على أنفسهم. والأم غير العاملة تعيش عادة معظم حياتها داخل المنزل شبه معزولة عن الاتصال بالعالم الخارجي والمشاركة في واقع المجتمع وقضاياه ومشاكله، مما يؤثر على نضجها العاطفي ويبقى محور حياتها يدور حول الزوج والأطفال وخاصة هذين الأخيرين، وهي تحاول عن عمد وغير عمد إطالة مرحلة عجز الطفل واعتماده عليها، لأن ذلك يُولد لديها شعوراً نفسياً بأنها ضرورية ومهمة لأطفالها ولا يمكنهم العيش بدونها. لذا فهي تبذل

كل جهدها مهما كلفها ذلك من وقت وتعب لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم مما يؤدي إلى إطالة فترة العجز والاعتماد ولربما يصبح ذلك من مكونات شخصياتهم، إذ يبقون في حالة عجز وفي حالة اعتماد على الغير حتى عندما يصبحون راشدين. وعلى النقيض من ذلك، يلاحظ أن دخول المرأة للعمل يعني دخولها عالم الواقع والفعل والمحاكة الذي يقتضي منها أن تستغل بل وتطور كل امكاناتها لتؤكد قدرتها على العيش والاستقلال. وعلى ما يبدو فإن الأم العاملة المهتمة بانجاز عملها على الوجه الأكمل، تكون في العادة مهتمة بأبنائها فتعمل باهتمام ومحبة على تنشئة أطفالها تنشئة سليمة قوامها الاعتماد على النفس ومواجهة امور الحياة بأنفسهم ورفع مستوى طموحاتهم بوقت مبكر من العمر، كما أنها تعودهم على مناقشة ما يعترضهم من مصاعب ومشكلات محترمة آراءهم وأفكارهم ومشاكلهم أيضاً، مبتعدة عن أساليب القمع والقهر والاستخفاف والتشهير فيتولد بالتالي بينها وبينهم شعور بالأطمئنان والمودة عوضاً عن شعور التسلط والكراهية مما يساعد على نضج الأطفال الانفعالي ويشبون اناساً معتمدين على أنفسهم واثقين منها.

هذا وقد كشفت نتائج البحث الميداني عن الدور الفاعل للأم العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، كما أعطت مؤشراً في غاية الأهمية يتمثل بمدى اعتماد ابنائها على أنفسهم منذ نعومة أظفارهم.

نقطة أخرى جديرة بالاهتمام، وهي أن المرأة العاملة تعطي لأبنائها شعوراً بأنهم ليسوا أبناءً لامرأة عاجزة تشبع حاجاتهم الغريزية

الأولى فقط، بل أنهم ابناءً لإمرأة منتجة إمكاناتها واسعة، تملك كياناً وشخصية مستقلة وتتمتع بنضج انفعالي. لذا فالعلاقة التي تقوم بينها لم تعد مقصورة على إشباع الحاجات الغريزية الأولى، بل تتعدى ذلك إلى الشعور والاحساس بأن الأم مصدر مهم يستمد منه الخبرة والتشجيع على الاستقلال والاعتماد على النفس وتكوين الرأي واتخاذ القرار ومناقشة الامور بشكل منطقي بعيداً عن العواطف الانفعالية. بمعنى آخر، إن المرأة العاملة تعكس على أطفالها النضج الانفعالي التي تتمتع به لأن الطفل يكتسب من أبويه عامة ومن الأم خاصة، الكثير من العادات والقيم عن طريق المحاكاة والتقليد.

الجدول رقم (١١)

توزع السيدات العاملات وأزواجهن حسب

الاشراف على عملية التنشئة الاجتماعية

الإشراف على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء	الأب ٪	الأم ٪	الاثنان ٪	المجموع ٪
ـ مساعدة الأبناء في الدراسة ـ زيارة المدرسة للتعرف على	٩	٦٥	٢٦	١٠٠
مستوى الأبناء الدراسي	١٣	٥٨	٢٩	١٠٠
ـ اصطحاب الأبناء للنزهات والزيارات	٥	٣٥	٦٠	١٠٠
ـ تسليم المصروف اليومي للأبناء	٢٧	٧٣	ـ	١٠٠
ـ اختيار وشراء حاجات الأبناء	٩	٦٧	٢٤	١٠٠
ـ توجيه وارشاد الأبناء	٢٥	٣٨	٣٧	١٠٠
ـ معاقبة الأبناء	٢٨	٥٠	٢٢	١٠٠
ـ اصطحاب الأبناء للطبيب	٨	٧٥	١٧	١٠٠

يلمس من خلال معطيات الجدول رقم (١١)، أن عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال قد وقعت على عواتق الأمهات العاملات بالدرجة الأولى، تلا ذلك تعاون كلا الأبوين في الاضطلاع بتلك العملية، أما تحمل الأب منفرداً لتلك العملية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة.

الجدول رقم (١٢)

توزيع أبناء السيدات العاملات حسب

الأعمال التي عودتهم أمهاتهم القيام بها

الأعمال التي تعود أبناء العاملات القيام بها	نعم٪	لا٪	المجموع٪
١ ـ الاستيقاظ بمفردهم للذهاب إلى المدرسة	٥٨	١٥	١٠٠
٢ ـ تحضير الشطائر لأخذها إلى المدرسة	٦٤	٣٦	١٠٠
٣ ـ الاعتماد على النفس بكتابة واجباتهم المدرسية	٧٨	٢٢	١٠٠
٤ ـ تحضير الملابس والمحفظة المدرسية بمفردهم	٨٢	١٨	١٠٠
٥ ـ المساعدة بالأعمال المنزلية	٧٦	٢٤	١٠٠
٦ ـ الاستحمام بمفردهم والمحافظة على نظافة الجسم	٩٨	٢	١٠٠
٧ ـ تثبيت الأزرار المقطوعة ورتق الملابس البسيط	٦٣	٣٧	١٠٠
٨ ـ المحافظة على الأدوات والأثاث المنزلي	٥٨	٤٢	١٠٠
٩ ـ المحافظة على الأشياء الخاصة والألعاب	٨٩	١١	١٠٠
١٠ ـ شراء بعض حاجيات الأسرة من السوق	٩٥	٥	١٠٠
١١ ـ الاهتمام بالإخوة الصغار أثناء غياب الأم	٧٧	٣٣	١٠٠
١٢ ـ العناية بالوالدين أثناء مرضهما	٨٨	١٢	١٠٠
١٣ ـ عدم السماح للغرباء بدخول المنزل أثناء غياب الوالدين	٩٩	١	١٠٠

=

=

١٤ ـ المحافظة على الهدوء وعدم إزعاج الأبوين بعد عودتهما من العمل	٨١	١٩	١٠٠
١٥ ـ التوفير بالحصالة من المصروف اليومي	٦٢	٣٨	١٠٠
١٦ ـ شراء بعض الهدايا للوالدين والاخوة بالمناسبات من الادخارات الشخصية	٦٤	٣٦	١٠٠
١٧ ـ العمل على إطفاء الأنوار لدى عدم الحاجة لها	٦٦	٤٤	١٠٠
١٨ ـ مناقشة القراءات الخاصة ومواضيع الأفلام والمسلسلات مع الوالدين أو مع المعلمين	٦٢	٣٨	١٠٠
١٩ ـ مناقشة المشاكل والأمور الخاصة مع الوالدين	٧٣	٢٧	١٠٠
٢٠ ـ الشعور بالإعتزاز لكونهم أبناء لأمهات عاملات	٨٢	١٨	١٠٠
٢١ ـ يستمدون من أمهاتهم الخبرة والثقة بالنفس	٦٧	٣٣	١٠٠
٢٢ ـ معجبون باستقلالية شخصيات أمهاتهم	٨٣	١٧	١٠٠
٢٣ ـ يشعرون بأن أمهاتهم يحملن مسؤوليات كبيرة	٩٥	٥	١٠٠

يستنتج من معطيات الجدول رقم (١٢) أن أبناء المرأة العاملة شديدي الارتباط بالواقع العملي، لأنها تنقل لهم نتائج خبرتها للواقع وتساعدهم على الاستقلال والاعتماد على النفس، وتشعرهم بمسؤولياتهم المتعددة تجاه أنفسهم ومنزلهم وإخوتهم ووالديهم، وتجهد في تعويدهم على ترشيد الاستهلاك والانفاق والادخار، لأنها تعلم جيداً انعكاسات ذلك على حياتهم الخاصة والعامة. لقد بينت نتائج البحث الميداني أن (٨٥٪) من أبناء السيدات العاملات يعتمدون على أنفسهم في الاستيقاظ مبكراً والاستعداد للذهاب إلى المدرسة معتمدين بذلك على الساعة المنبه، ولهذا أهميته لأن الأم العاملة أدخلت في نظام حياة أبنائها عملية تثمين الوقت، والحرص على

التوقيت الملائم، ودقة المواعيد، ولا يخفى ما لذلك من انعكاسات ايجابية مستقبلاً على حياة الأبناء من تنظيم وتوزيع أعمالهم على الأوقات المخصصة واحترام المواعيد. كما أجاب (٦٤٪) من الأبناء بأنهم يعتمدون على أنفسهم بتحضير شطائرهم لأخذها إلى المدرسة في الصباح المبكر، كذلك اتضح أن (٧٨٪) منهم يقومون بكتابة واجباتهم المدرسية بأنفسهم، و(٨٢٪) بتحضير ملابسهم ومحافظهم المدرسية استعداداً للذهاب إلى المدرسة في اليوم التالي، أي أن أبناء الأم العاملة يتعودون الاعتماد على النفس وعدم الاتكال على الغير منذ صغرهم، مما يخفف بالتالي من تبعيتهم ويُقَصِر من مرحلة عجزهم واعتمادهم على الأم، ويسارع في عملية فطامهم العاطفي، الأمر الذي يمنحهم شخصيات مستقلة تكبر وتنمو معهم. تشير اجابات الأبناء كذلك إلى أن (٦٣٪) منهم يقومون بعملية رتق ملابسهم وتثبيت الأزرار المقطوعة منها، و(٨٩٪) يحرصون على أشيائهم الخاصة وألعابهم ويحافظون عليها، و(٥٨٪) يحافظون بل يحرصون على الأدوات والأثاث المنزلي، وإن دلت تلك النسب المرتفعة على شيء فإنها تدل على وعي أبناء المرأة العاملة الفعلي بقيمة تلك الأشياء المادية والمعنوية التي استهلكت عمر وجسد الأبوين. إن المرأة العاملة ـ كما هو معروف ـ أشد حرصاً وترشيداً للإستهلاك من مثيلتها غير العاملة، لذا فهي تحاول جاهدة نقل هذا الحرص لأبنائها، ويوضح هذا الترشيد عملية حرص الأبناء على إطفاء الأنوار لدى عدم الحاجة إليها، حيث يمارسها (٦٦٪) من أبناء العاملات، كذلك عملية الادخار ويمارسها ما نسبته (٦٢٪) منهم بشكل نظامي،

ولـديهم حصالات خـاصة بهم مخصصـة لادخاراتهم من مصـروفاتهم الشخصيـة، كذلـك اتضـح أن (٦٤٪) من هؤلاء يقـومـون بتقـديم الهـدايا لأبـويهم وإخوانهم في المنـاسبات من ادخـاراتهم الشخصيـة، وهذا يعني من ناحيـة متانـة علاقـة المحبة والـود التي تربط أبنـاء الأم العـاملة بـأســرهم والتي تـدفعهم إلى التخــلي عن تلك الادخـارات وتقديمها على شكل هدايا للوالـدين أو الاخوة في المنـاسبات، كـما أنها من ناحية أخرى تعتبر مؤشراً على النضـج العاطفي لهؤلاء الأبنـاء ونمو قيم الايثار والتضحية ومشاركة الآخرين. كذلك تبين أن (٩٥٪) من أبنـاء العـامـلات يتحملون قسـطاً من المسؤوليـة بشـراء احتيـاجـات أسرهم من السوق، وهذا يعودهم عـلى تأديـة واجباتهم تجـاه أسرهم يعلمهم تحمـل جزء من المسؤوليـة. كذلـك تشير معـطيـات الجـدول السابق إلى أن الأم العاملة استـطاعت أن تنمي في أطفالهـا الاحساس بـالتمسك والتعـاضـد الأسـري، إذ أن (٧٧٪) من الأبنـاء يتحملون مسؤوليـة الاهتمام بـالإخوة الصغـار في حـال غيـاب الأم، و(٨٨٪) منهم يـأخذون عـلى عواتقهم العنـاية بـالوالـدين في حال مـرضهـما، و(٨١٪) منهم يحرصون على عدم إزعاج والديهم بل توفـير الهدوء لهم بعد عودتهم من العمل، باختصار استطاعت الأم العاملة أن تنمي في أطفالها الحس والشعـور الانساني والأخـلاقي، وأن تغرس بنفـوسهم حب مساعدة المحتاج ومراعاة حقوق الآخرين. يلاحظ من جهة ثانية وعي أبنـاء الأمهات العـاملات في مسـألة المحـافظة عـلى النفس، إذ اتضـح أن (٩٩٪) منهم لا يسمحون للغـرباء بـدخول منـازلهم أثنـاء غياب الأبوين، وذلك بفضل تمثلهم لتحريص الأم المستمر لهم، ذاك

الحرص الذي يعكس خوفها وقلقها على صغارها أثناء فترات غيابها عنهم. تبقى هناك مسألة في غاية الأهمية، وهي إفادة (٧٣٪) من الأبناء أنهم يناقشون مع والديهم في كل ما يعترض حياتهم من مصاعب ومشاكل، سواء في أمور حياتهم الخاصة أو في أمور حياتهم الدراسية، كذلك اتضح أن (٦٢٪) من الأبناء عُودوا على مناقشة الأبوين أو أحدهما فيما يقرأونه من كتب أو مجلات أو صحف أو فيما يسمعونه أو يشاهدونه من أفلام وقصص ومسلسلات ومسرحيات، إن وعي الأبوين بتعويد أبنائهم على مناقشة مثل تلك المسائل، له ايجابياته البالغة الأهمية، لأن وسائل الاتصال تبث وتنشر وتذيع نوعيات مختلفة من المواد لها تأثيراتها الايجابية ولبعضها تأثيراته السلبية على سلوكيات الأطفال يمكن أن تقودهم لطرق الانحراف. إلا أن مناقشة الأبوين للمضامين التي تحتويها تلك المواد مع أطفالهما يحد بالتأكيد من قوتها وفاعليتها.

وأخيراً تبين أن (٨٢٪) من أبناء العاملات فخورون معتزون لكونهم ابناء لأمهات عاملات، يستمدون خبراتهم منهن، ومعجبون بشخصياتهن المستقلة، ومعترفون بالمسؤوليات التي يتحملنها الجدول رقم (١٢).

أما عن الصعوبات التي يعاني منها أبناء العاملات من جراء عمل الأم، فقد اتضح أن (٧٨,٥٧٪) من الأبناء لم يشكل لهم عمل الأم أي عقبة أو صعوبة، ورأى (١٠,٧٪) أنهم يعانون من الوحدة والاكتئاب النفسي أثناء غياب الأم، و(٤,٧٦٪) اشتكوا من النزاعات بين الوالدين وكان سببها عمل الأم، كذلك هناك نسبة

(٣٨ , ٢٪) من الأبنـاء أكدوا عـلى أن عمـل الأم هـو السبب بتـركهم للمنزل والتفتيش عن صداقات خارجة مما يوقعهم بكثير من الأحيـان بمشاجرات مع الآخرين.

الجدول رقم (١٣)

توزيع أبناء السيدات العاملات حسـب

المصاعب التي يعانون منها نتيجة عمل الأم

المصاعب التي يعاني منها الأبناء نتيجة غياب الأم	التكرار	النسبة ٪
- ليس هناك أي صعوبة أو معاناة	١٣٢	٨٩,٥٧
- يعانون من الوحدة والانقباض	١٨	١٠,٧
- يعانون من النزاعات بين الوالدين	٨	٤,٧٦
- يتركون المنزل للشارع ويتشاجرون مع الآخرين	٤	٢,٤
- غيـر مبيـــن	٦	٣,٥٧
المجمـــــــوع	١٦٨	١٠٠٪

جـ عمل المرأة وصراع الأدوار

استطاعت المرأة العاملة ـ بشكل أو بآخر ـ أن تخفف من تبعـات الرجل وقيوده، فهي ـ كما دلت المعطيات الاحصائية ـ تحمل مسؤولية تنشئة الأبناء الاجتماعية أكثر منه، والدخل الـذي يدره عليهـا العمل منحه شعوراً بالأمن على مستقبل أطفالـه في حال عجـزه أو بطالتـه أو وفاته، بنفس الوقت الذي منح الزوجة الشعور بالإطمئنان للمستقبل في حـالات الطلاق أو التـرمل. أضـافة إلى أن المـرأة العاملة تشـارك

الرجل الأعباء المادية ولا ترهق الزوج بمطالبها، وهي أيضاً رشيدة في إنفاقها واستهلاكها، لأنها تعرف جيداً الجهد المبذول لكسب المال. إلا أن عمل المرأة أدى إلى مضاعفة أدوارها، وبالتالي إلى ارهاقها، خاصة وأنها لم تستطع فعل الكثير لتغيير نمط حياة أسرتها نظراً لغياب المؤسسات الاجتماعية المساندة.

بينت نتائج البحث الميداني أن (٨٨٪) من السيدات العاملات تأخذ الأعمال المنزلية والاهتمام بالأطفال ورعايتهم كل أو معظم أوقاتهن بعد ساعات العمل، وأجابت (٨٦٪) منهن بأنهن يشعرن بالإرهاق والتعب والاستنزاف الجسدي بعد يوم مليء بمسؤوليات العمل ورعاية شؤون البيت والأطفال، واتضح أن (٥٤٪) من الأزواج يشاركون أحياناً في الأعمال المنزلية، و(٣٠٪) منهم لا يشاركون على الأطلاق. وأكدت (٨٥٪) من العاملات بأنهن متضايقات من عدم مشاركة الزوج الفعالة لهن في الأعمال البيتية، ولكنهن لم يعبرن عن ذلك صراحة أمام الزوج كي لا يستمعن إلى الاجابة (المسبقة الصنع، إن جاز لنا التعبير)، وهي أتركي العمل. هذا وقد أظهرت النتائج أيضاً أن (٧٩٪) من السيدات العاملات يعانين من صعوبة التوفيق بين العمل وأعمال المنزل ورعاية الأطفال، خاصة وأن الأزواج يفضلون دائماً إعداد الطعام على الطرق التقليدية، وإقامة الولائم للأهل والأصدقاء، مما يتطلب الوقت والجهد الكبيرين. ولم تخف المرأة بأنها تشعر بتوتر عصبي نتيجة تلك الأدوار المزدحمة التي تقوم بها، فقد تبين أن (٧٦٪) يشعرن بهذا التوتر إما بشكل دائم أو غالبية الأوقات، أنظر الجدول رقم (١٤).

الجدول رقم (١٤)

توزيع السيدات العاملات حسب العوامل التي تؤدي بهن إلى صراع الأدوار

العوامل التي تؤدي لصراع الأدوار	دائما	غالبا	أحياناً	نادراً	لا	المجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
ـ هل يساعد الزوج في الأعمال المنزلية	٤	٥	٥٤	٧	٣٠	١٠٠
ـ هل تعتمد الأسرة على الأطعمة الجاهزة	٧	٧	٨	٩	٦٩	١٠٠
ـ هل تعتمد الأسرة على الأطعمة سهلة التحضير	٩	١٢	٢٠	٢٣	٣٦	١٠٠
ـ تأخذ الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال من المرأة العاملة بعد العمل كل الوقت	٤٧	٤١	١٠	٢	ـ	١٠٠
ـ هل تشعر المرأة بالتعب والارهاق بعد يوم العمل ورعاية البيت والأطفال؟	٤٠	٤٦	٨	٤	٢	١٠٠
ـ هل تشعر المرأة بتوتر عصبي ناجم عن تعارض توزيع الأدوار؟	٣٤	٤٢	١٨	٦	ـ	١٠٠
ـ هل تشعر المرأة العاملة بصعوبة التوفيق بين مسؤوليات العمل والمنزل ورعاية الأطفال	٤٤	٣٥	١٢	٦	٣	١٠٠
ـ هل تتضايق المرأة بصمت من عدم مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية	٤٨	٣٧	٨	٥	٢	١٠٠

أما عن كيفية قضاء الاجازات فقد اتضح أن ما معدله المئوي (٧٠٪) من السيدات العاملات يمضين إجازة نهاية الاسبوع في أعمال الغسيل والكي وتحضير الوجبات التقليدية للأسرة، (٤٦, ١١٪) يمضينها بممارسة بعض الأعمال أو المهارات التي تعود بالنفع على الأسرة مباشرة، (٣١٪) يمضينها في الأعمال المنزلية إلى جانب المطالعة ومشاهدة التلفزيون أو الفيديو مع أفراد الأسرة، (٤٠٪) بالأعمال المنزلية واصطحاب الأطفال للتسوق، (٦٦, ٢٨٪) في الأعمال المنزلية وتبادل الزيارات، (٧٥, ٢٦٪) في الأعمال المنزلية واصطحاب الأطفال للنزهات وزيارة الأقارب، (٤٥, ٤٪) فقط يسافرون أحياناً لزيارة الوالدين خارج الاقامة والعمل، ولكن داخل البلد. أما عن كيفية قضاء الاجازة السنوية، فعلى ما يبدو أنها ليست أحسن حالاً من إجازات نهاية الاسبوع. الجدول رقم (١٥).

وهكذا فإن المرأة العاملة تبدو وكأنها مرتهنة بعد ساعات العمل لأعمال المنزل ورعاية الأطفال مما سبب لها أولا: الأرهاق الجسدي، حيث أفادت ما معدله المئوي (٣٢, ٥٠٪) أنهن يشعرن به نتيجة تراكم تلك الأدوار، وثانياً: الارهاق والتوتر العصبي، حيث تشكو منه (٢١, ٣١٪) من أفراد العينة، وإذا جمعنا المعدلين المئوين لاتضح أن (٥٣, ٨١٪) من السيدات العاملات يعانين من إرهاق جسدي وعصبي نتيجة تلك الأدوار المتعددة التي تقوم بها. الجدول (رقم ١٦).

الجدول رقم (١٥)

توزيع السيدات العاملات حسب قضاء أيام الاجازات الاسبوعية والسنوية

كيفية قضاء الاجازات	خلال الاجازات الأسبوعية			خلال الاجازة السنوية		
	التكرار	٪	المعدل المئوي	التكرار	٪	المعدل المئوي
ـ في تنظيف الدار الموسمي، وتحضير المؤن	ـ	ـ	ـ	٢٨	١٠	١٧,٨
ـ في البيت لغسل وكي الملابس	٤٣	١٢,٨	٢٧,٣٨	ـ	ـ	ـ
ـ في البيت لتحضير طعام تقليدي	٦٩	٢٠,٥٣	٤٣,٩	ـ	ـ	ـ
ـ في البيت لممارسة بعض الأعمال العلمية، أو المهارات اليدوية كالخياطة والحياكة والتطريز النافعة للأسرة	١٨	٥,٣٥	١١,٤٦	٣٥	١٢	٢٢,٣
ـ في الأعمال المنزلية والراحة والاهتمام بشئون الأسرة ومشاهدة التلفزيون أو الفيديو مع أفراد الأسرة	٤٩	١٤,٦	٣١	٤٢	١٤,٥	٢٦,٧٥
ـ بالأعمال المنزلية والذهاب للسوق للتبضع مع الأطفال	٦٣	١٨,٨	٤٠	ـ	ـ	ـ
ـ في الأعمال المنزلية وتبادل الزيارات مع الأقارب والأصدقاء	٤٥	١٣,٤	٢٨,٦٦	٣٩	١١٧,٥	٢٤,٨
ـ في الأعمال المنزلية واصطحاب الأطفال للنزهات	٤٢	١٢,٥	٢٦,٧٥	٦٢	٢١,٥	٣٩,٥
في السفر للاستجمام داخل البلد مع أفراد الأسرة	٧	٢	٤,٤٥	٥٦	١٩,٥	٣٥,٦
ـ في السفر للاستجمام خارج البلد مع أفراد الأسرة	ـ	ـ	ـ	٢٦	٩	١٦,٥
المجمـــوع ٪		٩٩,٩٨			١٠٠	
		٣٣٦		١٥٧	٢٢٨	

الجدول رقم (١٦)
توزيع السيدات العاملات حسب الأسباب التـي تولـد لديـهـن أعراضـاً مرضيـة

الأعراض المرضيـــة	التكرار	النسبة المئوية	المعدل المئوي
ـ أمراض ناتجة عن إهمال التغذية	٩	٥,٠٧	٥,٧٣
ـ أمراض ناتجة عن الارهاق الجسدي	٧٩	٤٤,٦٣	٥٠,٣٢
ـ أمراض ناتجة عن الارهاق العصبي	٤٩	٢٧,٦٩	٣١,٢١
ـ أمراض ناتجة عن العدوى من مكان العمل	١١	٦,٢٢	٧,٠١
ـ أمراض ناتجة عن أسباب متنوعة	٢٩	١٦,٣٨	١٨,٤٧
المجمـــــوع	١٨٨	١٠٠	١٥٧

تعكس معـطيـات الجـداول الثـلاثـة: (١٤) و(١٥) و(١٦)، الصراع الذي تعـاني منه المـرأة العاملة نتيجـة الأدوار المتعددة المنـاطة بها، حيث يتعارض العمـل خارج المنـزل مع كـل من المهام الأخـرى كـرعايـة الأطفال، وتـدبير شؤون المنـزل والاهتمام بشؤون ومـطالب الزوج، إضافة إلى التبعات الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى شعـور المرأة العـاملة بـالاستنـزاف والاستغـلال والارتهـان الكـامـل للأسرة. ولقد ولد ثقل الصراع بين تلك الأدوار ضغوطاً نفسية حـادة جعلت المرأة تعاني من إرهاق جسدي وتوتر عصبي شبه دائم.

د ـ عمل المرأة والعلاقة بين الزوجين:

صحيح أن المرأة العاملة لم تستطع فعل الكثير ـ كما رأينا ـ لتغيير نمط التفكير وأسلوب الحياة التقليدية الذي مازال يحمله الزوج بعمق، خاصة في مسائل مساعدة الزوجة في الأعمال المنزلية، التعود على تناول الوجبات سريعة التحضير، الحد من إقامة الدعوات والولائم، الاعتماد على النفس بتأمين المطالب الشخصية، الشعور التقليدي بأنه ذكر، وأن لديه ما يجعله يحظى بأكثر منها، إلاّ أنها استطاعت أن تعمل الكثير في مجال تعديل العلاقات القائمة بينهما، خاصة وأن المرأة العاملة غالباً امرأة متعلمة متفتحة المدارك واسعة الأفق، تحمل مسؤوليات ومهام عديدة، منها المادي ومنها الاجتماعي ومنها النفسي أيضاً تجاه أسرتها، الأمر الذي خفف من مسؤوليات وتبعات الزوج وأحال العلاقات القائمة بينهما من علاقات قائمة على التبعية والاتكال، إلى علاقات قائمة على أساس المشاركة والتعاون والتفاهم والاحترام المتبادل. كما أن هذا الوضع الجديد أعطى للمرأة منزلة جديدة وولّد لدى كل من الزوجين الشعور بأهمية وضرورة الآخر من أجل الوصول إلى الهدف المشترك المتمثل بوحدة الأسرة وتكاملها.

إن المرأة العاملة بنضجها العاطفي، وخبرتها الواسعة، وتفهمها للأمور، لم تعد تسمح بأن يتفرد الزوج باتخاذ القرارات واحتكار السلطة، وحل محل ذلك النقاش والتفهم والروية والمشاركة والتعاون وتبادل الرأي، أي أن العلاقات بدأت تأخذ المنحنى الديمقراطي إلى

حد ما. وأخذ الزوج ينظر بعين الاعتبار لآراء زوجته ويؤجل في كثير من الأحيان البت في بعض القضايا حتى يتسنى له مناقشة الأمر مع زوجته، وهذا اعتراف من الزوج بأنه يعيش مع شريك متكافىء. كما أن تشاور الزوجين في مشاكلهم وقضاياهم، عمَّق ومتَّن من علاقة المودة والمحبة بينهما، وخفف الكثير من التوترات النفسية التي يمكن أن تسببها لهما ظروف ومتاعب الحياة والعمل، كما اتضح ان المرأة العاملة حريصة كل الحرص على حل خلافاتها ضمن نطاق الأسرة ذاتها عن طريق التفاهم بعيداً عن تدخل الأهل إلا في حالات نادرة وعندما يكون الخلاف مستعصياً، وحرصها على حل الخلافات ضمن نطاق الأسرة يشير بوضوح إلى رغبتها بتحمل مسؤولية حياتها ومستقبلها، واتخاذ قراراتها. من ناحية أخرى، إن استقلال الزوجة العاملة مادياً وفكرياً، يعني أول ما يعنيه أنها ليست عالة على الزوج وأنها تقف منه موقف الشريك لا التابع، وهذا الموقف بالذات أفرز نوعاً من العلاقات بين الزوجين تنطلق من الاحترام والمشاركة والتعاون إلى حد بعيد، ولا نكون مغالين إذا قلنا، بأن العلاقات العاطفية التي تربط الزوجة العاملة بزوجها أكثر صدقاً من مثيلتها عند المرأة غير العاملة، لأنها علاقة مبنية على أساس المحبة والمودة والتعاون والمشاركة، ولا ترضخ للأساس المصلحي، فالمرأة العاملة المستقلة مادياً وفكرياً غير مجبورة بالعيش مع زوج فقدت محبتها واحترامها له، بنفس الوقت الذي بإمكانها أن تعيش معززة مكرمة إذا انفصلت عنه، على عكس الزوجة غير العاملة، التي تضطر إلى المجاملة والممالاة للزوج خشية الانفصال الذي يمكن أن يضعها بحالة اسوأ مما

هي فيها، وبالتالي فهناك الكثير من السيدات المتزوجات اللواتي يعشن مع أزواجهن وليس لهن من تلك الحياة المشتركة سوى السقف الذي يضمهما معاً.

ولكن كل ما سبق لا يمنع أن عمل المرأة قد جلب بعض المشاكل والمتاعب لحياة الزوجين، وخاصة فيما يتعلق بدخل الزوجة وكيفية التصرف به، فهناك الكثير من الأزواج يخشون استقلال المرأة المادي ويحاولون بالتالي التسلط على دخلها ويتصرفون به وفق رغباتهم، وقد لا يكون السبب بأكمله مادياً، بل ولربما كان السبب النفسي أقوى منه، فخوف الزوج من فقدان سلطته وسيطرته التقليدية يدفعه إلى تجريد زوجته من قوتها المادية التي تتمتع بها كي يجبرها على البقاء في الموقع التابع له. كذلك إن عمل المرأة خارج المنزل يسر من اتصالها واختلاطها بالجنس الآخر، الأمر الذي أثار غيرة الزوج وحرك رواسب قديمة تعتمل في نفسه، وهي أن الزوجة متاع شخصي له، وهي أيضاً قاصر يخشى ويخاف عليها، ومجرد كلامها أو اجتماعها مع رجال آخرين يعتبر تعدياً على حقوق متعته وملكيته. أنظر الجدول رقم (١٨).

الجدول رقم (١٧)

توزع السيدات العاملات حسب طبيعة العلاقات القائمة بين الزوجين

طبيعة العلاقات القائمة بين الزوجين	السيدات العاملات					أزواج السيدات العاملات				
	دائماً	غالباً	أحياناً	لا	المجموع	دائماً	غالباً	أحياناً	لا	المجموع
١ ـ الشعور بالرضى العام عن العلاقات القائمة بين الزوجين	٥٣	٣٢	١٢	٣	١٠٠	٥٤	٤٣	٢	١	١٠٠
٢ ـ يسود التفاهم والتعاون حول مسألة تربية الأبناء	٦٧	٣٠	٣	ـ	١٠٠	٥٨	٣٦	٣	٣	١٠٠
٣ ـ هناك علاقات تعاون ومشاركة في الأعباء المادية	٦٠	٣١	٥	٣	١٠٠	٥٨	٢٧	٩	٦	١٠٠
٤ ـ تسيطر على العلاقات القائمة بين الزوجين المحبة والود والاحترام	٧٨	١٨	٢	٢	١٠٠	٦٩	٢٦	١	٤	١٠٠
٥ ـ هناك شعور مشترك بضرورة تحمل مسئوليات الأسرة مادياً واجتماعياً	٨٢	١٠	٤	٤	١٠٠	٧٦	١٢	٩	٣	١٠٠
٦ ـ تحل الخلافات الزوجية والعائلية ضمن نطاق الأسرة.	٦٩	١٩	٩	٣	١٠٠	٧١	١٢	١٠	٧	١٠٠
٧ ـ اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة يقوم على أساس المشاركة واحترام الرأي	٤٩	٣٢	٩	١٠	١٠٠	٤٢	٣٨	١٥	٥	١٠٠
٨ ـ يتناقش الزوجان بمصاعب ومشاكل العمل ويتناصحان	٦٢	١٨	١٥	٥	١٠٠	٤٩	٣٨	٩	٤	١٠٠
٩ ـ يعرف كل من الزوجين الأمور المادية للآخر	٥٤	٢٦	١٤	٦	١٠٠	٥٢	٢٢	٢٠	٦	١٠٠

الجدول رقم (١٨)
توزع السيدات العاملات حسب الخلافات الزوجية التي يمكن أن يسببها عمل المرأة

العوامل التي يمكن أن تسبب خلافات زوجية للمرأة العاملة	التكرار	النسبة المئوية
ـ أسباب مادية حول كيفية المساهمة في الإنفاق على المنزل.	١٤	٩
ـ سبب تخصيص الزوجة جزءاً من راتبها لأهلها	١٥	١٠
ـ أسباب مادية تدور حول الإدخار	٨	٥
ـ بسبب حب الزوج بالاستيلاء على دخل الزوجة والتصرف به حسب تقديراته	٣٢	٢٠
ـ بسبب تسجيل ملكية الأشياء والعقارات باسم الزوجة فقط	١٦	٢١٠
ـ بسبب غيرة الزوج من طبيعة عمل الزوجة (كالسفر، حصول الزوجة على دخل أعلى من دخل الزوج، حضور اجتماعات عمل متكررة، الإختلاط. .وغير ذلك)	١٧	١١
ـ بسبب التقصير في رعاية الأطفال وشؤون المنزل	١٠	٦
ـ بسبب غيرة الزوج من المظهر العام للزوجة	١٧	١١
ـ بسبب تفرد الزوج في السلطة واتخاذ القرارات منفرداً	٩	٦
ـ بسبب رفض الزوجة تدخل أهل الزوج بشؤن حياة الأسرة	١٩	١٢
المجمـــوع	١٥٧	١٠٠

يلاحظ من المعطيات الإحصائية للجدول رقم (١٨) أن العوامل التي يمكن أن يسببها عمل المرأة تتمحور حول مسألتين مهمتين، الأولى، وتتركز حول العوامل المادية، حيث أفادت (٩٪) و(٥٪) على

التوالي، أن الخلافات الزوجية التي يمكن أن يسببها عمل المرأة تدور حول كيفية الانفاق والادخار، كذلك أشارت (١٠٪) من إجمالي السيدات العاملات، بأن مسألة تخصيص جزء من المرتب لذويهن يثير بعض الخلافات مع الأزواج، ولكن النسبة المهمة والتي تقدر بحوالي (٣٠٪) من أفراد العينة، فقد عبرن عن استيائهن من استيلاء الأزواج على أموالهن والتصرف بها وفق مرئياتهن الشخصية، إذ في كثير من الأحيان يقوم الأزواج بشراء عقارات أو سيارات أو أشياء أخرى، ويسجلونها بأسمائهم فقط، دون أن يكون للزوجة فيها أية ملكية أو حق. أما المسألة الثانية، فتتركز حول العوامل النفسية الاجتماعية، ففي هذا المجال أكدت (٢٢٪) من السيدات العاملات أن عملهن خارج المنزل يثير أحياناً بعض الخلافات مع الزوج، وذلك بسبب غيرته، إما من طبيعة عملها (كإضطرارها للسفر المتكرر، أو لحضور الاجتماعات المطولة، أو بسبب الاختلاط مع الجنس الآخر، أو لحصولها على دخل يفوق دخله). ومن حيث اهتمامها بمظهرها العام، إذ أن عمل المرأة خارج المنزل يحتم عليها أن تهتم بمظهرها العام، الأمر الذي يدع لمخيلة الزوج المجال واسعاً لرسم خيالات وأوهام بعيدة عن الواقع، تثير غيرته وقد تحدث خلافاً بين الزوجين. هذا وقد ردت (٦٪) من السيدات العاملات، أسباب الخلافات التي تقوم بين الزوجين العاملين، إلى صعوبة توفيق الزوجة بين واجبات العمل ومسؤوليات الأسرة التقليدية، خاصة وأن المجتمع العربي ما زال لا يقر حقيقة وجوب مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية، وفي عملية متابعة الأبناء الصغار والاشراف على

واجباتهم الدراسية. وعن مسألة تنازع السلطة فقد أشارت (٦٪) من المبحوثات أن الخلافات التي يمكن أن يسببها عمل المرأة، إنما تحدث بسبب رغبة الزوج بالتفرد بالسلطة واتخاذ القرارات داخل نطاق الأسرة، وتؤكد هنا السيدات العاملات رفضهن لهذا التفرد ويطالبن بشدة بتقاسم السلطة والمشاركة في اتخاذ القرارات، فنضجهن العاطفي واتساع مداركهن واستقلاليتهن الفكرية، والاقتصادية، تسمح لهن بمثل تلك المشاركة، والمشاركة ـ كما أكدن ـ لا تعني انتزاع السلطة من الزوج، أو التنازع عليها، للإنفراد بها، إنما القضية بالدرجة الأولى هي قضية تفاهم الزوجين ومشاركتهما معاً في مناقشة الامور والمواضيع الحساسة التي تهم الأسرة، وبالتالي اتخاذ القرارات الملائمة لها.

ومما تجدر الاشارة إليه تأكيد جميع أفراد العينة على أن كل تلك الخلافات بين الزوجين لا تتجاوز حدودها، ولا تحدث شروخاً عميقة بحياة الزوجين والأسرة ولا تؤدي إلى التفكك والتمزق الأسري، وانما هي خلافات وقتية يتوصل الزوجان في غالبية الأحيان إلى حلها بشكل ملائم ومناسب لها.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الخاتمة ونتائج الدراسة

لعل من بين الظواهر التي ارتبطت بعمليات التغير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في المجتمع العربي الحديث، هي ظاهرة عمل المرأة، ولئن أثرت هذه الظاهرة على حياة الرجل تأثيراً ملحوظاً، إلا أنها خلقت تحولاً كبيراً في حياة وشخصية المرأة العربية التي اقتحمت ميدان العمل والإنتاج، مدفوعة بدوافع اقتصادية واجتماعية ونفسية. ويبدو هذا التحول واضحاً عند المرأة العربية العاملة أكثر منه عند مثيلتها الغربية، وذلك لأنها رغم اقتحامها ميدان العمل، إلا أنها ما زالت تتحمل ـ وبنفس القدر السابق ـ مسؤولية المنزل والزوج والأبناء. بل زد على ذلك مهاجمة المجتمع لها وإلصاق الاتهامات بها ونعتها بالأنانية وحب المال والتوق للسلطة والسيطرة، وعدم تحمل المسؤولية وإهمال عملها وأطفالها وزوجها لعدم قدرتها على التوفيق بين تلك المهام مما يوقع الأسرة في براثن التمزق، والأبناء في طرق الانحراف. وبناءً على ذلك، راح الكثير من الكُتاب والدعاة، يطالبون بعودة المرأة إلى المنزل بحجة أن محيطها الطبيعي هو أسرتها، وأسرتها فحسب. وإذا كانت المجتمعات الغربية قد تحررت من العديد من الاتجاهات والاعتبارات والأحكام الاجتماعية المعرقلة

لحركة الأسرة، والتي يستغرق تأديتها الكثير من الجهد والبذل. إلا أن الأسرة في كل الأقطار العربية مازالت محكومة بكثير من ذلك، حيث نلاحظ أن العديد من الأسر مازالت تخضع لمفاهيم وتقاليد لم تعد تتناسب والتغير الذي طرأ على كيانها نتيجة خروج المرأة إلى العمل للمساهمة في عمليات الانتاج الذي يطلبه المجتمع من كل أبنائه، وفي الوقت الذي تضطلع به في عمليات البناء والانتاج، فإنها مطالبة تحت ضغط العادات والتقاليد السائدة، لا أن تتحمل لوحدها ولوحدها فقط مسؤولية رعاية البيت والأطفال، وإنما عليها أن تتحمل أيضاً واجبات الضيافة والكرم والولائم وتراعي المناسبات، كل المناسبات الاجتماعية. الأمر الذي يوقعها نفسياً وجسدياً ومادياً تحت ضغوط وأعباء قاسية جداً.

بالاختصار، إن المرأة العربية العاملة تبقى مطالبة من مواقع مسؤولياتها التقليدية بتأدية كل الأعمال والواجبات الاجتماعية ضمن نطاق المنزل والعائلة، في الوقت الذي تنتظرها أعباء وظيفتها وعملها خارجه.[1] وبالرغم من كل ذلك تبقى كما كانت دائماً ناضجة قوية صامدة محافظة على تماسك أسرتها وعلى صحة أبنائها النفسية.

---

١ ـ الاتحاد العام النسائي في سورية، المشكلات الناتجة عن خروج الزوجة إلى العمل، دراسة ميدانية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. دمشق، ١٩٧٨، ص. ص ١٢ ـ ١٣.

ـ الدكتور سليم نعامة، سيكولوجيا المرأة العاملة، مطبعة أضواء عربية، دمشق ١٩٨٤، ص ١٨.

عمل المرأة من واقع الدراسات السابقة

يمكن أن يستخلص من الدراسات العديدة التي تناولت عمل المرأة وأثارت عدة استجابات نجمل أهمها بالآتي :

- إن دخول المرأة ميدان العمل والانتاج ساهم في إتاحة فرص التعليم لها، وفي زيادة وعيها ونضجها الانفعالي. وعلى الرغم من تعثر عمل المرأة في بدايته في كافة الأقطار العربية، إلا أنه أخذ يقفز في السنوات الأخيرة قفزات كبيرة ومتسارعة وتتفاوت بذلك من قطر لآخر.
- في بداية اقتحام المرأة لميدان العمل، حددت لها مواقع خاصة كالتعليم في مدارس البنات، والقبالة، والتمريض، والطب، وبعض الخدمات الاجتماعية، وأُبعدت عن باقي مواقع العمل المتنوعة، ومازالت غالبية الأقطار الخليجية تخضع لهذه القاعدة، ولكن تشير المعطيات الاحصائية الحديثة، على أن المرأة في غالب الأقطار العربية اقتحمت في الوقت الحاضر أغلب المهن والوظائف المعروفة في المجتمع، إن لم يكن جميعها، ويختلف ذلك باختلاف الأقطار العربية.
- وجدت المرأة في العمل حلاً لبعض مشكلاتها الاقتصادية، وتبين أيضاً أن العمل يشبع لدى المرأة حاجات أخرى مهمة وحيوية كالحاجات النفسية والاجتماعية.
- اتضح أن المرأة العاملة لم تختلف عن الرجل العامل من حيث تحمل المسؤولية، والكفاية الانتاجية، والقدرة على الادارة، وهي تؤدي وظيفة مطلوبة منها في المجتمع العربي الحديث.

- بينت الدراسات أن هناك بعض المعوقات تواجه الأم العاملة، وذلك ناتج عن إسناد المجتمع للمرأة دوراً جديداً متمثلاً في العمل خارج المنزل، دون أن يوفر لها مؤسسات اجتماعية تقدم لها ولأسرتها ولأطفالها الخدمات الرعائية اللازمة والمناسبة. ومن الشائع في غالبية الأقطار العربية إن لم نقل كلها، إن المرأة العاملة إما أن تترك أبناءها في البيت تحت رعاية قريباتهم، أو تحت رعاية الخدم، أو أنها تحملهم صباحاً لوالدتها أو لوالدة زوجها، أو لإحدى العمات أو الخالات، ثم تعود لالتقاطهم آخر النهار.
- لقد حصر عمل المرأة وخلال حقبة طويلة من الزمن في الطبقات الدنيا من المجتمع، تلك الطبقات التي دفع الفقر رجالها العاطلين عن العمل لسبب أو لآخر إلى تشجيع النساء على الخروج من المنزل للعمل والكسب، أما نساء الطبقات المتوسطة والعليا فلم يكن في حاجة إلى ذلك، بل كانت القيم السائدة في أوساطهن تمنعهن من ممارسة أي نوع من العمل، لأن خروج النساء للعمل كان ظاهرة مرتبطة بشدة حاجتهن الناجمة عن فقرهن وقسوة ظروفهن.

نتائج الدراسة الميدانية

لقد شملت الدراسة الميدانية جوانب تحليلية متعددة، فقد قدمت تحليلاً لبعض خصائص العينة من حيث الحالة الاجتماعية، والأوضاع العائلية، والمستويات الدراسية، والمواقع المهنية، كما قدمت أيضاً معلومات مماثلة تقريباً من الأزواج والأبناء. وتوافر مثل هذه المعلومات أعطى للبحث بعداً علمياً لمعرفة مدى تأثير تلك

الأوضـاع عـلى بعض جـوانب عمـل المـرأة من حيث دوافعـه، والمشكـلات التي يمكن أن يستحدثهـا وأثر ذلـك بالتـالي على تمـاسك الأسرة.

كذلك شملت الدراسة الميدانية أيضاً تحليلاً لدوافع عمل المرأة، وحللت مطولاً الدوافع الماديـة والاجتماعيـة والنفسية التي تحث المـرأة للخـروج إلى ميدان العمـل، ولم تغفـل الـدراسـة الميـدانيـة كـذلـك المشكلات التي تواجـه المرأة العـاملة في الوطن العـربي، واستُعرِضت أهم تلك المشكلات، كما تنـاول التحليل بشكـل خاص تـأثير عمـل المرأة على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وعلى العلاقـات القائمـة بين الزوجين.

هـذا وقد تـوصلت الدراسـة إلى مجموعـة من النتـائج العمليـة استطعنا من خلالها اختبار صحة الفـروض. وفيما يـلي نستعرض أهم هذه النتائج:

أولاً: الخصائص الاجتماعية للمرأة العربية العاملة:

كانت أهم الخصائص الاجتماعية للمرأة العربية العاملة الآتي:

أ ـ التـركيب العمري: وصلت نسبـة النساء العـاملات المتـزوجات ولـديهن أطفـال إلى (٩٨,١٪) من اجمـالي أفـراد العينـة، وهـذا أمـر طبيعي، لأن اختيار العينة في الأصل من بين فئة العاملات المتزوجات اللواتي لديهن أطفال. والنتيجة العامـة المستخلصة من ذلـك أن عمل المرأة خارج المنزل لم يضعف تماسـك الأسرة، ولم يشكـل عامـل هدم

وتفكك لها، وكذلك لم يؤد إلى الطلاق، أو الانفصال، كما أنه لم يؤثر على صحة الأبناء النفسية ولا الجسدية ولا الاجتماعية.

- اتضح أن (٣٤, ٧١٪) من أفراد العينة تتمركز في الفئة العمرية من (٢٦ - ٤٠) سنة، واحتلت الفئة العمرية من (٢٦ - ٣٥ سنة) نسبة (٢٣, ٥٢٪) من اجمالي العاملات. ويمكن ربط اندفاع المرأة للعمل في هذه المرحلة من العمر، بانتهاء فترة التحصيل العلمي.

وتبين كذلك أن (٥٥, ٩٪) من أفراد العينة هم دون سن الخامسة والعشرين، و(٧٪) تجاوزن سن الخامسة والأربعين.

ب - **الأوضاع العائلية**: بلغ متوسط عدد أطفال المرأة العاملة الواحدة، ثلاثة أطفال، وهذا يعني أن متوسط عدد أفراد أسرتها يبلغ خمسة أشخاص بمن فيهم الأم والأب. واتضح أن (٥٨٪) من الأمهات العاملات لديهن أطفال دون سن الخامسة ويعتمدن في رعايتهم أثناء غيابهن عن المنزل خلال ساعات العمل على الأقارب، وهذا يدل دلالة واضحة على أن هناك تماسكاً عائلياً بين أفراد العائلة لم يوهنه عمل المرأة، بل وُجد على العكس أن العائلة تشجع الأم على العمل وتساندها، وذلك باحتواء ورعاية صغارها أثناء غيابها في العمل. كما اتضح أن (٢٠٪) من السيدات العاملات يعتمدن على الخدم في رعاية أطفالهن أثناء ساعات العمل، وأفادت (٢٢٪) فقط من الأمهات العاملات أنهن يعتمدن على دور الحضانة في رعاية الأبناء وأبدين جميعهن استياءً واضحاً من الخدمات التي تقدمها تلك الدور.

جـ - **مستوى التحصيل الدراسي**: تبين الدراسة أن نسبة الأمية منخفضة جداً لدى النساء العاملات، إذ بلغت (١٢٪) فقط، والأمر الايجابي الذي كشفت عنه الدراسة أن أكثر من (٧٪) من العاملات قد تعلمن القراءة والكتابة في فصول محو الأمية، وهن قائمات على رأس العمل.

- اتضح أن العمل كان من المتغيرات الأساسية التي جعلت المرأة العاملة الأمية تفكر جدياً بتحسين وضعها الثقافي خاصة وأن قوانين العمل في غالبية الأقطار العربية أخذت ترفض تشغيل الأميات، وتطالب العاملات الأميات بمحو أميتهن تحت طائلة الاقالة من العمل إذا لم يتحقق ذلك.

د - **الوضع المهني** تبين أن (١٨٪) من السيدات العاملات يعتبرن من ذوي الدخل المنخفض، و(٥٨٪) من صاحبات الدخل المتوسط، و(٢٤٪) من ذوي الدخل المرتفع.

- اتضح أن المرأة العربية العاملة تساهم مساهمة فعالة في الانفاق على أسرتها، فقد تبين أن (٥, ٨٠٪) من إجمالي السيدات العاملات يدفعن بكامل أو (٩٠٪) من دخولهن إلى ميزانية الأسرة، و(٦٪) منهن يتحملن إلى جانب مسؤولية الانفاق على أنفسهن الانفاق على تعليم ومتطلبات الأبناء. أي أن الغالبية المطلقة من السيدات العاملات يدفعن بكل ما يكسبنه من أموال في سبيل رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي للأسرة، الأمر الذي يساعد بشكل

مباشر وفعال على تماسك وترابط أفراد الأسرة ويجعلهم بالتالي أكثر قدرة وكفاءة للتصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها الوطن العربي في جميع أقطاره.

ثانياً: ظروف عمل المرأة:

أ ـ دوافع عمل المرأة: أشارت النتائج إلى أن الدوافع المادية تشكل المحرك الأساسي لمسألة خروج المرأة للعمل، فقد اتضح أن (٨٨٪) من السيدات العاملات خرجن للعمل بقصد رفع دخل الأسرة لتحسين مستواها المعيشي وخاصة فئات ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، كما أفادت (٤٨٪) من العاملات أن العمل يحقق لهن استقلالاً مادياً، وينشلهن من التبعية المادية للرجل سواء أكان زوجاً أم ابناً أم أباً أم أخاً، وأشارت (٤٧٪) من أفراد العينة على أن العمل سند تأمين ضد عوائد الزمن، وكاد يكون العمل لدى (٣٧٪) من السيدات السند الوحيد أو الأساسي لتأمين مستوى لائق من التعليم للأبناء.

ـ الدافع النفسي ـ الاجتماعي: أوضحت النتائج أن هناك عوامل أخرى نفسية واجتماعية لعمل المرأة لا تقل أهمية عن الدافع المادي مثل الرغبة في تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية وشكلت نسبة (٤٣٪)، كذلك كان الحصول على مركز اجتماعي مرموق الدافع لـ(٣٥٪) من السيدات العاملات للخروج إلى العمل، وأفادت (٣٢٪) من أفراد العينة أن شغل أوقات الفراغ والهروب من الملل

والضجر الذي يسببه الفراغ الدافع الأساسي للخروج إلى العمل خاصة بعد أن كبر الأبناء ولم يعودوا بحاجة ماسة لتواجد الأم معهم.

ب ـ **الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة**: استخلص من الدراسة الميدانية مجموعة من النتائج حول بعض الصعوبات التي تواجه المرأة العربية العاملة، وتتمثل تلك الصعوبات بالآتي:

ـ اتضح أن (١٢,٣٣٪) من السيدات العاملات يعانين من عوائق ذاتية تتمثل بعدم مقدرتهن على التخلص من الدور والتفكير التقليدي الذي رسمه المجتمع القديم لهن.

ـ بالنسبة للعوائق الخارجية، تبين أن (٢٦٪) من العاملات يواجهن صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل الخارجي، ومتطلبات العمل المنزلي، و(١٤٪) يعانين من عدم توفر دور للحضانة، ورياض للأطفال بأسعار معقولة ورعاية جيدة، (٢٩,٢٢٪) يشكين من الارهاق العصبي نتيجة لصراع الأدوار وتوزعهن بين واجبات ومسئوليات متعددة، (٤٠٪) يشعرن بالذنب تجاه أطفالهن ويحاولن بالتالي تعويض أطفالهن بقضاء أوقات طويلة معهم، ويقمن بتدريسهم وإعداد الوجبات وألوان الطعام المفضلة لهم على حساب راحة الأم، مما يزيد في إرهاقها.

ثالثاً: العلاقات الأسرية:

زودتنا الدراسة الميدانية بعدة نتائج حول عمل المرأة والعلاقات الأسرية نجمل أهمها:

أ ـ **عمل المرأة وتحديد حجم الأسرة**: اتضح من الدراسة أن المرأة العاملة تميل إلى تحجيم عدد أفراد أسرتها، حيث بلغ متوسط عدد أطفالها (٣) أطفال، وهذا دلالة واضحة على أن النساء العاملات واعيات كل الوعي بمسؤولياتهن تجاه أطفالهن وبضرورة توفير المستوى المعيشي والتربوي اللائق بحق الطفولة، ولا يمكن تحقيق ذلك، ـ كما أفادت إحدى السيدات ـ مع أعداد غير مسؤولة من الأطفال.

ب ـ **عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية**: كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن الدور الفاعل للأم العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فقد وُجد أن (٨٥٪) من أبناء العاملات يعتمدن على أنفسهن في عملية الاستيقاظ مبكراً والاستعداد للذهاب إلى المدرسة، (٧٨٪) منهم يعتمدون على أنفسهم بكتابة واجباتهم المدرسية، (٨٢٪) من الأبناء يحضرون محافظهم وملابسهم بأنفسهم، (٦٣٪) من أبناء العاملات يقومون بعملية رتق ملابسهم وتثبيت الأزرار المقطوعة منها، (٨٩٪) منهم يحرصون على أشيائهم الخاصة ويحافظون على لعبهم سليمة، (٥٨٪) يحرصون على نظافة وسلامة الأدوات والأثاث المنزلي، (٦٦٪) يعمدون إلى اطفاء الأنوار لدى عدم الحاجة إليها، (٦٢٪) يمارسون عمليات الادخار المنتظمة من مصروفاتهم الشخصية، (٩٥٪) يتحملون مسؤولية شراء احتياجات الأسرة من السوق، (٧٧٪) يهتمون بمن هم أصغر منهم من الأخوان والأخوات، (٨٨٪) يسهرون على راحة والديهم في حالة مرض أحدهم، (٨١٪) يحرص على عدم ازعاج الوالدين بالضجيج بعد عودتهم من العمل، (٩٩٪) منهم لا يسمح للغرباء بدخول المنزل

اثناء غياب الأبوين عنه، (٦٢٪) من أبناء العاملات اعتادوا مناقشة والديهم بما يقرأون أو يشاهدون أو يسمعون في وسائل الاعلام المتنوعة، (٧٣٪) يحرصون على مناقشة مشكلاتهم الخاصة مع أحد الوالدين، أو كليهما، (٨٢٪) من أبناء العاملات فخورون لكونهم أبناءً أمهات عاملات، هذا وقد أفاد (٧٨,٥٨٪) من أبناء العاملات أن عمل أمهاتهم لم يشكل لهم أية عقبة أو صعوبة، بالمقابل اشتكى (١٠,٧٪) من هؤلاء الأبناء بأنهم يعانون من الوحدة والاكتئاب أثناء غياب الأم، و(٤,٧٦٪) اشتكى من النزاعات التي تقوم بين الأبوين والتي يسببها عمل الأم بشكل أو بآخر، وأفاد (٢,٣٨) من الأبناء أن عمل أمهاتهم هو السبب الأساسي بتركهم للمنزل اثناء غياب الأم لشعورهم بالوحدة، وبالتالي ينزلون إلى الشارع يفتشون عن أصدقاء لهم، وفي كثير من الأحيان يتشاجرون مع الآخرين.

جـ ـ عمل المرأة أو العلاقة بين الزوجين : أظهرت النتاج العملية للبحث، أن المرأة العربية العاملة تتميز بالإعتماد على النفس، والثقة بالذات وتحمل المسؤولية، وتقدير العلاقات الانسانية الديمقراطية، والتحرر من سلطان وسيطرة الخرافات والأوهام والعادات والتقاليد السلبية، كما لوحظ عنها ارتفاع نضجها الانفعالي والاجتماعي والعقلي. إن تلك السمات الايجابية التي طبعت شخصية المرأة العاملة عملت على تحويل العلاقات القائمة بين الزوجين، من علاقات قائمة على التبعية والاتكال والخوف، إلى أخرى قائمة على أساس المحبة والمشاركة والتعاون والاحترام المتبادل. هذا وقد استطاعت المرأة

العاملة أن تلغي الفكرة السائدة عن المرأة بأنها لا تصلح إلا لخدمة المنزل وإشباع حاجات الزوج وإنجاب الأطفال، وأثبتت بأنها فوق كل شيء إنسان منتج ومعطاء، كفاءتها وقدرتها على الانتاج والبناء لا تقل بحال من مثيلها الرجل، بنفس الوقت إن المرأة العاملة تعي تماماً واجباتها ومسؤولياتها كزوجة، وتعلم تماماً بأن المنزل والزوج بحاجة إلى محبتها ورعايتها، كما هو بحاجة إلى تفكير، ونضجها الانفعالي والعقلي السليم، ومساعدتها وتعاونها لرسم حياتهما وحياة أطفالهما المستقبلية.

التوصيات:

انطلاقاً من نتائج البحث الميداني، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، نورد فيما يلي أهمها:

١ ـ أوضحت الدراسة أن المرأة العربية العاملة تميل بعد سن الخامسة والأربعين إلى الراحة وترك العمل، وهنا توصي الدراسة بالعمل الجاد والفعال لتشجيع وحث المرأة العاملة على مواصلة العمل والانتاج بعد هذه المرحلة من العمر، خاصة وأنها تكون قد اكتسبت خبرة ومهارة واسعين في مجال عملها تجعلها بالتالي أكثر كفاءة وانتاجاً. وتشجيعها على مواصلة العمل يكون بفتح مجالات الترقي في السلم الوظيفي أمامها، ووضعها في مراكز اتخاذ القرارات وإسناد المهام والمسئوليات لها. فقد اتضح من خلال المناقشات الجانبية مع أفراد العينة، أن عرقلة الترقيات أمامهن وإبعادهن عن مواقع اتخاذ القرارات، والمسؤوليات

والمهام يشكل عامل احباط قوي للمرأة العاملة يعمل على انسحابهن من العمل المنتج والركون إلى المنزل.

٢ ـ اتضح أن خروج المرأة للعمل وهي دون سن الخامسة والثلاثين من العمر، يشكل نسبة مئوية تصل إلى حوالي (٦٢٪) من إجمالي العاملات، وتؤكد المعطيات الاحصائية أن جميع هؤلاء السيدات العاملات اللواتي خرجن للعمل وهن في سن صغيرة، ومازلن كذلك، هن زوجات وأمهات، ولم يؤد عملهن خارج المنزل إلى تفكك أو تمزق أسرهن، ولم يعرضهن للطلاق أو الهجر ولم يدفع بأطفالهن إلى طرق الانحراف والجريمة، لذا توصي الدراسة الجهات المعنية (وزارة الاعلام، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الداخلية، الاتحادات والمنظمات الشعبية، مراكز البحوث والدراسات) بالقيام بحملات إعلامية مكثفة تتسم بالجدية والعلم، تهدف إلى انتزاع الفكرة السائدة عن أن المرأة لا تصلح إلا لخدمة المنزل ورعاية الزوج وانجاب الأطفال، مؤكدة بنفس الوقت على أن عمل المرأة لا يشكل عامل ضغط أو تفكك لتماسك الأسرة، وأن المجتمع بحاجة في عمليات بنائه إلى سواعد أبنائه، كل أبنائه ذكوراً ونساءً.

٣ ـ اتضح أن (٧٨٪) من الأمهات العاملات يعتمدن إما على الأقارب أو الخدم في رعاية أبنائهن أثناء غيابهن خلال فترة العمل. وذلك يعني شبه غياب المؤسسات الاجتماعية العامة والخاصة، وعجزها إن وجدت في بعض الأماكن عن تقديم خدمات رعائية وتربوية ذات مستوى لائق بالطفل. لذا توصي

الدراسة بتوفير وتعميم المؤسسات الاجتماعية (دور للحضانة، رياض للأطفال، نواد، مسارح، ملاعب)، تقدم خدماتها لكل أم عاملة محتاجة لمثل تلك الخدمات وبأسعار تتناسب ودخل الأبوين.

٤ - توصي الدراسة بالتأكيد على الاستمرار في افتتاح دورات محو الأمية وتشجيع النساء والعاملات منهن بشكل خاص، على الالتحاق بها، كما توصي أيضاً بعدم تشغيل أو الاستمرار في تشغيل الأميات من النساء إلا بعد محو أميتهن، فنتائج محو الأمية لا تنعكس فقط على العملية الانتاجية، وإنما تنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فالأم المتعلمة أكثر قدرة وكفاءة على تنشئة أبنائها والتعامل مع محيطها وأسرتها، مما يزيد من تماسك الأسرة وترابطها.

٥ - تبين أن (٥, ٩٠٪) من السيدات العاملات يسهمن مساهمة فعالة في الانفاق على الأسرة بقصد رفع مستواها المعيشي والثقافي والاجتماعي، الأمر الذي يزيد من تماسك وترابط الأسرة، ويبعدها عن مهاوي الفقر والعوز والحاجة التي تؤدي بشكل ما إلى تفكك وانحلال الأسرة.

هذا وقد اتضح أن (٧٦٪) من السيدات العاملات ينتمين إلى فئة الدخل المنخفض، ويكاد يكون دخلهن المورد الأساسي للأسرة.

وهنا توصي الدراسة بتشجيع عمل المرأة وفتح جميع مجالات العمل أمامها، والعمل على تطوير قدراتها ومهاراتها لرفع كفاءتها

الأنتاجية من خلال عمليات التعليم والتدريب المستمر. لأن دخلها المادي يساعد على تماسك الأسرة ويبعد أفرادها وخاصة الصغار منهم، عن طرق الانحراف والتشرد.

٦ ـ أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع المادية والنفسية والاجتماعية هي وراء خروج المرأة للعمل، وأن تلك الدوافع ـ في حقيقة الأمر ـ تساعد على التماسك الأسري، وعلى ضمان تنشئة اجتماعية صحية للأبناء، وهنا توصي الدراسة بتعزيز تلك الدوافع وذلك بالتأكيد على أهمية وضرورة عمل المرأة، و فتح كل مجالات العمل والمراكز والمناصب أمامها، وتقديم التسهيلات القانونية والاجتماعية والثقافية والرعائية التي تساعدها على التوفيق بين أدوارها المتعددة.

٧ ـ تمثل الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة ـ كما سبق وذكرنا ـ عوائق ذاتية، واجتماعية. والعوائق الذاتية جاءت نتيجة التربية وترسخ الدور التقليدي الذي رسمه المجتمع للمرأة في أعماق بعض النساء العاملات.

وهنا توصي الدراسة بالتأكيد على دور وسائل الاعلام لابراز حقيقة ودور عمل المرأة في عمليات الانتاج والبناء التي يحتاجها المجتمع العربي، هذا أولاً. وثانياً، تأكيد تلك الوسائل على قيمة العمل بحد ذاتها وضرورته لتطوير شخصية المرأة وأثر ذلك على التماسك الأسري وتنشئة الأطفال. أما بالنسبة للعوائق الاجتماعية، فالدراسة توصي بخلق المؤسسات الاجتماعية المساندة لعمل المرأة وجعلها في متناول جميع النساء العاملات على اختلاف مستوياتهن

المادية. كما أنها توصي الأزواج بالتحرر من العديد من الاتجاهات والاعتبارات والأحكام الاجتماعية التي تعيق حركة الأسرة، أو تضيف إليها مهمات وواجبات يستغرق تأديتها الكثير من الجهد والبذل والوقت.

مدى تحقيق فروض البحث:

لقد قام هذا البحث على أساس افتراض عدة فروض مستقاة من الواقع العملي لحياة المرأة العربية العاملة، ولقد أوصلتنا عملية الكشف عن صحة الفروض من عدمها، من خلال الوسائل والأدوات المختلفة التي اتبعتها الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن خروج المرأة للعمل خارج المنزل حقق لها ولأسرتها الأمن الاقتصادي والنفسي، وحقق لديها اشباعات اجتماعية مرضية من خلال ارتقاء دورها ومكانتها الاجتماعية.

ثانياً: إن عمل المرأة وتوزعها بين أدوار متعددة ومتنوعة أدى لدى كثير من السيدات العاملات إلى ما يسمى بـ «صراع الأدوار».

ثالثاً: إن ممارسة المرأة للعمل خارج المنزل، أدى إلى تحويل في أنماط العلاقات السائدة في الأسرة، وتحدُّ بالتالي من القيم التي كانت تستند إليها هذه العلاقات وخاصة في مجال التبعية للزوج والاتكال عليه، والعلاقات القائمة على التسلط

والسيطرة، وحل محلها العلاقات القائمة على التفاهم والمحبة والاحترام المتبادل.

رابعاً: ساعد عمل المرأة بوضوح على تماسك الأسرة، ورفع من كفاءتها في أداء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وساعد على استقرارهم المادي والنفسي والاجتماعي، وعمل على زيادة نضجهم العاطفي.

خامساً: إن خروج المرأة للعمل لم يعمل على زيادة أو خلق خلافات بين الزوجين، بل ساعدهم على فهم بعضهم البعض ودعم استقرار حياتهما المشتركة.

المراجـــــع

أولاً: المصادر باللغة العربية:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ صحيح مسلم والبخاري.

٣ ـ إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية لعام ١٩٨٧م.

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

أ ـ الكتـــب:

١ ـ الدكتورة آمال رسام، المرأة العربية، حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، من منشورات اليونسكو، باريس، ١٩٨٤م.

٢ ـ الاتحاد العام النسائي، المشكلات الناتجة عن خروج الزوجة للعمل، (دراسة ميدانية)، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، سورية، دمشق، ١٩٧٨.

٣ ـ ألفرد براون، علم النفس الاجتماعي في خدمة الصناعة، ترجمة السيد محمد خيري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

٤ ـ الدكتورة بثينة قنديل، دراسة مقارنة بين أبناء المشتغلات وغير المشتغلات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، القاهرة ١٩٦٤م.

٥ ـ الدكتورة تماضر حسون، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، مذكرة جامعية للدراسات العليا، غير منشورة، كلية التربية للبنات بالرياض، ١٩٨٠م.
٦ ـ الدكتورة تماضر حسون، عمل المرأة في القطاع الخاص (دراسة ميدانية عن المملكة العربية السعودية) الشركة الخليجية للإنماء، الرياض، ١٩٩٠.
٧ ـ الدكتورة تماضر حسون، انحراف الأحداث في الوطن العربي، (دراسة ميدانية مقارنة بين كل من سورية، المغرب العربي، السودان) دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، تحت الطبع.
٨ ـ جامعة الدول العربية، سكان الوطن العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، عمان ١٩٨٠.
٩ ـ جامعة الدول العربية، استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، الادارة العامة للشئون الاجتماعية، تونس، ١٩٨٠م.
١٠ ـ الدكتور حسن حمود، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٢م.
١١ ـ الدكتور حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية دار النهضة، بيروت، ١٩٨٢م.
١٢ ـ الدكتور حلمي عبد الجواد، والدكتور يوسف ساري، الأسرة قديماً وحديثاً، مطبعة دار التعاون. مصر، ١٩٥٦م.

١٣ - زارينا بهاني، دراسة العاملات في صناعة البيدي (الدخان الخام) الله آباد، الهند، ١٩٨٠م.
١٤ - الدكتور زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
١٥ - الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي، الطاقات النسائية العربية، قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٧م.
١٦ - الدكتورة سعاد الصباح، التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة، دار ابتسلوردز للنشر، لندن، ١٩٨٣.
١٧ - الدكتورة سلوى خماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣م.
١٨ - الدكتور سليم نعامة، سيكولوجيا المرأة العاملة، مطبعة أضواء عربية، دمشق، ١٩٨٤.
١٩ - سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف والتنمية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
٢٠ - الشيخ صبحي الصالح، المرأة في الاسلام، كلية بيروت الجامعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.
٢١ - الدكتورة عالية باڤون، المرأة في شمال إفريقيا، المشاكل والاتجاهات والمتطلبات، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، من منشورات اليونسكو، باريس ١٩٨٤.

٢٢ ـ الدكتور عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ـ الطبعة الخامسة ـ مكتبة وهبة، القاهرة ـ ١٩٧٦م.
٢٣ ـ الدكتور عبداللطيف فضل الله، المرأة والعمل في المغرب العربي، الرباط، جامعة محمد الخامس ١٩٨٧م.
٢٤ ـ فايزة الزياني، المرأة في مجال العمل والانتاج، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، البحرين، ١٩٧٣م.
٢٥ ـ فريدريك انجلز، أصل العائلة، ترجمة أديب يوسف، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٥م.
٢٦ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة حالة المرأة الريفية المصرية (بحث ميداني) سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، بغداد ١٩٨٨.
٢٧ ـ الدكتور لويس كامل مليكة وآخرون، قراءة في علم النفس الاجتماعي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٨ ـ الدكتورة كاميليا عبدالفتاح، سيكولوجية المرأة العامة، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٩ ـ ماري بونابرت، الحياة الجنسية، ترجمة الدكتور صلاح مخيمر وآخرين، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٢.
٣٠ ـ الدكتور مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره، مطبعة لجنة البيان العربي ـ الطبعة الأولى ـ مصر، ١٩٥٤م.

٣١ ـ الدكتور مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١م.
٣٢ ـ الدكتور محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٨٣م.
٣٣ ـ محمد عماره، الامام محمد عبده، سلسلة المعارف الحديثة، دار القدس، بيروت، بدون تاريخ.
٣٤ ـ الدكتورة نوال السعداوي، الأنثى هي الأصل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.
٣٥ ـ هدى مجاهد، دور المرأة في التنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، البحرين، ١٩٧٦م.
٣٦ ـ الدكتور هنري عزام، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، العوامل والسياسات التنموية، منظمة العمل الدولية، جينيف، ١٩٧٩م.
٣٧ ـ الدكتور هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة في القوى ودورها في عملية التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٨ ـ هيفاء الكبره، المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية (دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سورية)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م.

ب ـ الدوريات:

١ ـ الدكتور حامد عمار، الاطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن

العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٣)، سبتمبر - أيلول، ١٩٨٣م.
٢ - الدكتورة سامية الساعاتي، اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر، المجلة القومية، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد رقم (١٤)، العدد (٣)، مصر.
٣ - عزيزة حسين، العام العالمي للمرأة، مجلة تعليم الجماهير، المجلد رقم (١٣)، ١٩٧٥م.
٤ - عفاف إبراهيم، وضع المرأة العاملة في التنظيم الاجتماعي للمصنع، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العددان (١و٣)، مصر، ١٩٧٧.
٥ - الدكتورة كريمة كريم، المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، المجلد المستقبل العربي، العدد (٣٩)، مايو - ١٩٨٢م.
٦ - منظمة العمل العربية، الموارد البشرية واحتياجات الطاقة المستقبلية من كوادر وأبحاث وتدريب في البلدان العربية، مجلة قضايا عربية، العدد (٤) السنة العاشرة، نيسان - أبريل، ١٩٨٣م.
٧ - الدكتور ناصيف نجار، وضع المرأة في الدساتير العربية، مجلة الوحدة العربية العدد (٩)، السنة الأولى، حزيران - يونيو، ١٩٨٥م.

جـ - المؤتمرات والندوات

الأبحاث المقدمة إلى المؤتمرات :

١ - الدكتور خميس طعمة الله، التنمية البشرية والاجتماعية في

الـوطن العربي، المؤتمـر الثاني لـلإجتماعيـين العـرب، بغـداد، نوفمبر تشرين الثاني، ١٩٨١م.
٢ ـ الدكتورة صالحة سنقر، أثر تربية المـرأة العربيـة في تحقيق التنمية الشاملة، المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج، الكويت، من ٢٨ ـ ٣١ مارس ـ آذار، ١٩٨١م.
٣ ـ الدكتور منصور الراوي، الانسان العربي، واقعه وآفاق تطوره، المؤتمـر الثاني لـلإجتماعيـين العرب، بغـداد، نوفمـبر ـ تشرين الثاني ١٩٨١م.
٤ ـ الدكتورة نادرة فتحي محمد، القوانين الخاصة بـالمرأة العـاملة في دول الخليـج العربي والجـزيرة العـربية، المؤتمـر الاقليمي الثالث للمـرأة في الخليـج والجـزيـرة العـربيـة، أبـوظبي، من ٢٤ـ٢٧ مارس ـ آذار، ١٩٨٣م.

الأبحاث المقدمة إلى الندوات:

١ ـ الدكتور أحمد كمال أبوالمجد، التصـور الاسلامي لقضيـة المرأة، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، من ١٣ ـ ١٥ يناير ـ كانون الثاني، ١٩٨٧م.
٢ ـ الدكتورة أنيسة الأمين، العمق النفسي ـ اجتماعي لعمل المـرأة، الندوة التقويمية السابعة لأوضاع المرأة في لبنان، بيروت، من ٥ ـ ٦ ديسمبر ـ كانون الثاني، ١٩٨٨م.
٣ ـ الدكتورة حبيبة البوقادي، حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصاديـة من رؤية إسلامية، ندوة الخبـراء حول المـرأة العربيـة والتغيرات

الاجتماعية والثقافية، القاهرة، من ١٣ ـ ١٥ يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٨٧ .
٤ ـ الدكتور حيدر إبراهيم، حق المرأة في العمل: الانجاز والقصور والمعوقات، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، من ١٣ ـ ١٥ يناير ـ كانون الثاني، ١٩٨٧م.
٥ ـ الدكتور عمر عسوس، المرأة والعمل في الجزائر، ندوة المرأة في المجتمع العربي، بنغازي، من ٢٨ ـ ٣١ اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٨٩م.
٦ ـ الدكتورة مي السراقبي، المرأة العربية والعمل، ندوة المرأة في المجتمع العربي، بنغازي، من ٢٨ ـ ٣١ اكتوبر ـ تشرين الأول، ١٩٨٩م.
٧ ـ الدكتورة ناجية بن صالح، المرأة والعمل في تونس، ندوة المرأة في المجتمع العربي، بنغازي، من ٢٨ـ٣١ أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٨٩م.

ثالثاً : المراجع باللغة الأجنبية

1 - A. Bourcier, La nouvelle éducation Morale, E.S.F, Paris, 1966.

2 - A. Hesnard, Evolution de la nation de sur moi, dans la théorie de la Psychanalyse, R.F.D.P. Vol XV, No 2 Avril, Juin 1951.

3 B. Rogers, The domestication of Women, discrimination in developing societies, St. Martin's Press, N.Y. 1979.

4 G. Camilleri, Juness, famille et dévélopement, C.N.R.S, Paris 1973.

5 - C. De Lauwe et en autres, La femme dans la Societé, C.N.R.S. Paris.

6 C. Debuyst, Criminels et voleurs , vecues, ed, Nauwlearts, Louvain, 1960.

7 - E. Botchkareva et S. Liubimouva, Femme du mond, Moscow, ed, Progress. 1960.

8 - E. Boulding, Nomadism, Mobility and The Status of Women, U.S.A, 1974.

9 - E. Perroy, Le Travail de la femme et ses consequences, C.N.R.S., Paris, 1965.

10 E. Sullerot, Histoire et sociologie du travail Feminine, ed, Gonthier, Paris 1968.

11 - F. Mrabet, Les Algeriennes, ed, MAS Pero, Paris, 1979.

12 - G. Tillion, L´Harem et ses Cousins, ed, de Sevil, Paris, 1966.

13 - H. Saffiotti, Female labor and capitalism in U.S. and Brazil, ed, R. Rotbrlictt, 1979.

14 - K. Sacks, Engels revisited, in M. Rosaldo, Women, Culture and Society, Stanford, University, Press, 1974.

15 - M. T. Renard, La participation des femes á la vie civile, ed, Ouvrieres, Paris, 1965.
16 - N. Kacha, La situation et les aspirations de la femme Algerienne Univercite de Sorbonne, Paris, 1979.
17 - N.Youssef, Women's status and fertility in Muslim Countries of the Middle East and Asia, Unpublished Paper Presented at Annual Meeting of American Psychological Association, University of Orleans, 1974.
18 - P. Pirenne, Histoire de L´égypte, T. III
19 - R. Baber, Marriage and Family. Macgraw Hill, Com. Wc, N.Y., London, 1939.
20 - R. Mucchielli, Comment ils deviennent dilinquants, 8e, ed, E.S.F., Paris, 1981.
21 - ..., La personalité de la enfant, ed, E.S.F, Paris, 1962.
22 - S. Ammar, Le Suicide en Tunisie, Univercité de Tunis, 1974.
23 - T. Hassoun, La famille musulmane en Libye et son évolution, U.de, Aix. en. Provence, 1978.

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

دار النشر
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
ص.ب ٦٨٣٠ الرياض